

مؤسسة كاشف الغطاء العامة

استمارة المخطوطة

اسم الخليل: Book AS 29 تحول إلى: رقم القرض:

اسم المخطوطة:

اسم المؤلف:

الجزء:

الموضوع:

اسم الناشر:

مكان النشر:

تاريخ النشر:

عدد الصفحات: ٤١

طول الصفحة: ٢٠ - ٢٢ سم

عرض الصفحة: ١٣ - ١٦ سم

عدد الأسطر: ١٧ - ٢٩

طول السطر: ٨ - ١٠ سم

حالة النص: جيد

حالة الورق: جيد

لون الورق: أصفر

اتجاه النص:

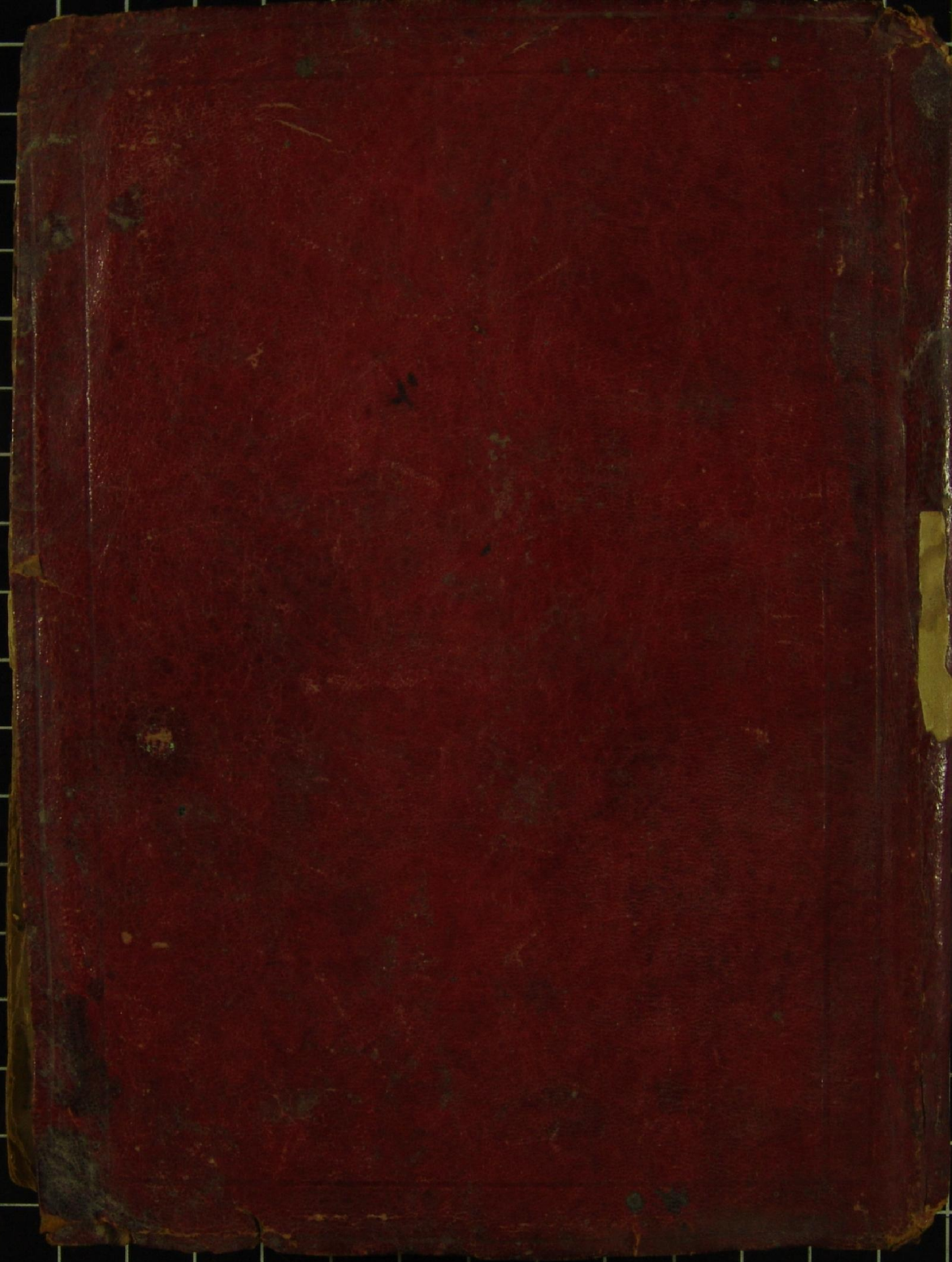
مصدر المخطوطة:

اسم الساحب:

اللغة:

تاريخ السحب: ٢٠٠٨/١٠

الملاحظات:



اذا قلت سيدنا الاستاذ اوسدا العلامه فاريد به
 همه الاسلام الميرزا محسن الشيرازي الحقي العسكري
 و اذا قلت بعض شايخنا فاريد بها الانسا والميرزا
 حبيب الله الرشدي الحقي و اذا قلت بعض افاضل
 العصر اوسعي الافاضل المعاصري فاريد به
 حصار الاحوند ملا محمد كاظم الخراساني الحقي و اذا
 قلت بعض الافاضل اريد به الافاضلة ملارضا
 المهداني

AS 29

بسم الله الرحمن الرحيم
 كنت اظن ان هذه الاشياء
 مصابيح الانوار في حل مشكلات
 من مولفات السيد عبد الله شيرازي
 حرره مالك النسخ ابن السيد هادي
 صدر الدين حسن المولي الكاظم
 عفي عنه
 و قد اتمت في شهر ربيع الثاني
 و ليس هذا السهم
 بمصابيح الانوار المذكورة
 في كتابه المسمى
 في تاريخ العلوم
 في تاريخ العلوم

الحمد لله

فليس المحدود والمأخوذ من التزم هو
 ان البقاء وهو مغاير لادعاء العقل
 فلا يجمعها معنا واحدا قبل
 ولو فرض تسليم كونها من قولين لا يوجب
 ذلك استحالة وضع اللفظ لما يجمعها
 ولو بالاعتبار ولو لم فلا مانع من
 اعتبار معنا مجازيا على سبيل عدم المجاز
 او الاشتراك فيستعمل فيه اللفظ مجازا
 كونه اذا لم يخفى الى ان ما في الصيغة المنقولة

تفصيل في
 البطلان في
 الحاشية
 اللفظ

وقد عرفت في آخر
 الحاشية القديمة

من انشاء
 او غايته
 او غايته
 او غايته
 او غايته

بعد في مقام التعريف ووجهه بعض انا صل اهل التخصص باحاطة
 تفهمه وتعميقه هو ان يكون كل واحد من لفظي يقتضي التخصص ومثلك
 البقاء صفة من المكون الوصف لا جنس كما هو ظاهره ويكون مجزوا
 على الصفة ويكون المكون مصدر من كانت التامة عني ثبت على ان يكون
 في الان لا لفظ طرفا للمكون لا لفظ للشيء فيصير المعنى ثبوت شي
 او وصف يقتضي التخصص الحدود متكررات البقاء في الان لا لفظ
 لكن هذه التسمية فيه من التكرار والتعريف ما لا يخفى على انه لا
 ينطبق ينطبق على الاستعمال اذ هو اشياء لا ثبوت لا يشهد
 جميع ما ينشئ منه الا ان يكون التعريف لا لعنا المصداق بل لفظ
 اسم المصداق ولكن مع ذلك لا يخلو عن صفة مساهمة واردة ذلك
 بغير دلالة ان الاستعمال بناء على المصداق لا على الفعل بل هو لازم
 لفعل المستعمل على ما ظهر الاستعمال فيقولون قوله وعلى توجيه
 التعريف المذكور ان فيه معناه الاستعمال في ذلك لا ينطبق على واحد
 من دليل العقل والحسوس والنقل وذلك لان دليل الدليل
 النقل هو قول الشارع والعقلي هو حكم عقله توصل به الى حكم شرعي
 اعم من حكمه جليها بقاء الشيء الفلاني والتعريف المذكور
 لا ينطبق على واحد منهما ان المقصود بيان ماهية الاستعمال حقيقة
 وليس ذلك حقيقة ولا بد من التعريف من بيان ماهية وان
 لم ينطبق على ماهية الامارة ولا يلزم تسميته بالامارة هي يكون
 بما ذكره فلا تفضل قوله فيكون وان جعل خصوصه اكبر انطبق على ماهية المشهور
 اقول جعل المصداق هو التعريف المذكور اعني تعريف المصداق القوي واضع
 واما الكبر فلا يكاد يتم وذلك لان الكبر عبارة عن الادعاء بان
 ما كان من مطلق البقاء لا نفس الظن بالبقاء وبعبارة اخرى الكبر
 عبارة عن الملازمة بين كون السابق وكونه مطلق البقاء وتعريف
 المشهور عبارة عن نفس الظن بالبقاء نعم هو على تعريف
 المشهور المحمول الواقع في الكبر وهو الادعاء ان لفظي بالبقاء

بعض
 في بيان
 في بيان
 في بيان

في بيان
 في بيان
 في بيان

في بيان
 في بيان
 في بيان

في بيان
 في بيان
 في بيان

في بيان
 في بيان
 في بيان

في بيان
 في بيان
 في بيان

اعمال القاعده
بان الحائل الا
فيها بالمستط
جهه اعماله في
جديل الاست
لاستطاعه للا
جعل فواعه من
على الحاله السابق
مستط بل
شكه قلم واماعه

بيان نعم الله تعالى
على المؤمن والمؤمنات
والنبي والمرسلين
وبيان فضل الله تعالى
على الأنبياء والمرسلين
وبيان فضل الله تعالى
على المؤمنين والمؤمنات
وبيان فضل الله تعالى
على الأنبياء والمرسلين
وبيان فضل الله تعالى
على المؤمنين والمؤمنات

2 29 6

في هذا الكتاب
 الاستسما - وعلم
 قول المفضل عن ابي جعفر
 اورده انه جاء على اختيار
 انك الفعلي لا فرق بين السعوية
 بين الاولى والثانية في علم
 اجزاء الاستسما - لان موضوع
 كان انك هو صف كونها
 تقع وان جود انك
 التقديري كانت في
 الحار في الثامن
 هو - الفعلي
 بين دفعه باختيار انك
 من موارد فك ليس نقاء
 في حال الفعله
 ضد فكن من قول سبق
 من انك من اخذها
 انه بعد احصاء
 الحديث ليس له بعد
 طيفا الى الظاهر
 ولا واقع وتكون
 باطله وجهه عدم احراز
 من جهة استسما
 وتكونت عدوله
 استسما الحديث

وذلك لاز حكم العقل
قد يكون معقول
على وجه ما هو المأخوذ

المستحب الحكم العقلي بعد البناء على المسامحة العقلية في
أمر أو الموصوف ^{فيهم} قوله فان قلت على القول بكون الكلام
حاصل مراده قدس سره من هذا الايراد انه يشكّل بناء على ما ذكرنا
اجزاء الاستصحاب في جميع الاحكام الشرعية على من ذهب
العقلية لانها جارية بناء على ان يوجد موضوع الواجب العقلي
والواجب الشرعي في جميع الواجبات الواجبات كما يشهد به قاعدة
التطابق فما هو من واقع موضوع للواجب شرعا كما هو موضوع
للحكم العقلية ^{تلك} بيان ^{الحقيقة} بيان ^{الحدسي} الحدسي ^{من} من
العقل ^{فقط} فاعلم ان ^{الحكم} الحكم ^{هو} هو ^{الذي} الذي ^{يقتضيه} يقتضيه ^{البناء} البناء ^{على} على ^{المسامحة} المسامحة ^{العقلية} العقلية

695

[illegible]

لا هو الموضوع في حكم العقل ولا هو متعارف لم يحصل بغيره غرضه لا بيان الحكم في
 بعض المسائل او بمعنى ان لا يمكن ان يكون يؤدي غرضه بل لا يمكن
 العقل حيث لا يلاحظ في كل شخص الموضوع الا هذا
 العنوان الذي ادركه فكر وليس له لسان حتى يترنن بعض العناوين
 الملازمة موضوعا لمكره من اجل هذا حصل دفع الاشكال
 وادود عليه بان لا معنى لتسليمك للابواب بناء على اخذ الاستصحاب
 من الظن اذ الغرض بغيره وبين الحكم الشرعي ايضا وضع كوضو
 بناء على اذن من الاخبار وذلك لان في الحكم الشرعي ظن ببقاء ما كان سابقا
 هذا الحكم العقلي حكم ظني من العقل بعد انتفاء حكمه القطعي في السابق
 من السابق من الحكم الشرعي لان بقاء الحكم العقلي ايضا ظن
 بقاء مناطه لا هو لا كما كان سابقا لاننا نقول ان الكلام في
 الفرق في نفس الحكمين لا في موضوعه وقد علم منا هذا الحكم وعنوانه المعلق على حكم العقل
 حاصل مرادنا على مقتضى القدر في مجموع مراده انه لو علم ان مناط هذا
 الحكم الشرعي وعنوانه موضوعه هو الشيء الذي علق عليه الحكم في حكم
 العقل يعني لو علم اتحاد الموضوع والمناط في حكم الشرع والعقل
 كما في الشرعيات المستكنة من حكم العقل لم يورس منه الاستصحاب
 لكن حصل في اخبار عن القصور والاحمال لا في غير هذا
 صيرت الاستصحاب فيما لو علم مناط حكم العقل
 العقل وموضوعه تفصيلا مطلقا وهو غير مقصود حين ما ولا لم يتقدم
 اجراء العبارة بعضها مع بعض فلا حظ قوله اما اذا لم يكن عدم
 مستند الى انه قد يكون عدم الحكم مسببا عن فقد جزء او شرط من اجزاء
 من اجزاء المقدس في شرائطه بالمخصوص كعدم وجوب صلوة الجمعة
 على البالغين الواحد من شرائط التكليف ليقدر شرط الوجوب
 وهو ضرورة ان ما به او ثابته الخاص وقد يكون سببا عن
 قبح توجيه الطلب الى المكلف عقلا لا غيره وهذا فيما اذا تم

باستصحاب العلم بأنه لا وجه للتخصيص فان حكم العقل
 المستصحب قد يكون وجوديا كتطبيقها كاستصحاب تحرير النفس
 في حال انقراض وجوب رد الامانة اذا عرض هناك
 ما يجعله زوالها كالاضطرار والحق او وضعيا
 كترطية العلم للتكليف اذا عارض ما يوجب ذلك
 في بقائها ويظهر حال المثالين ما ذكرنا سابقا
 واما المثال الثاني فلم يصور فيه الشك في بقاء
 شرطية العلم للتكليف في زمان فغير ما يستصحب
 التكليف فيما كان المكلف به معلوما بالتفصيل
 ثم اشبه وصارا معلوما بالاجمال لكنه خارج
 عما نحن فيه مع جريان الاستصحاب فيه كما سنبين
 عليه انتهى مقام الحاجة بطلان قوله مع كونه
 الشك فيه تغير الشك في الواقع لما كان محل الكلام في
 في استصحاب حال الدليل وهو خاص في استصحاب
 الحكم وكان المثال من الشك
 في الموضوع ~~مستصحب~~ لم يكن ~~مستصحب~~

لا يفتقر ذلك
 الى ما ذكرناه
 في الخبرين
 تأخر استصحابه

عينه

غنية لا يفتقر في الاستصحاب فيه على قول الشك
 في الواقع في محل النزاع لعدم التوقيل بينهما فجه
 كون الشك فيه ايمن من الشك في الواقع
 ولا تأمل بالتوقيل وربما تأمل بعضهم في كونه من
 الشك في الواقع قال الاضاف ان عند المثال
 المذكور من الشك في الواقع لا يخلو من نظر بل
~~ظاهر~~ ظاهر هو نزول البناء على ساحل البحر الموجب
 لبرعه الانهدام كون الشك في استعداد
 ذلك البناء للبقاء ثم قال لا ان يقال
 ان الاستعداد الذي مر في المثال المذكور
 واما الشك في استعداد من مجاورته للماء
 الموجب لضعف ~~استعداد~~ استعداد واستعداد
 لانهدام من هذه الجهة من قبيل الواقع دون المقتضى
 ثم قال والاول انتهى بمثالهم الاخر وهو استصحاب
 بقاء زيل في الدار بعد العلم بوجوده فيه وان
 خبر بان هذا كله تكلف وتكثير عبارة ولا فائدة المثال
 ظاهر في كونه من الشك في الواقع كما لا يخفى

[illegible]

١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

قوله من غير ان يكون له
 ان الاله لم يكن له
 الحق في التيقن
 ان الاله لم يكن له
 الحق في التيقن
 ان الاله لم يكن له
 الحق في التيقن

الثاني بعيد ذلك ان في نفس رتبة اول من يتقدمه
 فليكن العلم فليعلم ان في نفس رتبة اول من يتقدمه
 على يقين والى على يقين الاستسما من دون ملازمة صدورها واولها
 وذلك لان مراده من قوله هو انه على يقين من وصفه
 ان على يقين من وصفه السابق حال الشك كما هو في الجملة الا
 الاستسما من العلم على ان يقين ان ذلك على ان زمان النسبة هو
 هو الحال وحده فلا بد ان يكون وجود النسبة حال الشك هو حال
 الشك فليعلم ان يكون على يقين حال الشك من وصفه السابق
 وهذا لا يناسب غير الاستسما كما لا يخفى فلو كان اللزم لا يخفى
 لا افراد كان الظاهر في ذكر المصطلح للاستظهار ثلاثة امورا الاولى
 التام الثاني التعليل الثالث قوله في العلم لا يباين بينا وفيه
 ذلك اما الاول فلان الامام عليه السلام في مقام بيان فليعلم عدم
 مقتضى الوصف بالشك في العلم وهذا لا يتيم بدون ارادة العلم
 العموم في اليقين اذ لو لم يكن عموم يمكن الكلام بمنزلة العلم
 قضية جبرئيل وهي غير متوفرة فلا بد من العلم على العموم ومن هذا الوجه
 تعلم وجه الوجه الثاني واما الجبرئيل فلا يصلح اعني وجه التعليل
 لانك علمت ان الجبرئيل لا يصلح وجه التعليل فلا بد ان يكون
 للعموم واما الثالث اعني في اكد فانه وان كان العموم الا زمان لانه

ان لم يكن
الخطا
الاقام
ثم انما
لا يخل
وضع
منها
افان
على

[illegible][illegible]

شماره ۱

سپهر

رواية صاحب البيت البياض المصنف

[illegible]

على الدعوى للمض

بيان احتماليين في الوجه الثاني

في بيان اطلاق الاصل
الاول على الشك
اسرار

في احتمال انطباق
على الاستصحاب

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

قوله في قوله لا يثبت بالانحصار...
 وهو انحصار الاحكام...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...

قلت في اثبات الانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...

في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...

في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...

قوله في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...

بين بين اليقينين...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...

ولا فواحد افاده...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...

في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...

في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...

في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...

في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...

في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...

في قوله لا يثبت بالانحصار...
 في قوله لا يثبت بالانحصار...

على البنا

المزينة

عليه في حمل على الصحيح لا بد أن يعمل على ما كان النفس البناء والمعاد
 صادقاً فيه ما حجة وهو لا تنضم إلى الشك والرافع لا على ما لم يكن
 نقض اليقين البناء صادقاً ما حجة ايضاً كما في الشك في الحقيقة في
 المقضي نفهم هذا وقد بناقش بين بان العلاقة المجرى بل لا تنضم
 نقض اليقين في الاستصحاب لا تنضم ما ذكرنا حمله على اليقين
 المسطر المسامح المجرى في الشك والرافع بل العلاقة المجرى بل لا تنضم
 يمكن أن تكون احد امريين الاول ما ذكر في مقام التوضيح في الاستظهار
 من انه اذا حصل اليقين بالحدوث كان حصل اليقين بالبقاء ايضاً
 فكذلك ان لم يتد باق قد ارتفع اليقين من بقاءه ونسب اليقين بغيره
 اذا شك فيه من جهة الشك في الرفع الثاني كونه العلاقة بلحاظ مقضي
 الشك واليقين لانه وان كان اليقين المجرى هو اليقين بالحدوث
 ولا يقين بالنسبة الى البقاء حتى يكون مستوطاً او غير مستوط الى
 ان شغل اليقين والشك واحد بحسب العرف مثلاً اذا
 يتقنه بعد له ريد يوم الجمعة مثلاً وشك في بقاءها يوم السبت
 مثلاً العرف محض غير محكوم بالعدالة كانت متيقنه وصارت مشكوك
 ويعدون متعلق اليقين والشك شيئاً واحداً وهو نفس العدالة
 وان كان ذلك بحسب الدقة ليطرح رافع الى تقدم المتعلق
 لان العدالة هي الموجودة في يوم الجمعة متيقنه والعدالة الموجودة
 في اليوم السبت مشكوكا وهما متعديان الا ان العرف لا يد تقون
 النظريتين محور في جعل متعلق اليقين والشك شيئاً
 واحد الا ان الظاهر في بقاء النظر ليس الا كونه العدالة متيقنه
 في اليوم السبت مشكوكا في بقاء النظر ليس الا كونه العدالة متيقنه

[illegible]

[illegible][illegible]

هذا هو الصفح الثاني
 يلحقه ان تقدم على حاشية
 قوله ربي ان تلك الاصول
 في الاصول الاول
 في الجواب عن الدليل
 بان الجمع بين
 مع الاستصحاب
 في هذا الكلام من المصنف
 راي على مذاق المصنف
 علماء الاطهار وهم من
 سائر يقول ان المصنف
 هو الصدم بين هؤلاء
 وينبأ لهم انه شيا واحد
 فلا وقع للاديار على
 مثل المصنف بان الحكم
 من سائر استصحاب
 فيقال لا يمكن ان
 راي البراهمة كان
 في المصنف
 من القاصدين
 في ان قوله (الاصول)
 في قوله (الاصول)
 في قوله (الاصول)

[illegible]

١٢٢
 فصاح بقائه ايضا الى العلة وهذا معنى قولهم ما ثبت
 حيزان يدلوم وحيزان لا يدلوم فخر عدم وجود
 الماثر للعدم لا يثبت الماثر لم يثبت موثر الوجود
 كاهب الى المحققين من اهل المعقول وان ذهب بعض
 من الاجرة الى عدم احتياج الباقي في بقائه الى
 العلة فساد لا يفتي على اهل العلم لوجود
 سلك الاحتياج فان قلت ان وجوده السابق
 يصبر من جهة البقاء ويصبر البقاء مظنونا
 قلت ان وجوده السابق كما يناسب البقاء
 كله يناسب الارتفاع لما عرفت من ان
 البقاء مكلفي كالمحدث وكل من صاير محتاج
 الى العلة فيبقى خبر عدم العلم بموثر العلم
 والقول بان ذلك يوجب البقاء ليس
 باولى من العكس وهو ان يقال ان المفروض
 عدم العلم بموثر الوجود فيثبت العلم
 اذ قد عرفت ان وجود السابق لا يرفع

المزينة

احد طرفي الممكن ضافا الى انه يمكن
 دعوى اولويه العكس لانه لا يكفي
 فيه عدم علة العدم بل ~~يجب~~
 يحتاج الى العلة الثابتة للوجود
 وبالجملة انتفاء احد اجزاء العلة
 التامة للوجود علة تامة للعدم
 واما الوجود فيحتاج الى وجود
 جميع اجزاء العلة التامة ~~التي~~
 فتح نقول ان مجرد عدم ثبوت
 العلة التامة للبناء يكفي
 في كون الشيء معدوما فيكون
 الراجح العدم فتم قوله وفيه منع

في الجواب عن الاحتجاج
 الثاني للقول الاول

٢٠

قوله وفيه منع استلزام عدم العلم بالموثر رجحان عدمه المستلزم لرجحان
 قد عرفت سند المانع ~~بما لا يمتنع~~ الملازمة بين الوجود في الزمان الاول والثاني
 ولو كان بينهما ملازمة لستع انتفاءها والمفروض جواز الاتفاك على امك قد
 عرفت ان عدم العلم بقدر موثر العدم معارض بعدم العلم بتجس موثر الوجود في
 الزمان الثاني ودعوى كفاية علة حد وانه في الزمان الاول في بقاء في الزمان
 الثاني لا يثبت عرض المستدل اعني رجحان البقاء وذلك لان موثر العدم
 لا يثبت عن الممكنات ايضا لارجحان لا احتمال ~~بعدم~~ وجوده على رجحان
 عدمه فاحتمال وجوده معارض باحتمال عدمه فيجوز التمسك في وجوده وعدم
 العلم به لا يثبت رجحان بقاء المتكبر الا بعد ترجيح عدم وجود موثر
 العدم ~~ولا يمتنع~~ في المقام فنذكر هو قوله الراجحة الى دعوى حصول طي البقاء
 لانه معنى رجحان البقاء فيه اولامنع حصوله وثانيا لو لم حصوله منع اعتبار
 ان قلنا باعتبار مطلق الطن لان غاية مادل دليل الانسداد على جهة
 الحق الشخصي لا النوعي كما تقدم في علمه وان اريد الحق الشخصي ففيه ~~العلم~~
 اولاً انه خلاف الاجماع ~~فلم يعمد~~ من غير ايهما في وثانيا انه يستلزم اختلاف
 الحكم الشخصي الواحد باختلاف الاوقات والحالات وهذا لا يلتزم ذوكم
 قوله ثم ان ظاهر كلام المصنف ان قال بعض الافاضل انه يمكن ان يبقى ان مراده
 هو تقييد حصول الحق الشخصي بعدم قيام الحق على الخلاف لا الحق
 النوعي حتى يكون اصل امارية ~~لا يصح~~ مقيد بعدم قيام الامارة
 على الخلاف فتأمل انتهى وما اوقع قوله اخر ~~فتأمل~~ فتأمل
~~فانه لو كان~~ قوله نعم لا يبعد ان تكون الظلة كلية الخ وذلك
 لانه لو قامت اشارة على خلاف ما قامت عليه الظلة خرج المورد عن
 كونه متكوفا ~~لان~~ لا كما يلحق بالاعم الغلب مع بقاء وصفه بالكل
 فلو قامت اشارة على خلاف خرج عن هذا العرفان فتأمل

في الجواب عن الاحتجاج
 الثاني للقول الاول

في بيان اماره
 الى الظلة

البقاء

حيث

البقاء

من

المزاج

قوله ولا تحكم بظن عدم النسخ عند انك فيه ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام}
 الانصهار واذا ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام} ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام}
 النسخ في الاصول الفقهية كنسخ النسخ والمقام ومعلومها من اقسام الانصهار في
 قال ومع البناء على هذه المسألة لا يبعد في حيث ان النسخ في النسخ لا يقع
 الا في زمان النبي والائمة على جهة التلزم ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام}
 وتبين الخدشة فيه بنسخ تحقق انقضاء التلزم ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام}
 انما هو من جهة اقتضاء حصول مصلحة البناء وعجز الموافقة الانصافية عن جرد
 ثم قال فلا بد ان يكون ان يقدار ان يحصل النسخ من ملاحظة غلبة بقاء الاحكام
 وعدم نسخها ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام} والرسالة لا مدخل له في ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام}
 من جهة اقتضاء نوع المصلحة الدائم في بقاء الاحكام اقول ليست غرضي بالحاجة الى
 تعمية المطلب اولا والايراد والغرض من بيان ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام}
 بعد حصول الظن بالبقاء اعتبار الانصاف في مورد من يعلم بخالفه احدى التواريخ
 قبل ان علم حصول الظن منها في الموصفين بل في مطلق موارد العلم الاجمالي
 مستند الى وجود المانع وهو المعارضة ولا فلو لو طرقت بنفسها وطبقها
 تفصيل الظن وفيه ان المانع من الاصل ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام} ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام}
 لا يخفى ان ظاهر من يقول باعتبار الانصاف ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام} من باب الظن ويحل
 مستند العلم ليس ليس الظن النوعي بل ظاهر الظن ان يخص
 ولو سلمنا فيمكن ان يقع ان الظن النوعي ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام} اذا لم يعم على
 فلابد العلم ولو العلم الاجمالي ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام} ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام}
 بناء العلم على خلافه فلا يحصل لانه اذ افادته له مشروطة
 بعدم حصول العلم على خلافه ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام} ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام}
 يكون اعتبارها من باب الطريقة لانها حجب النوع

نوع لا يخفى مع العلم بالخلاف الا ترى انم يحكمون باجمال ظاهره علم يعرف
 اخذها من ظاهر ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام} كما في القاموس ووجه كون الظهور المقتضي
 من باب الظن النوعي لانه اذ افادته ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام} ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام}
 اذا لم يكن المانع عن حصول الظن النوعي هو المانع عنه نوعا لا شخصا
^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام} ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام}
 فيها افادته ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام} ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام}
 ان اعتبار الظن فيها لا يقول به احد حتى ارباب الاشتداد لانه
 انما اقتضى اعتبار الظن في النسخ الحكمية دون النسخ الموضوعية لعدم
 خبره بان مقتضاه ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام} ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام}
 اعتبار اصحاب الطهارة ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام} ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام}
 الاصحاب وعدمه بغير ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام} ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام}
 ان هو فسر العبارة ببعض شخصها ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام} ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام}
^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام} ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام}
 باخذ وبن في استصحاب طهارة ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام} ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام}
 من الغلبة بالبراءة في طريق ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام} ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام}
 في العبارة ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام} ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام}
 انما هو بعض ما يخفى كما عرفت والعبارة مسوقة بسوق واحد فلا وجه احتمال
 ارادته المعنى الاول في المثال الثاني ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام} ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام}
 للتفصيل في اعتبار الغلبة وانما اذا كانت على طبق الحالة السابقة تكون معبرة
 ولا تلازم على حال ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام} ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام}
 من تلازم المنة في تعليلها على الرسالة في المقام قال اقول الوجود في اعتبار رتبة
 العقل في المقام على فرضه ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام} ^{على انك على اصالة عدم النسخ في عدد اقسام}
 القول في غاية ما هناك ان بناء العقل حكم العقل في طريق الاطاعة والامتناع

صحيح

البقاء

من

المزب

متعلق بعدد جعل طريق من المولاه عن ما يلكوه في طريق الامتثال وعدم فهمه عن
عقله يكون ما هو اصيل طريقه فنقول في المقام انه على فرض تسليم وجود بناء
العقل على سلوك الاحكام في اطاعة الاحكام الواصلة اليهم من المولى المولى العزيم
يحكم بجواز سلوكه في اطاعة الاحكام الشرعية وان كان راضيا به وان العمل به
عنده ما لم يجد طريقا مخيرا لا طاعة احكامه ~~او رادع عن سلوكه~~
هذا الطريق الخافي في احكامه وهذا نظره ما ذكرناه وذكره الاستاذ العلامة
في مسئلة حجة من الثقة باستفراء طريق العقل على سلوكه وجعله واسطة
بين المولى والعبد لا يفتح ما دل على النهي عن العمل بما وراء العلم من الادب
والاجتناب رادع عن العمل بالاحكام الشرعية في الاحكام الشرعية وما يتعلق
بها من موضوعاتها لا نأقول ما دل على حرمة العمل بغير العلم لا يفتقر
لادب رادع في المقام لا قد حققنا في علمه انه لم يدل دليل لاني العقل
ولا من العقل على نبوة الحرمة الذاتية للعمل بما وراء العلم وانما الذي
ثبت من الدليل هو الحرمة الشرعية ومن العلوم ان يقع التشرع ثابتا عند
العقل مطبقا على غزوف بين الاحكام الشرعية وعجزها لان التشرع والامر
على المولى لا يقع على الاصول ان يجره عند ذلك فاذا كان مع ذلك بناء
على سلوك الطريق لا الالتزام به فيكون ذلك عن عدم نبوت الحرمة
من الجهتين فيه هذا وقد ذكرنا ~~في فصل الكلام في تفصل المقام~~
من النقض والا يراه فيما علقناه على رسالة حجة الظن من اراده فليراجع
هذا وقد كان الاستاذ العلامة قد في علمي البحث بانها على كون الوجه
في اعتبار بناء العقل بقوله مطلقا هو التفرقة بين التشرع والفرد
بين ما ذكرناه وما ذكره يلكه في على المتأمل حيث ان الوجه في اعتبار
بناء العقل بناء على ما ذكره هو كشفه عن السنه وبناء على ما ذكره
هو كشفه عن حكم العقل غاية الامر ان الرادع عن النهي على ما
اخرناه رافع لموضوع ما نبوعليه وما ذكرناه وان لم يفتك عن الاحكام

بناء العقل الذي لا يفتقر الى العلم في بعض المواضع ليس بالضرورة ان يكون العلم في كل المواضع

عن الامضاء والتقرير من التي بقا عدة التلازم الا ان جهة الاعتبار ليست هي التقرير ثم ان لازم
ما ذكره قد عدم نفع بناء العقل الا بعد نبوته في الامور الشرعية بخلاف ما ذكرناه ان
نبوته في اطاعة الاحكام المولى العزيم يكفي بعدم نبوت الرادع النهي كلامه
اقول لا يفتقر على اول المسئلة من قبل العلم على طاعة المولى العزيم بل يفتقر على
بناء العقل وهو من جهة بناء العقل ولكن معنى العلم في المسئلة من قبل العلم
التلازم بين حكم العقل والتشرع فان كلامه هنا يدل على عدم تفصيل في المسئلة
الامر الذي يفتقر الى العلم اما ما يدل على عدم تفصيل فهو بناء العقل
في المسئلة ان بناء العقل عبارة عن حكم العقل في طريق الطاعة والامتثال
حكم العقل في فروع العلم العقلية بغير العلم العقلية بغير العلم العقلية بغير العلم
كما هو صريح عبارته المتقدمة اعلم ان كشفه عن حكم العقل كاجتماع القول
واصح من ذلك قوله بعد ذلك وان لم يفتك عن الامضاء والتقرير من التي
بقا عدة التلازم الا ان جهة الاعتبار ليست هي التقرير ولا ريب ان موضوع
مسئلة الملازمة هو حكم العقل الذي هو احد الادلة الاربع فيكون
من النافذ ان بناء العقل ~~في المسئلة~~ لا يكون الا في موضوعه
حكم العقل في الامور الشرعية لا ان بناء العقل ليس من افاد
الدليل العقلي وليس هو لاعتبار عن جبرهم في امور معاشهم و
تمتعهم على ما يتعاطونه بل يفتقر في الامور التي يتعاطونها عليها بغيرهم
نعم هذه الامور التي يتعاطونها بغيرهم قد تكون ما لو تأمل المتأمل فيها
لرئى مساعد العقل عليها بل ولزومها وقد تكون صبيغيات لهم ومجوزة
عليها من دون التفات الى جهتها وان كان جهتها في نفس الامر عقلي
فان التمكن ولزومه من صبيغة الانسان وقد شاع قولهم ان العقل
مدنى الطبع ولهم في ما يلزم في مدنى من مباحات ~~فان العقل~~ فالكلام
في المسئلة هو ان بناء العقل عبارة عن حكم العقل في الامور الشرعية
التي لا يفتقر الى العلم في الامور الشرعية ان لم يفتك عن الاحكام

في المسئلة

البقاء

في المسئلة

في المسئلة

قوله والجواب عنه أولا بشرارة هذا اليراد الخ قال مبعض الافاضل من الامم
 في حاشية في على المقام لا يخفى عليك ما في هذا الجواب حيث انه تقدم منه قبل بمرور
 اسناد منه فحق الاجماع من المنكر علم نعم لو كان هذا المستدل عن يد عن
 الاجماع كان ما ذكر صحيحا ولم يعلم ذلك بل المعلوم خلافه النفي وفيه ادلا
 ان المضم لم يدعي ذلك بل اورد عليه بناء على صحة دعوى الاجماع كما هو صريح كلامه
 واما ثانيا فلا يلزم منه بين ورود اليراد المذكور ~~والجواب~~ وسلم الاجماع
 من المستدل بل لو علم عدم تسليمه للاجماع اذ يرد هذا اليراد بناء على وجود
 الاجماع المذكور اذ الفرق من هذا اليراد انه لا يخص خصوص الشبهتين
 كما هو ظاهر ايراد المستدل بل يعبر عن اثنين اربعة الفائلين باعتبار اصاله
 البراءة فلا وجه للتخصيص انكر المستدل الاجماع او اقرب ~~منه~~ ان لو كان مقبولا
 كما هو ظاهر لا يخفى على من بين ههنا الكلام قوله او يقول ان الاجماع
 انما هو على البراءة الاصلية في الاحكام الخ قال القاض المتقدم ذكره وفيه
 مالا يخفى على المتأمل فانه لا فرق في اعتبار البراءة بين الشبهات
 الحكمية والموضوعية بل الثانية اولى باعتبار البراءة فيها لوتنوع الخلاف
 في الشبهات الحكمية من ~~احكام~~ الدخارية في الجملة انتهى وفيه انه ليس المقام
 واللام في هذه المسئلة وانما اعتبار البراءة في او الشبهتين اولاد او انما هما
 ويتبين حتى ~~في~~ ما ذكره هذا الفصل بل ~~الاجماع~~ لما كان الاصل المذكور
 في الشبهات الحكمية في المقام لا يثبت ولا يكون مرجعا على كل نقد بل لا يخفى
 بخلافه في الموضوعات وارا ~~المضم~~ المضم ~~المستدل~~ المستدل
 فكانه قال الاجماع لو كان مسلما فلا يدل على الاشتراط المذكور
 لا احتمال ان يراد به الاجماع على اصاله البراءة في الاحكام الكلية
 فينبغي اصاله البراءة في الموضوعات ~~بل~~ بل في محل النزاع ويرد على

اذا استصحاب وجود العلة وبقائها
 معارض باستصحاب عدم ذلك
 المعلول مثل ما مثله من معارضة
 استصحاب صحة النعم الذي يلزمه
 جواز الدخول ووجوب المضى
 لا استصحاب عدم وجوب
 المضى وان كان هو من الآثار
 ناقضية وجبات الماء الذي فرض
 المستدل الاستصحاب فيه ولكن المراد
 ما عرفت ~~والجواب~~ في المثال كحل
 قوله قلنا مستدل

قوله الاول في الجواب اننا
 انزى بالجملة عدم غاربا
 المستدل ~~الاجماع~~ ~~الاجماع~~ ~~الاجماع~~
 او انما ~~الاجماع~~ ~~الاجماع~~ ~~الاجماع~~
 قوله ~~الاجماع~~ ~~الاجماع~~ ~~الاجماع~~
 والاول والبراءة

للاستصحاب على ~~مضمون~~ المضمون وهو ان لا يجوز لمكونه السببي على السببي والاشكال ان
 لا يكون مقتضى الاستصحاب كاستصحاب حصول الظهور ~~في~~ في المفسر به وقالوا ان
 المضمون مقتضى الاستصحاب بل كان علقا في ان نقل من المضمون في وجه غير
 الاثر بالادوات عالم يتلقى من ثبات على المستظهر بل في غير ذلك من المضمون في وجه غير
 الاستصحاب على ~~مضمون~~ المضمون وهو ان لا يجوز لمكونه السببي على السببي والاشكال ان

قوله والجواب عنه أولا بشرارة هذا اليراد الخ قال مبعض الافاضل من الامم
 في حاشية في على المقام لا يخفى عليك ما في هذا الجواب حيث انه تقدم منه قبل بمرور
 اسناد منه فحق الاجماع من المنكر علم نعم لو كان هذا المستدل عن يد عن
 الاجماع كان ما ذكر صحيحا ولم يعلم ذلك بل المعلوم خلافه النفي وفيه ادلا
 ان المضم لم يدعي ذلك بل اورد عليه بناء على صحة دعوى الاجماع كما هو صريح كلامه
 واما ثانيا فلا يلزم منه بين ورود اليراد المذكور ~~والجواب~~ وسلم الاجماع
 من المستدل بل لو علم عدم تسليمه للاجماع اذ يرد هذا اليراد بناء على وجود
 الاجماع المذكور اذ الفرق من هذا اليراد انه لا يخص خصوص الشبهتين
 كما هو ظاهر ايراد المستدل بل يعبر عن اثنين اربعة الفائلين باعتبار اصاله
 البراءة فلا وجه للتخصيص انكر المستدل الاجماع او اقرب ~~منه~~ ان لو كان مقبولا
 كما هو ظاهر لا يخفى على من بين ههنا الكلام قوله او يقول ان الاجماع
 انما هو على البراءة الاصلية في الاحكام الخ قال القاض المتقدم ذكره وفيه
 مالا يخفى على المتأمل فانه لا فرق في اعتبار البراءة بين الشبهات
 الحكمية والموضوعية بل الثانية اولى باعتبار البراءة فيها لوتنوع الخلاف
 في الشبهات الحكمية من ~~احكام~~ الدخارية في الجملة انتهى وفيه انه ليس المقام
 واللام في هذه المسئلة وانما اعتبار البراءة في او الشبهتين اولاد او انما هما
 ويتبين حتى ~~في~~ ما ذكره هذا الفصل بل ~~الاجماع~~ لما كان الاصل المذكور
 في الشبهات الحكمية في المقام لا يثبت ولا يكون مرجعا على كل نقد بل لا يخفى
 بخلافه في الموضوعات وارا ~~المضم~~ المضم ~~المستدل~~ المستدل
 فكانه قال الاجماع لو كان مسلما فلا يدل على الاشتراط المذكور
 لا احتمال ان يراد به الاجماع على اصاله البراءة في الاحكام الكلية
 فينبغي اصاله البراءة في الموضوعات ~~بل~~ بل في محل النزاع ويرد على

في حاشية

في البقاء الخ

منه

في المضمون

[illegible]

ص ١٠٠
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه

ووجه كلامه سالم من هذه الاشكال ان كان لا يفتي على
البعير باصل الاشكال فتأمل ~~في~~ والله اعلم
~~عن الاول في الجواب عن الثاني او الثالث باعتبار ما~~
قول مدعوة بان علم العقلاء في مسائلهم

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page is bound into a dark brown, possibly leather or cloth, cover. The overall lighting is soft, highlighting the texture of the paper and the binding.

الحمد لله

مفصلا وكل بناء على التفسير الذي له في باب الظن
 اذا الظن بالملزوم يستلزم الظن باللازم وانظروا بالعلم يستلزم
 الظن بالمعلول وكذا السبب والسبب لان وجود
 الاثر يقع بالماضي ومن لواحقه ~~وكانت وجوده موافقا~~
 ولا يكون ~~على شيئا~~ متفقا بنفسه يحصل به الظن بل لو حصل
 الظن به ~~والثبوت~~ الى سببه ومنشأه للاسئلة احوال
 يحصل سببه من البقاء والارتفاع وان يحصل منه الظن
 ابلغ ويحصل منه الظن بالعلم لا يحصل الظن بالمعلول عن العلم كقوله
 الدليل الذي ~~واللهي~~ الا انه انما يكون مع الفقدان من العلم
 والسبب وعدم الالتمات الا بالمعلول والسبب بحيث لو حصل
 التثبوت اليه يتوقف وبلا عطف حال السبب والعلل
 لانه لا يكون شيئا متفقا بل من ملحقاته وتبعاته وكالمعنى
 المحيى ~~فان~~ عدم تقدم الاستصحاب السببي على السببي
 بناء على جهة الاستصحاب من باب الظن لحصول الظن
 بالسبب من السبب ~~فان~~ العكس مردود
~~بما ذكرنا~~ ولكن بناء على البناء العقل ~~لان~~
 لان بناءهم ~~لما~~ بالوجدان بالعمل على البرهان
 ومنه ~~لان~~ الفاعل المتيقن بالعدم مدركه ~~فان~~ قوله
 يظهر حال معارضة ~~القول~~ ~~فان~~
 قوله ومنه يظهر حال معارضة استصحاب وجوده المعنى الى
 اقوله ظاهره العباد ~~فان~~ ان استصحاب انتقاض التيم لا يصلح
 ان يعارض به استصحاب وجوده المعنى وليس كذلك لان

فان العلم العقل الذي يتوقف
 على نفسه ويثبت
 بناء على جهة الاستصحاب
 من باب الظن لحصول الظن
 بالسبب من السبب
 فان العكس مردود
 بما ذكرنا
 ولكن بناء على البناء العقل
 لان بناءهم لما بالوجدان
 بالعمل على البرهان
 ومنه لان الفاعل المتيقن
 بالعدم مدركه فان قوله
 يظهر حال معارضة القول
 فان قوله ومنه يظهر
 حال معارضة استصحاب
 وجوده المعنى الى اقوله
 ظاهره العباد فان ان
 استصحاب انتقاض التيم
 لا يصلح ان يعارض به
 استصحاب وجوده المعنى
 وليس كذلك لان

الامر بالعكس

الامر بالعكس وذلك لان استصحاب انتقاض التيم ~~فان~~ كما افاده
 قبل ذلك مسبب عن التيم في ان التيم ~~فان~~ الماخوذ في حجة
 التيم هو التيم في الجملة ولو قبل الشروع في الصلوة او هو
 الى الفاعل عنها نظير التيم الذي يشك في زواله ~~فان~~
 بسببه يزواله ~~فان~~ اشكال في ان مراده من التيم ~~فان~~
 اذا اخطأ ~~فان~~ عبادا كزنا في الجواب عن الاستدلال ~~فان~~
 السببي ~~فان~~ الاستصحاب السببي مقدم على السببي
 يظهر لك ~~فان~~ المعاصرة في ~~فان~~
 الاستصحابين فهم قد يستشكل في اجراء استصحاب المعنى بان
 يقال ان وجوب المعنى لا دليل عليه على ثبوته على نحو التيم واقعا
 وانما هو سرعا مردود بين ان يكون ~~فان~~ كذا يعني كونه واقعا
 وبين ان يكون مراعا بحسب الواقع بعدم الوجدان في
 الاشياء فاذا وجد يستكشف عدم الوجود في اول الامر
 فليس ~~فان~~ يتحقق سابقا ~~فان~~ فيه
 لاحقا ~~فان~~ قوله مدفوع بان عمل العقل في معاشه ~~فان~~
 او رجليه بعض من برهجة الاستصحاب من باب ~~فان~~ بناء العقل
~~فان~~ بالنقض باصالة عدم القرينة حيث ان اعتبارها ليس لاجل
 افادتها الظن بالبرهان كيف ولو ~~فان~~ بآراء المعنى الجازي من
 امارات غير معتبره لا يلتفت اليه ~~فان~~ بان ~~فان~~
 اعتبارها من جهة افادة نوعها الظن فلا مزاجها الظن الشخصي ~~فان~~
 قوله ~~فان~~ نقول الحق ~~فان~~ من مكمالات تقرير ~~فان~~ الدفوع الدائمة التي ~~فان~~
 هي اضعف من الاولى في دفع عدم الملازمة وانبات التفكير فلا تقوم ~~فان~~

في حجة

في البقاء

في حجة

في حجة

قوله فأي فرق الى لا شراكها في الشك في بقائها وان اختلفنا من جهة
 فعل الشك والوضوح فالتنص في علمه ولا داع له قوله كما ينبغي
 الذي ذكره هناك حكومة الاصحاب على استصحاب الاستصحاب الذي
 هو من القواعد العقلية واما حكومة الاستصحاب على الاحتمالات
 الشرعية فلم يأت ذكره في ذلك المقام اللهم الا ان يريد بدلالة الاخبار
 عليه انها تكون مقردة لكم العقل لا انها مثبتة للمنطق الشرعي ولو اورد
 ان الاخبار لو دللت على اثبات الاحتمالات الشرعية لا انها تكون اوثق
 انظر حكومة الاستصحاب على تلك الدلالة كما لا يخفى على المتدبر
 قوله وهو الواجب والمندوب الى اطلاق الحكم على ذلك مساهة فانها من افعال المنطقين
 والحكم فعل الحاكم المتعلق بافعالهم والواجب لا الواجب المندوب
 كما هو ظاهر وهذا من نظير ما وقع منه في اطلاق الحكم الوصفي على مورد
 اعني السبب والشرط فانها مورد للسبب والشرطية التي هي الاحكام الوضعية
 كما لا يخفى ولا يفتل النزاع لعدم شغل الجدل في نفس السبب كما لا يخفى
 قوله فظهر ما ذكرنا الى وذلك لانه فرض عدم الشك وانتفاء في
 الاحكام العقلية من جهة كونها في الاحكام الوضعية بالمعنى المعروف
 للا مورد للاستصحاب فيها لعدم الشك بغير في الوضعية بالمعنى الذي
 ذكره لا بالمعنى المعروف لها وما ذكرنا من كون صريح كلامه في ان مراده
 من الاحكام الوضعية موارد ما لا لمعنى المعروف تعرف عدم كونه متصلا
 بين الحكم التكليفي والوصفي بالمعنى المعروف فما علمه بما علمه من علم
 وانسواء البيت التفتيل في عين محله فذكر قوله فيه ان المنع ان كان

من كلامه
 هو
 القول

الروح الا يبق على قلبه اليقين و هذا معنى ما يقال ان العبرة بالنسبة المتعلقاتها
 بعوم العوار لا بخصوص اللط والستل وان السبب بيان وجه نظر المستدل
 خصوصاً كما لا يخفى وقد ليس بياناً وظيفه الا انتم ان اقول هذا سلم وتظهر من هذا المقام
 لا غير عليه ولكن لا يخفى ان هذا من الموازين التقضي والملي يتبين انتم بيقين في المقام
 لو كان المراد من الاستبعاد في الدليل هو الاستبعاد من حيث المنصب ووجه اخر التفتيل حاصله
 والوضعية فلو ان المحقق قوياً ان يكون المراد من الاستبعاد هو الـ والموضوعات الخارجية ان لم يكن
 الاستبعاد بحسب اللفظ لا بحسب المنصب ان يكون الموضوعات الخارجية ان لم يكن
 نظر المستدل الى ان الاحتمال لا يظهر ثبوته للاستصحاب في الامور الموضوعات الخارجية ان لم يكن
 الخارجية جهة ان شئها لا يحتاج الى نوع تصرف لان قوته الموضوعات الخارجية ان لم يكن
 لا تنقص اليقين ظاهري عدم نقص نفس المنصب وتبين الموضوعات الخارجية ان لم يكن
 المتيقن ولزوم اليقين بنفسه من حيث هو لا يخفى انما يكون الموضوعات الخارجية ان لم يكن
 اذا كان المستفاد من الاحكام الوضعية كلمة كانت او جديده دون الموضوعات الخارجية ان لم يكن
 استصحابها ليس الا لزوم التعبد بنفسها بل لزوم ترتيب آثارها الموضوعات الخارجية ان لم يكن
 واحكامها يحتاج الى نوع تصرف بانقد برلفظ الآثار اي تنقص الموضوعات الخارجية ان لم يكن
 آثار المتيقن فانها لم يكن اركانها جميعاً للزوم استعجال اللط الموضوعات الخارجية ان لم يكن
 في المعنيين لزوم حله على الاول لعدم احتياجها الى الشرط بطلان الموضوعات الخارجية ان لم يكن
 الثاني انهم قوه ان المنع المذكور لا يضر بها بل من حقيقة الذي موضوعات الخارجية ان لم يكن
 اقول يمكن منع عدم كون الطيارة النجاسة من الاحكام الوضعية موضوعات الخارجية ان لم يكن
 بل نقول انظر منها الا انها موضوعات مع ذلك الحكم وضعي اخر موضوعات الخارجية ان لم يكن
 ولا يابس به فمحققة مطابق الاول المستدل في صدور العنوان موضوعات الخارجية ان لم يكن
 غاية الامر انه يفصل بين الموضوعات البطل فيقول بالو موضوعات الخارجية ان لم يكن
 ضغيات التي هي موضوعات للاحكام واما التي ليست موضوعات الخارجية ان لم يكن
 تلك بل كانت وضغيات متصلة مستقلة لا تفصلها ولا تندبر موضوعات الخارجية ان لم يكن

من كلامه
 هو
 القول

من جهة كونه خلافاً لمقتضى العقل ومن هنا علم ان هذا ما اورد
 على صاحب الفصول من قوله بان الامر موضوع لمطوق الطلب المشترك
 المشترك بين افراده لا بخصوص الوتر او الذنب مثلاً **بأنه**
 كيف يمكن انشاء وهو كلي لا يصح انشاء لان الشيء ما لم يتخصص لم
 يوجد لما عرفت ان وجود الاشياء لا يرتبط بوجوده **الحادثي**
 والاشياء لا يحتاج الى مؤنة وان لم تكن **تقدير** الرابعة انه
 يمكن ان يتصور عن كل من خطاب الوضع والتكليف **بأنه** الآخر
 بان يقال ان الدال على سبب الوجوب **العلوة** ويقتضي حصولها
 ويقصد من الكلام انشاء الوجوب بخلافه ان دائرة **الموجوب** واسع
 ولو سلم ان مثل هذه التسمية **تخصاً** وكما لا يصح ما نحن بصدده لان
 كلامنا في الامكان وكل العكس بان يتصور **خطاب** التكليف عن
 خطاب الوضع ولا يمكن انكار ذلك لما عرفت ان **الاشياء**
 هو قصد حصوله حصول المعنى باللفظ فيقصد من **الكلام**
 المذكور حصول الوجوب وتعيين المكلف على **الاشياء** لكن
 الانصاف ان هذا النوع من التحيز بعيد ولكن **يمكن** ان
 يقصد من الكلام انشاء نفس السببية بان **ينقل** الى
 لازمه الذي هو انشاء التكليف لان **السببية** ملزم للتكليف
 ولا يلزم من ذلك **تخصي** تاثير الانشاء في نفس السببية كما
 انه لا يلزم **تأثير** تاثيره في طول في الاختيار بان **يدل** طول
 التماز حصول طول التماز في **الحاجل** ولا يلزم ان يكون
 له تماز مفصلاً عن كونه **طويلاً** بل المراد منه الانتقال الى ما يلزم
 من طول القامه فكذلك يمكن عن **انشاء** الوجوب بان
 السببية حتى ينتقل الذهن منه اليه **فيكون** انشاء الوضع
 هذه النوع اي الكتابه لا لا يخفى **الحاشية** ان كل ما يكون
 لوجوده مدخل في وجوده **شيء** اخر اولى به مدخل في وجوده
 شيء اخر اولى به مدخل في وجوده **شيء** اخر لا بد ان يكون
 من جهة ربطا خاص بينه وبين ذلك الشيء بان يكون هو **المثال**

بيان امكان انشاء الوضع والتكليف
 بعد ما عرفت
 ثم اعلم ان الحكم الوضعي حصره
 بمصنفين ثلاثة السببية
 والاجزائية والشرطية
 واصناف بعضها الفهم
 والفهم واصناف اخرى
 اما السببية وانها بعض
 الى تسعة وقال امرانه
 اربعة عشر وعند بعض
 منها لا تغني عن غيرها
 السببية مطروحة ومنها
 الصان والمالك وال
 المجزئية والظاهرة والباطنة
 واورع عليه ان الظاهر من كلام
 الاصحاح انه
 لا بد ان يكون فعل
 المكلف لا غير رتبة

والدلالة

والملك في ذلك فلا يكون مؤثراً بنفسه في شيء ما ليس له مدخل في وجود
 شيء اصلاً ويكون اجنبياً عنه بالمره ولم يكن بينه وبين ذلك
 الشيء علقه وربطاً ولا ارتباطاً لا يجوز ان يكون مؤثراً في ذلك
 الشيء ودخيلة فيه فهو يوجب من الوجوه كما تحقق في علمه من اعتبار ربط
 خاص بين العلم والمفعول والشرط والمشروط والمانع والممنوع
 والا للامر ان يكون لكل شيء مؤثراً **في كل شيء** وبعبارة اخرى
 شرطاً لكل شيء ولان المانع والحرز وذلك عما يقتضيه **بأنه**
 العقل بطلان ذلك لا يخفى **الاشياء** لا يمكن ان يكون
 انشاء الوضع مع قطع النظر عن التاثير الذي يكون **لحل** للنزاع
 الذي بينه وبينه **كل شيء** قد يكون لنفس الانشاء اثر عقلي او فكري
 ففكره يعني انه بمجرد نفس الانشاء يترتب عليه فكري لا يتفكر
 عنه عقلاً سواء قصد بالانشاء حصول ذلك الاثر او لم يقصد كما
 لو فرض انشاء التكليف فلان من الدليل بالنسبة الى عمل من عبده **بأنه**
 يؤثر في ظرف سائر عبده مثلاً او ان انشاء الطلاق لا يحد
 امره او حاجته بوجوب حرم سائر غيرها **فكره** ففكره لا يحد
 يحصل ذلك بمجرد غير انشاء قصد **الاشياء** او لم يقصد
 وح يكون ذلك الاثر لو كان من الآثار العقلية **الاشياء** او لم يقصد
 لنفس الانشاء ولا يقال ان ذلك الاثر **عقل** لم يحصل ولا ان
 المتشئ ان شئ كيف والحال ان الامور العقلية ما يكون اثباتها
 وعدمه **بأنه** جعل العاجل وبطله لو قصد حصولها بالانشاء
 حصل ولا فلا ولا يتصف الشيء بالجمولية ولا ينسب الى **الحقل**
 الاثر الا بان يكون الشيء **مفعولاً** يقصد المتعجل حصوله
 وانشاءه بان لم يكن قبل الحقل موجوداً وقصد **حقله** حصوله
 وحصوله باللفظ **بأنه** والمفروض ان الاثر المذكور اثر فكري
 عقلي يحصل ففكره سواء قصد انشاءه باللفظ او لم **بأنه**
 يقصد بل يكون غافلاً عنه بالمره ومن المعلوم ان ذلك
 لا يكون من المفعولات في شيء بل يكون اثر **الاشياء** بما هو

والملك في ذلك فلا يكون مؤثراً بنفسه في شيء ما ليس له مدخل في وجود
 شيء اصلاً ويكون اجنبياً عنه بالمره ولم يكن بينه وبين ذلك
 الشيء علقه وربطاً ولا ارتباطاً لا يجوز ان يكون مؤثراً في ذلك
 الشيء ودخيلة فيه فهو يوجب من الوجوه كما تحقق في علمه من اعتبار ربط
 خاص بين العلم والمفعول والشرط والمشروط والمانع والممنوع
 والا للامر ان يكون لكل شيء مؤثراً **في كل شيء** وبعبارة اخرى
 شرطاً لكل شيء ولان المانع والحرز وذلك عما يقتضيه **بأنه**
 العقل بطلان ذلك لا يخفى **الاشياء** لا يمكن ان يكون
 انشاء الوضع مع قطع النظر عن التاثير الذي يكون **لحل** للنزاع
 الذي بينه وبينه **كل شيء** قد يكون لنفس الانشاء اثر عقلي او فكري
 ففكره يعني انه بمجرد نفس الانشاء يترتب عليه فكري لا يتفكر
 عنه عقلاً سواء قصد بالانشاء حصول ذلك الاثر او لم يقصد كما
 لو فرض انشاء التكليف فلان من الدليل بالنسبة الى عمل من عبده **بأنه**
 يؤثر في ظرف سائر عبده مثلاً او ان انشاء الطلاق لا يحد
 امره او حاجته بوجوب حرم سائر غيرها **فكره** ففكره لا يحد
 يحصل ذلك بمجرد غير انشاء قصد **الاشياء** او لم يقصد
 وح يكون ذلك الاثر لو كان من الآثار العقلية **الاشياء** او لم يقصد
 لنفس الانشاء ولا يقال ان ذلك الاثر **عقل** لم يحصل ولا ان
 المتشئ ان شئ كيف والحال ان الامور العقلية ما يكون اثباتها
 وعدمه **بأنه** جعل العاجل وبطله لو قصد حصولها بالانشاء
 حصل ولا فلا ولا يتصف الشيء بالجمولية ولا ينسب الى **الحقل**
 الاثر الا بان يكون الشيء **مفعولاً** يقصد المتعجل حصوله
 وانشاءه بان لم يكن قبل الحقل موجوداً وقصد **حقله** حصوله
 وحصوله باللفظ **بأنه** والمفروض ان الاثر المذكور اثر فكري
 عقلي يحصل ففكره سواء قصد انشاءه باللفظ او لم **بأنه**
 يقصد بل يكون غافلاً عنه بالمره ومن المعلوم ان ذلك
 لا يكون من المفعولات في شيء بل يكون اثر **الاشياء** بما هو

بيان انه قد يكون لانشاء
 اثر عقلي ففكره

في جميع

في البقاء

في

في

بيان مجازية التعبير عن مسايقها
بالفاظها في بعض منها

وتجوز له لا ان لا يجوز بالاشياء فانهم واعتنوا لعل ينقل فيها
الابوة ان الاحكام الوضعية بناء على عدم استقلالها
بالجمل وكونها منتزعة من التكليف لا تكون على وجه واحد
بل هي تكون على قسمين ~~فبعضها~~ فبعضها يكون التعبير فيها
عن الفاظها بما على نحو الحقيقة ~~وبعضها~~ وبعضها على نحو المجاز
توضح ذلك ان الامور الغير المتماثلة على قسمين احدها ما يكون
لها مضاف الى وجود ذواتها نوع وجودها في الخارج فيكون انصاف
ذواتها بها على نحو المحمول ~~بعضها~~ كالسواد فانه يكون له
الغلاء في الخارج مع قطع النظر عن الذات المنصرفة به وانصاف
الذات به وحده عليه تقول سواد مثلا على نحو المحمول بالضميمة
لا ان ~~انتم~~ انتم انتم الى الذات وصف زائد عن ذاته وثانها
ما لا يكون لها غلاء في الخارج بل يكون لها منشأ انتزاع في الخارج
ولا يكون انصافا منتزعا عنها نحو المحمول بالضميمة بان
يكون هن وصفات كمال عن ذاته وانتم اليه بل يكون انصافا
انصافا بها نحو خارج المحمول كالنوعية المنتزعة من النوع
والحقبة المنتزعة من الذات ولا يكون النوع وصفا زائلا من
ذات النوع بان انتم الى ذات النوع مع القطع عن ذاته شيء
زائد يكون هو النوع بل هي امر انتزاع منه وذلك
الابوة المنتزعة من الاب ببولك هذا بوهله الو
الوصف قد يكون محققا ثابتا فيكون التعبير عنه بلفظ
يعبر عنه على نحو الحقيقة كلاب الحقيقي المنصرفة بالابوة حقيقة
فبعضها ~~فبعضها~~ وصف الابوة على نحو الحقيقة وقد لا يكون
كل كان شبهه شخص بالاب من جهة انه يتي غلام واخذه
ابنا يقال انه اب على نحو المجاز فالعبر باللفظ يكون مجازا
وتشبيها اذا عرفت هن فعمل ان الاحكام الوضعية بناء على
عدم استقلالها بالجمل تكون من قبيل القسم الثاني اي
خارج المحمول والمحمول ~~بعضها~~ بلضميمة لا لا يعني ولكن
الثامنة

في بعض من
الابوة المنتزعة من الاب
ببولك هذا بوهله الو
الوصف قد يكون محققا
ثابتا فيكون التعبير عنه
بلفظ يعبر عنه على نحو
الحقيقة كلاب الحقيقي
المنصرفة بالابوة حقيقة
فبعضها وصف الابوة على
نحو الحقيقة وقد لا يكون
كل كان شبهه شخص
بالاب من جهة انه يتي
غلام واخذه ابنا يقال
انه اب على نحو المجاز
فالعبر باللفظ يكون
مجازا وتشبيها اذا
عرفت هن فعمل ان
الاحكام الوضعية بناء
على عدم استقلالها
بالجمل تكون من قبيل
القسم الثاني اي خارج
المحمول والمحمول بلضميمة
لا لا يعني ولكن
الثامنة

الثامنة

لم ان الحكم قد يطلق ويراد به المعنى المصدرى اي الاذعان
بانه هو الشاخصية الاحبارية وهو فالكلمة هذا المعنى داخل
في الخطابات وفي صفات الجزم الحاكم وانعاله وهذا
الحكم هذا المعنى ليس محلا للتزاع بل عز قائله كما اعترف به
عز واحد من المتبئين للاحكام الوضعية قال السيد الفقيه
الحاصل ان نفس الجمل من صفات الحاكم وانعاله وليس
حكما بالمعنى العرفي بل بالمعنى المصدرى ثم صرح بان
الحكم هو نفس السببية والشرعية والمنفعة ~~فان~~ واذا
عرفت ذلك فاعلم ان الحكم الذي هو محل للتزاع لا بد
واما يكون قسما من الاشياء قاعا بالحاكم لانه من
الصفات القائمة بالانفصال فلا يتقبل بطلان نفسه
سوى الثامنة اعلم ان تقسيم الحكم الى النظني والوضعي

سواء كان من نوع
الطلب او من
نوع غيره

لا يستقيم على وجه الحقيقة كذا كان بلشها جامع ومع عدمه
لا معنى للتقسيم حقيقة كما هو واضح ولا يخفى ان الاجل
مستحق في معنى الحكم التي ذكرها معنا يعلم لان يكون
جامعا لها ~~فبعضها~~ يتنازع في كونها مجعولا للشارع
في الوضعية ام لا فان الاشاعر ضرره بنفس الخطا
والاعتزال ضرره بالمصالح والمقاصد الكامنة في الاشياء
والا ما فيه ضرره بانه اشاع الشارع الطلب والتميز
والفضل هو عندهم حال عن الحكم ثم هو شصاف بالكم بعد حكم ال

صحيح

المعنى

هذا

المعنى

وشي من هذا القبيل لا يلزم من معناه جامع انشائي
 وهو ان يقال ان المصنف في العمل بالعرض كاهو
 فلا ريب ان الوضع له خطاب كما ان التكليف له خطاب
 وهما متفرقان متباينان لا ريب لانهما بالامر
 كما عرفت تفصيل القول فيه وهذا لم يتركه احد وليس قائل
 بمعمل للنزاع ~~في~~ ولو كان عمل النزاع محض
 لرجع الى ان خطاب الوضع هل يسمى حكما ام لا والاشارة
 عرفت ان ما لا يفي هو عمل للنزاع عن هذا وهو الاشياء
 وبالعلم بناء على هذا المعنى الحكم لا معنى للشرع
 كما لا يخفى واما بناء على ما هو مشهور بانه
 العمل له وعينه من انه طلب العلم الفعل
 او المركز او الترخيص كما في الزبد فاعلم
 انه ~~مختص~~ مختص بالتكليف بل العرف
 من ذكر لفظ الطلب اجماع الوضع كما ذكره
~~في~~ شارحها ~~في~~ قوله لو كان المراد بالحكم من العمل
~~في~~ الخطاب بان الترجمة لم يفتقر لتفصيل قوله
 المذكور بل هو بموجب السطوة الا لا يخفى
 عن سبعة الاول، وظل ليس معنى ان الحكم الشرعي
 المحض ~~لأنه~~ ليس انشاء قائما بالحكم
 كما عرفت بل هو من قول ~~في~~ كذا
 قوله ان الحكم الوضعي

اما اذا فسر بانفس
 الخط - انشائي

قوله ان الحكم الوضعي حكم مستقل معمول كما اشتهر في السند جماعة او رجمه
 الحكم التكليفي اقول الذي يمكن ان يكون هذا للنزاع بينهم احد وجهين احدهما
 انه كما ينقدح التكليف لا ابتداء وان استيعب الوضع بان يامر الله
 بشي خاص يستتبع ذلك السببية والشرطية مثلا هل ينقدح الوضع
 ايضاحا بالحيث يكون مستقما لان قدح التكليف اولا ينقدح
 ذلك اولا وبالذات بل يكون الوضع متبعا لاشياء من ملاحظة خصوص
 صيات التكليف المخصوصة فيها كان ينقدح التكليف في البال اولا ويامر
 بشي في وقت خاص مثلا وغير ذلك مما يخص صيات الموصوفة
 فيكون مراد من جعل الوضع مستقلا مجرد ان قدح الوضع ابتداء او لا
 وبالذات لان انشاء الوضع بعد ان قدح في البال مستتبع
 انشاء التكليف بحيث يستغنى بذلك الاشياء عن انشاء التكليف
 فانها بما لا هو معتبر بان ذلك الاشياء لا يؤثر في انشاء التكليف
 بحيث يستغنى عنه بل يحتاج انشاء الى انشاء نفسه الا انه يجوز
 بجهاب الوضع عن خطاب التكليف الذي قلنا بامكانه
 وذلك غير الاستغناء عنه كالا يخفى فانها انما مع
 ان قدح الوضع في البال هل يؤثر انشاء الوضع كانشاء السببية
 او الشرطية مثلا لشي لا يكون بنفسه متصفا بالسببية والشرطية
 قبل الاشياء مجرد انشاء الذي قلنا بامكانه اصله بحيث يتصف
 بها مجرد الفعل والاشياء مثل انشاء ما يكون بنفسه متصفا
 بما حتى يرتب عليه ما يرتب على السببية الحقيقية بان يرتب
 التكليف على جعل السببية سببا لغيره انشاء كترتب المسبب
 على سببه الحقيقي او لا يؤثر الاشياء شيئا بل يكون ما جعل له
 السببية مثلا حاله كالمقبل الاشياء بالاشياء بان لا يرتب

بيان ان المكان محل انشاء
 وجهين واختيار الثاني

وجهين

في البقاء الى

عن

للمرشد

يكون ذلك ام لا هل لصوت
فيا ويل السراع انه لا يصح
يقول انما امر من لا يصح
الشرعية

الحكمة والبطيخ
الكلبي من الجيرة
قال افعال
الا سلام
من العرش من
بوتن بها لان
لا ترفعك فوق
الارض ان
ان نفس تلك
تكلنا هذا الراجح او
انتم نفس الشظ ومضاو

[illegible][illegible]

و ما ذكرنا بطريقه اخرى اراد معنى الانفاص المعاصر على
 الفصل حيث قال يرد عليه ان الحكم بجران الاستصحاب في الحكم
 التكليفي يتبع الجريانه في الحكم الوضعي كما هو صريح كلامه
 ما لا معنى له فاعرفت في كلام الاسماء السلام بان
 انك السبي لا يجامع وحوله مع دخول استل السبي
 في عموم اخبار الباب بل الداخل هو الاول ليس لا
 من غير فرق بين في ذلك بين ان يكون استصحابا
 او استعاضة انتهى فقد عرفت انه في معزل عن جهة
 بحث المفضل وتصله كما انه قد عرفت ان كلامه مع قطع
 النظر عن الاستصحاب اخبار الباب وما استفاد منها
 فهو في معزل عن كل وجه فراجع وتامل قوله ما ذكرنا
 يظهر الجواب الى لا يوافق هذا اليراد وجواب الالهي مدعاريان
 على ما اورده مع على الفاضل التوتى او لا عند قوله وعلى الاول
 حيث قال المصنف وفي ان الوقت قد يتردد وقتا الى لانا قد بينهما
 هناك ان المصنف عزم الزام الفاضل التوتى باجراء الاستصحاب
 لا انه يرى اجراءه هو قهركم انك قد عرفت في الحاشية السابقه
 عزم المورد على الفاضل التوتى تفصيلا وان جواب المصنف لا
 يرد على المورد نعم هو تحقيق في علمه وبعبارة اخرى الكلام مع
 الفاضل التوتى في الكبر اعني جهة اصل الاستصحاب في الحكم
 التكليفي فانه يفكره من حيث انه استصحاب في التكليف والمورد
 حوض اليراد من هذه الحيله لا من جهة العلم اصل الحكم

وان كان

وان الاستصحاب في الحكم التكليفي فيما ذكره حكوم للسيبي فعند
 الجريانه من جهة انه مسي عن عدم الجريانه من جهة اصل
 الاستصحاب والكلام التوتى والمورد عليه في اصل الجبهه لا غير
 فكلام المورد ونقضه وورد على التوتى من هذه الجبهه وان كان في
 مورد نقضه و اراده استصحابات موضوعيه معينه على
 الاستصحابات التكليفية فاجوبه المصنف خارجة عن قواعد
 المناظره قوله لانه ان جرى مع الاستصحاب الخ قد عرفت بان ذلك
 الجواب خارج عن موازين المناظره ولكن ما افاده المصنف في
 تحقيق المورد في غاية التحقيق وحاصله ان الاستصحاب اما ان
 يمكن اجراءه في نفس الشرح والوقت بان لا يكون قيدا اوليا يمكن
 بان كان الوجوب يقيد به فعلى الاول لا ينبغي اجراء الاستصحاب عن
 الشرط لانه معنى عن استصحاب الشرط والموقت وحاكم عليه
 وعلى الثاني فلا يجري ايضا لانه سبي وسبي بل لانه مثبت
 لدون وصف التقيد بالتمهيد لا عليه ابياته باستصحاب نفس الوجوب
 كما هو ظاهر لانه تابع لواقعته فلا يمكن الحكم بالتمهيد بابقائه
 لان الزام العقليه لم يلزم ان يبق العرف يتسامح في ذلك فيما اذا
 تجرر التكليف وفي جميع استصحاب الشرط واستصحاب الموقت
 ولا يبق انه مثبت قوله الا ان استصحاب وجود ذلك الامر المطلق عليه
 اقول هذا الذي ذكره بقوله الا ان الخ غير في غير ما لو كان المصنف
 الحكم متيقنا بتقيد ذلك الشرط والوقت حيث كان تقيد
 بطريقه بالمعلق عليه وصف مقوم له كصورة ~~المصنف~~ في الشرط
 الثاني من قوله ولا يجرى الاستصحاب الحكم التكليفي لانه كان متيقنا بتقيد
 ذلك الوقت فالصوم المتقيد وجوبه بكونه في النهار لا ينعى استصحاب
 الوجوب في الزمان المشكوك بكونه في النهار لانه كما عرفت يكون مثبتا

في الجبهه

في البقاء الخ

في الشرط

في الحكم الشرعي

والفرض هو المنفرد على من التقدير لا على اجزاء الاستصحاب
وجود ذلك المعلق عليه ~~الاستصحاب~~ لانه لا يثبت تثبت الحكم كما كان
فقط ما ذكرنا ان ذكر المصنف قد استصحب ~~وهو~~ المعلق عليه ~~في~~
وانه حاكم على استصحاب ~~جواب~~ الصوم المقتد كونه في النهار
في هذا المقام لا يخلو في تأمل اللهم الا ان يقال ان قوله
الا ان الخ يرجع الى التق الاول ~~وهو~~ وهو كما ترى خلاف
ظاهر كلامه فتأمل قوله نعم لو فرض في قوله فتأمل وجه انه ايقن
بشكل اجراء الاستصحاب في الحكم المتكلم في المقام لانه لا بد
في الاستصحاب من اجزاء الموضوع والمفروض انه مردود
فلا اجزاء فلا استصحاب ~~قوله~~ والمحصل ان التقض الخ
قد عرفت ان ~~الاستصحاب~~ التقض بمحاله وانما احاط به المصنف
لا يرضى به الفاضل التوفى لانه منكر لاصل الاستصحاب
في الحكم التكليفي لانه مسلم ~~في~~ ولكن يرى ان استصحاب
الموضوع مقدم اولاً وبالذات لا متعارضين عليه وكان هذا
استصحاب في الحكم يعمل به كما هو مخرج كلام المصنف بتوهم الا اذا
فرض انشاء الاستصحاب الامر الوضفي بل عند الفاضل
فرض اولم يفرض لا يجري لاستصحاب الحكم اصلاً بل الاستصحاب
مختص في خصوص الاحكام الوضعية كما هو مخرج كلامه فافهم
هذا ~~قوله~~ عن كلامه في كونه انه مقدم او حاكم او معني او
غير ذلك انما هو بعد الفراع عن اصل الخ وهو منكر لها
فلا مجال لمساس كونه الاجوبه عن التقض هذا مضاف الى ما قد
عرفت ان يرد ما ذكره المصنف من الارباع الحقول عن التقض الثلاث
والثاني على ما يتفق هو به على التوفى في اول كلامه فلا تعقل
قوله قد يكون التكرار

التكليف
كالاستصحاب

في وقت لا يجري فيه الاستصحاب في كل وقت

قوله قد يكون التكرار مردود الخ في هذا التقض تأمل ان المورد من موارد
البراهين لا ان ذلك في حد ذاته اصل التكليف بالنسبة الى الراسخ فلا
يجري للاستصحاب ~~قوله~~ وهذا اليراد لا يندفع بما ذكره في الخ وذلك
ظاهر فيما اذا كان التكرار مردود بين وجهين اولاً وجه التعليل
بالامر اللهم الا ان يقال ان ما ذكره الفاضل التوفى على تقدير الامر للتكرار مني على المعنى المعروف
ضيق على ~~المصنف~~ من ارادة التكرار الداعي الغير المقتد ~~الاستصحاب~~
الا بالامكان العقل هو بمنزلة افضل احوال لو شك في زمانه
في سطلوبه النقل ~~الاستصحاب~~ الصلح بالامر على التثبت فهو على
ما ذكره كالموقف ~~هو~~ والكن مع ذلك لا يلزم منه المدعي اذ لا يمكن
منع مردود استعمال الامر فيه على خلاف ما يقتضيه وضعه كيف والفاضل ~~الاستصحاب~~
لا يمنع من استعمال الامر في امره ولا يمكن تفويض ما ذكرنا بطريق او في وجهه
يرد ما اوردته المصنف كالاتفي ولكن مع ذلك لا يخلو اني تأمل ~~قوله~~ لان كلامه الفاضل
قوله فالصواب ان نقول ان قبل لامانع من اجراء الاستصحاب بما كان انك
في تقدير التكرار ~~قوله~~ بناء على دلالة الامر على التكرار فيكون من باب التقيد
المطلوب لا التقييد والمساهمة في باب الاستصحاب غير منكره مع ساعده المعروف على
التوفى في مساعدة العرف على هذه المساهمة قابل بل منع كما لا يخفى ~~قوله~~
نعم يمكن فرض استصحاب الاشتغال ببناء على المعنى الثاني للتكرار ~~قوله~~
~~قوله~~ بناء على ~~قوله~~ الحق ~~قوله~~ بناء على ~~قوله~~ حجة ~~قوله~~ كبر ~~قوله~~ فيكون ~~قوله~~ ارادة على
ما ذكره المصنف اللهم الا ان يقال ان الكلام في استصحاب الحكم الشرعي التكليفي
واستصحاب النقل ليس من اوله فهو اضافة غير جارية في المقام
بالخصوص لانه من الاصول المبينة ~~قوله~~ فلا تعقل

من
عنه

في وقت لا يجري فيه الاستصحاب في كل وقت

من
عنه

في وقت لا يجري فيه الاستصحاب في كل وقت

من
عنه

من
عنه

من ذلك القبيل بل من قبيل الفور بعد الفور فلا يجري للاختصاص
 وبالجمله اقام الامر غير محصور في ذلك بل يجوز ان يكون
 في اقسام اخرى تكون مجرى الاستصحاب كالوحد في كون
 الحكم موقفاً يقتضي ما يتفاد وقته او مبهى ببقى بعد ايضاً
 الحكم الثابت في الزمان الاول حتى يثبت الرفع وغير ذلك
 من الاقسام فتأمل قوله الظاهر ان مراده من **السببية**
 السببية **تأثيره** **الاصول** اقول استقصى ذلك
 من امثلة للسببية من حيث الاطلاق وغيره بالزور
 والكسوف والدلوك والايحاب والقبول وغير
 ذلك لان اختلاف السببية في هذه الامثلة من
 حيث الاطلاق والموقوت وغيرهما افاضوا الاختلاف
 في تأثير السبب يعني انه اثر السببية **الاصول** على
 بعض هذه الاسباب امراداً عاماً كالايحاب والقبول
 وفي بعضها في وقت معين كالكسوف فان يورث ايحاب
 الصلوة في زمانه لا بعده فانهم قوله لان هذا لا ينقسم الى
 ما ذكره من الاقسام لكونه داعياً في جميع الاسباب لا ان ينع
 المشار اليه هو الحكم الوضعي وتنفيع **الاصول** مراده ان كون
 السببية داعية الى ان ينسج معناه انها بعد ثبوتها شيء
 يوجب اما بوجه **الاصول** الاطلاق او التقييد او غيرهما
 تكون داعية الى التمسك وهذا لا يوجب عدم تقييدها

الى الاقسام وذلك لانها امر جعلي يتولد امر بعد الشيء فله
 ان يثبت السببية والتأثير للشيء بطريق الاطلاق
 او التقييد فقد يكون معه **الاصول** بمعنى ان تأثيره لا يكون
 متيلاً بوقت بل يكون التأثير له ثابتاً في كل زمان وجد
 لا يعني انه يؤثر امر **الاصول** دائماً حتى يرجع الى السببية
 من حيث التأثير الذي قسمه الى الاقسام بل يعني
 ان نفس التأثير يكون له ثابتاً مستمراً وان
 كان سببه امرانياً او امر موقفاً وقد يكون السببية
 ثابتة للشيء في وقت معين يعني انه لو وجد فيه
 تأثير يورثه **الاصول** وان سببه بعد وجوده
 امراداً عاماً مع اختلافها وانقسامها الى الاقسام
 لا ينافي في كونها **الاصول** داعية الى ان تنسج قدر ارادة من الغرض
 قوله ولم اعرف المراد من الحاق الشرط والمطابق بالسبب
 اقول تطبيق الشرط والمطابق **الاصول** على ما ذكر في السبب
 بالنسبة الى الاقسام **الاصول** ان يقال ان تأثير
 الشرط وكونه بحيث يتوجب صحة الشروط اما
 ان يكون مطلقاً كالوصف بالنسبة الى الصلوة
 فان اثره وهو جواز الدخول في الصلوة باق هو الاتفاق
 الى ان يرفع رافعاً واما ان يكون موقفاً كالقيام وهو موقفاً
 في كل وقت فانه شرط والمطابق للشيء في عدم اجراء الاستصحاب
 في كل وقت فانه شرط والمطابق للشيء في عدم اجراء الاستصحاب
 ذكره من الاقسام في السبب **الاصول** وان لا يورد للشك

من ذلك القبيل بل من قبيل الفور بعد الفور فلا يجري للاختصاص
 وبالجمله اقام الامر غير محصور في ذلك بل يجوز ان يكون
 في اقسام اخرى تكون مجرى الاستصحاب كالوحد في كون
 الحكم موقفاً يقتضي ما يتفاد وقته او مبهى ببقى بعد ايضاً
 الحكم الثابت في الزمان الاول حتى يثبت الرفع وغير ذلك
 من الاقسام فتأمل قوله الظاهر ان مراده من **السببية**
 السببية **تأثيره** **الاصول** اقول استقصى ذلك
 من امثلة للسببية من حيث الاطلاق وغيره بالزور
 والكسوف والدلوك والايحاب والقبول وغير
 ذلك لان اختلاف السببية في هذه الامثلة من
 حيث الاطلاق والموقوت وغيرهما افاضوا الاختلاف
 في تأثير السبب يعني انه اثر السببية **الاصول** على
 بعض هذه الاسباب امراداً عاماً كالايحاب والقبول
 وفي بعضها في وقت معين كالكسوف فان يورث ايحاب
 الصلوة في زمانه لا بعده فانهم قوله لان هذا لا ينقسم الى
 ما ذكره من الاقسام لكونه داعياً في جميع الاسباب لا ان ينع
 المشار اليه هو الحكم الوضعي وتنفيع **الاصول** مراده ان كون
 السببية داعية الى ان ينسج معناه انها بعد ثبوتها شيء
 يوجب اما بوجه **الاصول** الاطلاق او التقييد او غيرهما
 تكون داعية الى التمسك وهذا لا يوجب عدم تقييدها

الى الاقسام وذلك لانها امر جعلي يتولد امر بعد الشيء فله
 ان يثبت السببية والتأثير للشيء بطريق الاطلاق
 او التقييد فقد يكون معه **الاصول** بمعنى ان تأثيره لا يكون
 متيلاً بوقت بل يكون التأثير له ثابتاً في كل زمان وجد
 لا يعني انه يؤثر امر **الاصول** دائماً حتى يرجع الى السببية
 من حيث التأثير الذي قسمه الى الاقسام بل يعني
 ان نفس التأثير يكون له ثابتاً مستمراً وان
 كان سببه امرانياً او امر موقفاً وقد يكون السببية
 ثابتة للشيء في وقت معين يعني انه لو وجد فيه
 تأثير يورثه **الاصول** وان سببه بعد وجوده
 امراداً عاماً مع اختلافها وانقسامها الى الاقسام
 لا ينافي في كونها **الاصول** داعية الى ان تنسج قدر ارادة من الغرض
 قوله ولم اعرف المراد من الحاق الشرط والمطابق بالسبب
 اقول تطبيق الشرط والمطابق **الاصول** على ما ذكر في السبب
 بالنسبة الى الاقسام **الاصول** ان يقال ان تأثير
 الشرط وكونه بحيث يتوجب صحة الشروط اما
 ان يكون مطلقاً كالوصف بالنسبة الى الصلوة
 فان اثره وهو جواز الدخول في الصلوة باق هو الاتفاق
 الى ان يرفع رافعاً واما ان يكون موقفاً كالقيام وهو موقفاً
 في كل وقت فانه شرط والمطابق للشيء في عدم اجراء الاستصحاب
 في كل وقت فانه شرط والمطابق للشيء في عدم اجراء الاستصحاب
 ذكره من الاقسام في السبب **الاصول** وان لا يورد للشك

المحقق به اعني السبب وهذا وان كان خلافاً لمراد الصبار ولا انه قد عرفت ان بعض الافاضل
من تلامذة الحنفية نقل عنه عن نفس المعنى ان مراده بذلك انه قد عرفت ان بعض الافاضل
من تلامذة الحنفية نقل عنه عن نفس المعنى ان مراده بذلك انه قد عرفت ان بعض الافاضل

من تلواده انما هو
والمنافق في التبر ليس
مراده ان يظهر انه ظهري ان لم يبق الا ما ذكره لان له
ظاهر وجهه ثم قوله وبه يندفع ما يقا ان كان
نوع الاشكال ان النقي كما يمكن ان يكون قبل الرضوع والاداء ذلك
في زمانا بعد

نوضح الاشكال ان القيد كما يمكن ان يكون قبل المصوع والماد ذلك ان يوصف
 يمكن ان يكون قبل النفس الطليق والهيبة في لو كان الزمان في الاحكام
 غيره من القيود قبل الماد فيبقى الحكم انتفاء القيد لانتهاء الموضوع الكليته
 بخلاف ما لو كان القيد قبل الماد فانه يمكن ان لا ينقضي الحكم والوصف
 انتفاء القيد مثلا كما يمكن ان يقال التبريد في الشفاء مطلقا بالمعنى
 بالزمن فالزمن شرط للتبريد فكذلك يمكن ان يقال ان التبريد مطلقا والسبب

مطلوب في الشئ بان يكون الزمان طافا للطلب ويكون الموصوع
هو التبريد بدون تقيده بشئ اصلا في الاصل لو شك في
الصيف مثلا وان يكون التبريد وجها الى الاصل يكون ذلك شكاً في
الموصوع بخلاف الثاني فان الموصوع هو التبريد والقيد قبل
الطلب فنكون الحكم متوكفا مع القطع بالموصوع وبذلك صح

صاحب ~~ال~~ الفصول وجوب بعض مقدمات الواجب مع عدم وجوب نفس الواجب كوجوب الفيل قبل الطول مع عدم وجوب الصوم لا غير

لن يجب عليه الصوم يومه
اول وقته بعد الطلوع وان شئ الله
قاهره وانظر الجواب

الفضل في هذا التوضيح لما هو الموضح في اند فاعلم في هذا التوضيح ان الطلوع والرواق

قوله توجع الابدان الخ
الذي يكون من هذه الالتهاب لا يعقل ان يتصف بالانطلاق

وَأَمَّا الْبُيُوتُ فَكَانَتْ بِهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مَا فِيهَا مِنْ خَيْرٍ وَلَمَّا أَثَارَ هُمُومُهُمْ يُخَافُنَهُ يَتَنَوَّعْنَ فِي الْأَوْدَادِ يَخِرُّونَ لِلْأَقْنَامِ خِرًا مُخْلِصِينَ أَنْ يُكْفَرُوا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

تكتب هذه الوثيقة التي في هذه الورقة
قبل قوله وبه يند مع الحق

قول فظاهر كلام حيث جعل على الكلام في الاسحاب المختلف فيه الم
ويد من الظهور ايضا عن انه الاسحاب في الادلة العقلية
كلا حتى فانه ظاهر في خصوص الكلام بالاسحاب في
الحكم الشرعي وايضا اختصاصه بنقص المنصب بالملك الزمعي
يدل على ذلك وفي المناقشة فيما ذكره من ان مراده

ان الاسماء التي اخذت من العرب النزع لا يجري له الايضاً ذكره
كما ان محصر العنوان لا يقتضيه محصر الزمان

جعل المقيم اعم لان محط نظر اشراف عدم انك
وغير ما ذكره والله اعلم قوله لا يخفى ان هذه الاسرار

وبما يشترط اذعان هذه الامور اذا فرض انها مسببة

من اسباب لا بد من نقل الكلام الى تلك فيق ان علم الله بسيدتها
لها اما ان يكون موقت اولا والثاني اما ان يكون الى اخر ما ذكره الفاضل

والتوفيق في وجه عدم اجراء الامتحان ٥ وهل اليراد لا يدفع عنه كالاخفى
وقد نقل هذا الخبر ايضا عن المصنف في علمي الدرر

قوله من فزع بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحكام الفصل الى قال
سفيان افاضل العلم في كلامه المص في حاشيته واما ما ذكره

في الرسالة في جواب الدعوى فيما لا يخفى في ضارحه

فان قلنا ذلك الكلام من السجين في السجن في السجن

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. A faint horizontal crease is visible near the top edge of the page.

اقول الطاهر ان مراده الارباع على الفاضل التو
 وهوان نقله ذلك عن الشهيد يفتنى كون مختاره
 ذلك والحق خلاف ذلك كما حقق في محله والعبارة
 مشوشة فمائل قوله فمما اعتبار ان منزع عان من
 الحكم الكلي اراد بيان ما اراده الشهيد لدفع توهم
 كون النجاسة عين وجوب الاجتناب فيكون الشهيد
 ممن غير منشأ الا فتراض فلا تعقل ~~في~~
 قوله قتل عرضت الله لا يعنى كنهه الملاحظ شك في وجوب
 الاجتناب ان المراد من عدم بقاء الشك عدم الشك
 الذي يوجب اجراء الاستصحاب لا ~~لا~~ الشك ~~المع~~ وظل
 ظاهرا هو لا سرية فيه ولما عانا الى بيان ما تضمنه من
 سرور معنى اما ظل القصر من هذه العبارة وتطويل
 شرحها في تعليقه فراجع

والتقيد وانما المتصف بهما هو الفعل والمادة فكل قيد يكون بحسب
 القواعد العربية قبل للمعية ~~في~~ في الحقيقة الى المادة ~~والشرط~~ راجعه
 في الواجبات الشروط انما هو شرط للواجب ونفس الفعل ~~في~~
 بمعنى انه يكون الفعل المقيد بالقيد الخاص واجبا ونفس الوجوب
 لا يكون مقيدا فلا يكون لفاقتسان من الواجب ~~المطلوب~~ اي
~~المطلوب~~ العلق والشروط بل الواجبات المشروطة
 كلها تكون واجبات معلقة بالنسبة ~~المطلوب~~ الذي ذكره صاحب
 الفصول والسري ذلك كما افاده الفاعل ما نقل من تقريرات
 بعض الافاض من قدامته ~~هو~~ هو ان ~~هو~~ هيئة
 الامر موضوعة بالوضع النوعي العام والموضو فاض
~~المخصوصيات~~ افراد الطلب ~~المطلوب~~ والارادة الحقيقة
~~الاشياء~~ والاشياء التي يوقعها الامر ويوجد ما عند ما ينبعث
 في نفسه ~~من~~ دواعي وجود الفعل المطلوب من المأمور
~~ولا~~ ولا اختلاف في تلك الافراد من حيث ذواتها الا فيما
 يرجع الى نفس تعدد ذواتها من تعدد الوجودات
 الخاصة فانها يجمعها عنوان واحد هو الطلب والارادة
 نعم الاختلاف انما هو فيما يتعلق به الطلب بعد اجتماع
 شرائط وجوده من ~~الطلب~~ الطالب والمطلوب في
 الجملة فتارة يكون المطلوب شيئا عاما كالضرب المطلق على

جيمين
 في البقاء الى
 من
 من
 من
 من

اي نحو وقع وعلى اي وجه حدث زمانا ومكانا والوجه انه ذو
 لا غير ذلك وتارة يكون المطلوب امر خاصا على اختلاف مراتب
 الخصوصيات فجميع هذه الاقسام صفة الامر **وهيئة** و
 هيئة متعلقة في الطلب الواقع والارادة الحادث
 في نفس الامر ولا يعقل ان يكون الموجود من الطلب مطلقا
 الا اذا اطلق انما هو واسطة في التعقل لا في الوجود و
 الا لفاظ انما تنصف بالاطلاق والتقدير باعتبار المعنى وبعد
~~هو~~ ما فرضنا ان المعنى المقصود هو خصوصيات
 الطلب وافرادا فلا وجه لان يقال ان الهيئة مطلقة او مقيدة
 بل المطلق والمقيد هو الفعل الذي تعلق به الطلبان
 ان ضرب في حد ذاته ~~مفني~~ معنى كلي واللفظ الكاشف عنه
 مطلق والضرب الواقع في الدار مقيد ~~فظهر~~ فجميع
 ذلك ان معنى الهيئة ما لا يختلف باختلاف المطلوب وان
 كان لهذه الاختلافات من دخل تعدد افراد الطلب
~~لا يضيء~~ كما لا يخفى الا انه لا دخل له بما ضحي
 ضحي فيه ولا حقا ايض من ان الاشتراط ايض من الامر
 الراجعة الى المطلوب فان الفعل تارة يكون متعلقا
 للطلب على جميع تقاديره من قيام وعمر ووجود ~~بكر~~
 وحيوة زيل وموت خالده ونحو ذلك وتارة يكون
 متعلقا للطلب على تقدير خاص فلا اختلاف

الطلب لا يضيء

حقيقة ~~الطلب~~ كالاختلاف بينهما عند اطلاق
 سائر قيود الفعل من الزمان والمكان انتهى المقصود من مراده
~~على وجهه في الكلام~~ انما قيد تعلق الفعل بالشخص
 ليخرج ما لا يتصل بالحكم الوضعي ليخرج ما لو كان متعلق بالحكم الوضعي
 امر خارجيا لا فعل الشخص كسمية الكسوف والخسوف
 لصلواتها وشرطية احراق القرص لوجوب قضائها فانه
 لا مانع من مثل هذه المقامات من استصحاب الحكم الوضعي
 واما اذا كان متعلقا بفعل المكلف ~~كقول~~ كقوله اذا
 فطرت فكلمة ~~مضمرة~~ فيتمشي الكلام فيه مثل ما عني في الاحكام
 التكميلية كالا يخفى فافهم قوله والجواب عن ذلك ان مبنى الاستصحاب
 لا يخفى في هذا الكلام من المسألة ان كفاية صدق العرف والقضية
 المعرفية تنجلي القول باعتبار الاستصحاب من باب الظن ايض لانه
 لا معنى لتقدير حصول الظن وعدمه على الصدق العرفي ~~وبالمثل~~
 لان الرجوع الى انما هو في اللفاظ لا في غيرها فافهم ~~قوله~~ واما
 لو ثبت ذلك مرارا في ذلك بعد ايام ~~او~~ او ر عليه بعض كلامه
 بان وجه حكمه انما هو للانتقال الى وجود المتضمن للحكم المذكور في
 المظهر المذكور من تكرار الطلب عند ~~ه~~ فيرجع حكمه ~~بلا~~ استمرار

حيث

البقاء

قد

للمرئ

كلام العزالي وهو القول الثامن
 على ان لا يثبت في هذا القول
 ان لا يثبت في هذا القول
 ان لا يثبت في هذا القول
 ان لا يثبت في هذا القول

الى حكمهم بتمرار هذا المقضي والا فلا فرض كون ثبوت الحكم في كل
 مرة مستند الى مقتضى مستقل فيمنع من حكمهم بالاستمرار المشروط
 في باب الاستصحاب وبذلك لا يخفى فاقابل قوله واذا سلم عندئذ
 عموم النص والاطلاق لم يثبت في الاطلاق لا يخفى اطلاق الاستصحاب
 على استصحاب حال العموم والاطلاق ليس ما اختص به العزالي بل قد
 وقع من جملة اعم ولا يخفى انهم قد قدم صحة اطلاق الاستصحاب عليه
 حقيقة لان مرجع مرجعه الى الشك في اصل الثبوت في اول
 الامروالي البقاء بعد القطع بالثبوت نعم ان يريد من الاستصحاب
 استصحاب بينهما استصحاب عدم المنصوص والمنقضي والمقتضى
 كان الاطلاق في محله ولكنه خلاف الظاهر من كلامه في قوله
 قوله وان كان نصا فبعد حتى ننظر هل يتناول حال الوجود ام لا
 اقول ان في هذا الكلام دلالة واضحة على عدم الفرق في عدم
 اعتبار الاستصحاب بين حال الاجماع وغيره كما يكون فائلا في حال
 في عدم الدلالة بالنسبة الى الزمان الثاني فانه
 لو كان كان قائلا بمجيبه في غير حال الاجماع لم يكن
 معنى لمطالبة البيان حتى ينظر في فيه هل يتناول حال الوجود
 الوجود ام لا فلا ريب في ظهور كلامه فيما ذكرنا بل صراحتة في
 سيما بعد حفظ السؤال الذي ذكره والجواب عنه فانه لا
 في قوله الماوجه الاول المراده من الخاصة الاكثر اذ قد

ان لا يثبت في هذا القول
 ان لا يثبت في هذا القول
 ان لا يثبت في هذا القول
 ان لا يثبت في هذا القول
 ان لا يثبت في هذا القول
 ان لا يثبت في هذا القول
 ان لا يثبت في هذا القول
 ان لا يثبت في هذا القول
 ان لا يثبت في هذا القول
 ان لا يثبت في هذا القول

قد ثبت منه قد

قد عرفت منه قد النقل عن جماعة التمسك بالاجماع حتى ان
 استفاد ذلك من كلام بعض القداماء فانهم قد فسروا
 قوله ان هذا القدر من الفرق لا يؤثر فيما ذكره العزالي في القول
 في قوله فلا ولي في تحقيق مراد العزالي ما ذكره المصنف من عدم
 ارادته للتفصيل بل مراده من الكلام المذكور بعد وضوح
 كونه متكررا مطلقا هو التفصيل بين الاجماع وغيره من حيث امكان
 دلالة الثاني على ثبوت الحكم في محل الخلاف بخلاف الاول مر
 مراده من نفى الاستصحاب في حال الاجماع هو نفى
 فيما يكون غير دال على ثبوت الحكم في الزمان الثاني سواء
 كان هو الاجماع او غيره من المقتضى من اللفظ واللب
 فانه قد يطلق على جميعها حال الاجماع كما عرفت هذا وقد
 نقل بعض تلامذة المصنف عنه في مجلس البحث كلاما يقتضي
 يكون جميع الاستصحابات في مورد الخلاف من استصحاب
 حال الاجماع وبيان ذلك هو ان الخلاف اذا كان في ثبوت
 الثاني للشيء فلا بد ان يكون مؤثرا للاول من زمانه وجمعا
 عليه والالزام النزاع بالنسبة اليه لانه اصل بالنسبة
 الى الوجود في الزمان الثاني كما هو واضح في الخلاف
 في الوجود في الزمان الثاني دما يقتضي الاستصحاب الاتفاق
 عليه في الزمان الاول وان فرض وجود دليل اخر عليه
 ايضا كما في سلك الخارج فمنه من غير السيلين
 فان الدليل على حصول الظاهرة بالوضوء او الغسل

جيبين

في البقاء

هو

في الزمان

بيان القول السابع
وهو التحقيق

في المقتطف

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

تقین الی

القوام

ما ذك

و علی

بر

هكذا

تک

بدان

عبد

به الشرح

60

١٠

عول

الحمد لله
١٥١١

...

والمحرور

نامہ

منه

موسم

بسم الله

لفظ

مع ۱



۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
 ॥ अथ श्रीसुभाषितम् ॥
 ॥ सुभाषितं हि ज्ञानं तन्मात्रं विदुषां ॥
 ॥ अविद्यायां तु भ्रमो मयि कलहो वरुण ॥

2445

[illegible]

الشيخ القوي في
حكم الإجماع ونفي
النائب وهو
أخاه أحد
علاء الدين
الشرايعي بن
أحمد بن أبي
عليه السلام

وانما يعقل ذلك في الصورة الاولى من تلك الصور الاربعه دون غيرها
من الصور لان في غيرها من الصور لو نقض الحكم بوجوده الاثر الذي
شك في كونه رافعا لم يكن النقض بالشك بل انما حصل النقض بما
ليقين بوجوده ما يشك في كونه رافعا او باليقين بوجوده ما يشك
في استمرار الحكم معه لا بالشك فان الشك في تلك الصور كان
حاصلا من قبل ولم يكن بسببه نقض وانما حصل النقض حين اليقين
بوجود ما يشك في كونه رافعا للحكم بسببه لان الشك انما يستند
الى العلة القائمة او الجزاء الاجز منه فلا يكون في تلك الصور
نقض الحكم اليقيني بالشك وانما يكون ذلك في صورة خاصه
غيرها فلا عدم في الجزاء وما يؤيد ذلك ان السابق على هذا
الكل في الروايات التي جعل الكلام دليلا عليه احكام
من قبيل الصورة الاولى فيمكن حل المفرد المعرف باللام
عليه اذ لا عدم له بحسب الوضع بل هو موضوع للعهد
كما صرح به بعض المحققين من علماء العربيه وانما دلالة على
العدم بسبب ان احتمال في مثل هذه المواضع ينشأ في
المكره وتخصيصه باليقين ترجيح من غير مرجح وظاهر ان الفاء
المنكر انما يكون حيث يلتقي ما يصلح بسببه الحكم على
العهد وسبق الكلام في بعض انواع المهية بسبب ظاهر
لعمد الحكم على العهد من غير لزوم فساد تعميمه فتبوء
العدم في جميع افراد النوع المهور وليس هذا من قبيل

تخصيص

تخصيص العام ببيان على سبب خاص كما لا يخفى على ان الاستدلال
في المسئلة الاصولية باعتبار الاعاد ما منه جماعه من المحققين
بل تقل عليه الاجماع وهذا ايضا يوجب ومن هذا الاستدلال
على هذا الوجه مع ان الجزاء بظاهره محتص حكيم يكون له استمرار
لان بظهور ظاهر النقض ذلك فلا دلالة في الجزاء على ما
نقضى فيه اصلا واما تفصيل احكام تلك الصور مع قطع النظر
عن هذه الجزاء فليس هذا موضع بيان فندبر جدا انتهى كلامه
ونفع مناه وانت قد عرفت عن التكلم في هذا الصنيع تفصيل
القول في جميع ما ذكره هذا الحق مزاجع واما امثلة الصور
الاربعة التي ذكرنا للشك في ~~الوجود~~ وجود الرفع ~~فانها~~ ~~فانها~~ ~~فانها~~
فيما يلي في عند قول المسئلة ثم ذكر الشك في وجود الرفع الى
والشك في رافعية الشيء من جهة ابدال معنى ذلك الشيء والشك
في كون الشيء مصلقا للرفق المبين منه ما والشك
في كون الشيء رافعا مستقلا فاعلم ان مثال الاول فهو كما استمرار
علاقة الزوج مع الشك في موت الزوج وكما استمرار جارية
الشوب والبدن مع الشك في الفصل وهو مثال الثاني
استمرار العماره الى زمان المحدث مع الشك في كون
المؤذي حدثا اذا حصل المؤذي من جهة تقارض الاول

واستمرار نجاسة البدن الى زمان التطهير بالمار مع
 غلبه عام السيل المتكرر في كونه ماء ومثال الثالث
 كل شئ منه مجهول الحال الذي فيه حلال وحرام فهو حلال
 حتى نعرف انه حرام فان الحلال والحرام مهيئان معلومان
 وافرادهما الواقعية ايضا معلومة معينة في متن الواقع
 بحيث لو علم انه مقصود يعلم انه حرام لكن بسبب الا
 غفلة والاشتباه الخارجيين الذين اوجبوا تعدد
 المعرفة لا يعلم ان هذا الشخص المرجو المجهول
 الحال فرد من اى الصنفين ومثال الرابع
 الشك في كون اسماك الكلب بالملمح في المله معطيه
 ام لا فتأمل

المقيمة باليقين اي قبل حصول ما يشك في كونه رافعا بعده
 وقد يكون الشك فعليا بمعنى حصوله فعلا لليقين بالطهارة
 سابقا بحيث لا يبقى معه النقص بالطهارة على فرض عدم
 حصول ما يشك في رافعيته الا انه لا يمكن له اليقين بالطهارة
 بقول معلم كما انه لا يمكن ان يكون له الشك في بقاء الطهارة
 في حالة اليقين بها بقول معلم بل على قدر ما الشك بالمعنى
 الاول فلا شك في حصوله قبل اليقين بوجوده
 ما يشك في كونه رافعا ضرورة عدم توقف صدق الشرطية
 على صدق الشرط الا ان هذا الشك لا يمكن ان يكون مراداً من
 الروايات لان الشك بهذا المعنى لا ينافي اليقين بل يجمع
 معه دائماً فلا يعقل احقاق كونه رافعا واما الثاني فهو
 وان كان مراداً من الروايات ليس الا لعدم اجتماعه مع
 اليقين اصلاً الا انه متاخر دائماً عن وجود ما يشك في كونه
 رافعا لانه حاصل قبله والحاصل الشك الذي يصلح ان يكون
 مورداً للروايات ليس الا الاخير لعدم التناقض بين غيره
 مع اليقين وهو متاخر دائماً عن اليقين بوجود ما يشك في كونه
 رافعا فكيف يقال انه ليس جزءاً من حيث فرض حصوله
 قبل اليقين نعم هذا الشك مسبب عن وجود ما يشك في
 كونه رافعا لانه لولا لم يكن هناك شك اصلاً لكنه
 لا يوجب كونه جزءاً من حيث عدمه من حيث تسببه
 عنه وحصوله قبله الا ان الجزء الاخر للنقص هو الشك الحاصل بعده فانه

في قوله ما يشك في كونه رافعا

على المحقق البزرك

على المحقق السبزواري ايراد حتى لا يباس بالاشارة اليه وحاصله
المتحقق منع مبنى التقصيل الذي فصل في الصور اعني كون الشك
في غير الشك صورة الشك في وجود الرفع كان حاصله من قبل ولم
يكن سببه نقص وجه النقص هو ان النقص متحقق ايضا من اول
الامر بالنسبة الى الشك اعني الطهارة في زمان ~~ما تحقق~~ تحقق
ما شك في رافعيته بحيث لو كان لها في ذلك الزمان لا يكون
توقيفه عليه لولا اخبار الاستصحاب وبغلا حفظها يجب ومشاء
الزوم هو ملا حفلة عدم نقض الطهارة التي تكون في زمان
الشك قبل تحقق الشك ~~في الزمان~~ ~~في رافعيته~~ في رافعيته
ولا ينبغي عدم كون الطهارة قبل مشكوكه لينتقص شكها
اولا فافهم قوله وثانيا ان رفع اليد حاصلا ان اليباعث على عدم الاعداد
بالحالة السابقة في صورة الشك وبما لها من جهة ~~طهارة~~ طهارة ما يشك
في كونه رافعا لها والبناء على غير ما من التوقف اوله بالابر ~~المطلوب~~
الاصول لا يمكن ان يكون غير الشك في حق الشك اذ لولاه
لم يبين على غيرها مطلقا اذ مجرد وجود ما دخل باليقين السابق
لا ينافيه لا يمكن ان يكون سببا لرفع اليد عن الحالة السابقة
فالروايات لا يمكن ان يراد منها غير الشك ~~مطلقا~~ منهم قوله
وقال الناس لنا ان لنقص ~~كم~~ بل اقول ان ما ذكره قد مطلق
فقصده منها وذلك للضرورة ان الامام ليس في صد
جعل الغاية لعدم حوزان نقض اليقين بمطلق اليقين

وادعى لا باس بالاشارة اليه وخاصه
 فصل الذي فصل في الصور اعني كون الشك
 شك في وجود الرفع كان حاصله قبل ولم
 به النفع هو ان النقض تحقق ايضا من اول
 تكونك اعني الطهاره في زمان ما تحقق
 بش لو كان لها في ذلك الزمان لا يجوز
 الاستعجاب وبلا حفظها يجب ومشاء
 نقض الطهاره التي تكون في زمان
 شك في الرفع ~~واسم~~ في رافعيته
 طهاره قبله مشكوكه لينقض شكها
 ان رفع اليد حاصله ان الباعث على عدم الاعد
 الشك وبقيان وجهه ~~طه~~ طه ما يشك
 غير فان التوقف اوله لبا بر ~~الصلو~~
 ان غير الشك في حق الشك اذ اولاه
 ما اذ جرد وجود ما دخل باليقين السابق
 ليكون سببا لرفع اليد عن الحاله السابقه
 براد منها غير الشك ~~طه~~ طه قوله

البراءة وليس عرضا اجراء الاصل حتى يرد عليه ان الاصلين
 لا يمكن التمسك بهما في المقام على مذاق المصنف اما اصاله عدم
 الاستحقاق العقاب ~~فقط~~ فغير مضافا الى ان الاستحقاق
 وعدمه ليس ما يشك منه للقطع بالاستحقاق بمخالفة الواقع
 المحرز وعدمه بعد ما انه اصل مثبت ادلا بترتب على
 عدم الاستحقاق ان لا يترتب ~~كل~~ كالا يحكي ومن هذا يعرف حال
 اليراد على اجراء الاصل ~~الاجراء~~ اعني اصاله عدم
 تحقق المعصية وانت اذا وقفت على ما ذكرنا من مراد المصنف
 من الرجوع الى الاصلين تردها الكلام لا وقع له فتدبر قوله
 وان كان تحييرا فلا اصل فيه وان ~~كلام~~ اقول هنا تفصيل لا يابك
 بالنقص البتة وهو ان حكم ما بعد الغاية ان ~~كان~~ لم يكن
 الزاميا على المكلف فلا شك في الحكم ~~في~~ بالجواز عند الشك
~~في~~ في الغاية وان حكم العقل برحمان النقل
 عند ~~الشك~~ الشك في الغاية لو كان حكم ما بعد الغاية
 استحياء او التردد ان كان مكروها مع قطع النظر عن
 اجراء الاصل الموضوعي وهو اصاله عدم تحقق الغاية
 كما هو المفروض في كلام المصنف فانه يتكلم مع قطع النظر عن

الاصل الموضوعي

الاصل الموضوعي ومن هن يظهر انه ليس من الحكم ~~الاجراء~~ في
 بالاجابة في شيء فافهم واما ان كانا بعد الغاية الزاميا سواء
 كان بالنسبة الى الفعل او التردد فلا شك في عدم جواز الحكم
 بالجواز بمعنى ~~الترخيص~~ الترخيص في الفعل او التردد مع الاستقلال
 العقل بوجوب الاحتياط على ما عرفت سابقا هذه
 كلمة مع القطع النظر عن اجراء الاصل في بعض الصور من جهة
 لزوم المخالفة كثيرا من براءته بدون التفصيل وهو مشكل وعلى
 نقد به لا يظهر بآدركنا وان كان مردوا بين الالزام وغيره
 فلا شك في جواز الرجوع الى ~~الاجراء~~ اصاله البراءة
 مع قطع ~~النظر~~ النظر عن اجراء ~~الاجراء~~ الموضوعي كالا يحكي
 قوله ولعل الوجه فيه ان الحكم بالخير ~~الحكم~~ من التوجيه ما هو من
 كلام الفاعل ~~في~~ الزام في حاشيته ~~المنها~~ هو وهو
 لا يقتضي الاظهرية بل يقتضي مساوات الامر في الخير
 للامر في الاقتضاء كالا يحكي ويمكن ان يوق في وجه ~~الاجراء~~
 الاظهرية كما يستفاد من كلام بعض الافاضل ~~الاختلاف~~
 في اجراء قاعدة الاستغفال حتى بالنسبة الى امثال
 المقام وعدم اختلافهم في اجراء البراءة في الغرض حتى

حتى من الاجتار بين نطق عن الاصوليين فتأمل فان هذا
 ايضاً لا يوجب الظهورية اظهرية اسرار الحكم التخييري عن
 الاقتضائي والله العالم قوله وان اراي بوجوب الاعتقاد الى
 حاصل مراده قد هو ان وجوب الاعتقاد بالحكم التخييري في كل زمان
 تفصيلاً عما يحق ببقائه على سبيل القطع كما في قيل الغاية
 لانه يجيء من مقتضى ما دل على وجوب الاعتقاد لما جاء من
 النبي ومن المعلوم ان تابع للمقطع بان الزمان ما قبل
 واما في الزمان المشكوك فالذي يجب على المكلف الا
 الاعتقاد بما يكون ثابتاً من الحكم للموضوع المشكوك واقعاً
 على نحو ما يعلم به وهذا مصداقاً الى ما ذكره قد من المعارضه
 وعدم الامكان ما فهم قوله ولعل هذا الوقت قد وجد عبارتي
 اقول لو كانت النسبة على ذكره ايضاً لا اظهرية له على ارادة ما ذكره
 المحقق الفقيه قد اذ الظهورية من التعريب ارادة كون الامر
 في التخييري مثل شل الامر في الاقتضائي من حيث الحكم بالبقاء
 في مورد الشك من حيث دفع احتمال صدق عند الشك
 في الغاية باصالة البرهان فلا دلالة على ما ذكره الظهورية
 قد ومن هذا يظهر لك ما في الظهورية الظهورية الظهورية
 قد على صاحب الفصول من ان غلط النسبة المحال
 فانه لا يخلو من متامل فنه قوله والعجز عن بعض المعاني

كله

هو صاحب الفصول والمقارن التخييري في عين عمله لانه ينقل كلامه عن
 المحقق ولم يجعل ذلك من كلامه بل ذكر على وجه حكمية المقصد
 لا حكمية الكلام ولما كان ظاهر كلامه بثبوت الاشتغال في الدأب
 ولم يكن معقولا عنده ولم يحظر بهالة توجيه اخرى بل على وجه
 وجيه في الظاهر ثم اورد على كلامه الظهورية قوله قد دل
 على ان هذا ليس نسبة منه للمحقق بل هو كما ذكرنا انه منه فراجع
 قوله وهذا لا يراد ساقطاً الى لا ينبغي ان يخصص ما ذكره السيد
 لا يرد عليه لان الظهورية في مورد الاستصحاب التي
 لا يقول بها المحقق فلا بد الا لا ما لم تثبت تعيين الحكم بغاية
 اصلاً الثانية ما ثبت تعيينه بما ولكن الغاية مجمله مفهوماً
 حيث تتردد بين الاقل والاكثر وفقها تبيين الصوريين
 يرجع الشك بالنسبة الى الزائد الى الشك في الجزئية
 وبناء المشهور الاشتغال جميعاً عرفت في مبحث اصل البراهن
 والمحقق المذكور على البراهن الثالثة ما ثبت تعيينه بغاية مبينه المفهوم ورافعيته
مبينه المفهوم ورافعيته مبينه المفهوم مبينه المفهوم مبينه المفهوم
مبينه المفهوم فالشك فيه يرجع الى الشك في شرطية عدم
 المشكوك رافعيته في بقاء الحكم والاصل في الشك في الشرطية

كله

امري

عند الله والمحقق المذكور البراءة لا الاحتياط
 فما ذكره السيد صدر الدين لا يرد عليه فافهم والله العالم
 قوله ظاهر من الكلام الا ينبغي ان صور التعارض كثيرا الا ان
 ان الذي يمكن تصويره ^{استفادته من كلامه} الاول ان يقع التعارض بين نفس
 اليقين والشك ^{ان يرد من} وهو من ^{في} اليقين في الروايات
 اليقين التقديري المرجوح في بيان الشك الذي لم يخرجه
 محقق في عقد العقد كما تقدم تفصيل ذلك عند التعرض للروايات
 وممكن التعارض بين اليقين والموجود فالمعارض ^{في}
 بناء على هذا التفسير لليقين انما يتحقق بين الشك واليقين
 المتكسب ^{بشيء} التقديري لا بين الشك ومقتضى اليقين
 من حيث هو ولا دليل اليقين السابق الدال على الاستمرار
 من ^{في} الحق المتكسب ^{في} كونه الحق المذكور ^{في}
 من ^{في} ظهور ^{في} ما في كلامه ^{في} من ^{في} لا ^{في} ولا ^{في} ولا ^{في}
 التعارض بين المتكسب ^{في} والمتكسب ^{في} اعني اليقين ^{في}
 المتكسب ^{في} وانما ذكرنا هذا التصور الثاني ^{في} انما ^{في} ما ذكر
 المحقق وما ذكره السيد ^{في} هو ^{في} الثاني ان يقع
 التعارض بين نفس اليقين ^{في} الذي كان
 موجود قبل الشك ^{في} بتقرير ان المواد بلا
 تنقضي في الروايات انك قل ببقاء يقينك السابق يعني
 رتب عليه انما الموجود فهو موجود تنقضي فيقع التعارض

هذا هو الوجه الثاني
 في بيان التعارض بين
 اليقين المتكسب
 والشك

في

بين اليقين السابق وبين الشك ^{في} التقريب فيعلم الشك ^{في}
 ويمكن ان ^{في} يقتصر في الشك في الرفع بان يقال انما حكم
 الشك ^{في} بترتيب لا تثار اليقين عند الشك وقال قد ان يقينك
 باقي في مقام يكون مقتضى البقاء محرز وبعبارة اخرى ان المستصحب
 من شئ لا يستمر والبقاء موضح فلا يعم الشك في مقتضى لعدم
 استمرار المستصحب وعدم وجود مقتضى ^{في} البقاء ^{في} منه ^{في}
 الصورة الثالثة ما ذكرها المحقق وهي تعارض موجب اليقين
 مع الشك والرابع ما ^{في} اختاره ^{في} من تعارض المتيقن
 او الحكم اليقين مع الشك فافهم ^{في} قوله ^{في} ردد عليه مضافا
 الى ان التعارض الذي استظهره ^{في} القول ليس في كلامه ما يدل
 على ان التعارض لا يكون الا بين الناقض وبين ^{في} موجب اليقين
 نعم كلامه ظاهر في ان التعارض لا يكون الا اذا كان هناك
 شئ يوجب اليقين لولا انك اما ان التعارض بين موجب
 وانك او بين نفس اليقين وانك او بين الشك
 والمتيقن او الحكم فلا دلالة في كلامه على شئ منها ^{في}
 فمن اين يحمل كلامه على التعارض في الصورة الاولى بل ربما يقول
 بما قاله الحنفية ولكن هو ^{في} يقول ان الملاك ^{في} المحقق للتعارض
 هو وجود ما يوجب اليقين والمصلحة يقول ان الملاك والمحقق
 للتعارض هو ثبوت ما يقتضي استمرار ^{في} اليقين ^{في}
 المستصحب لولا الرفع فافهم ^{في} ان ^{في} هو التعارض بين

ادخل
 المقضي

الناقض والمنقوض كما هو صريح المقطع لا يخلو من تأمل قدر
 قوله وبين هذا وما ذكره المحقق قبا جزئي لا يخفى ان المراد ~~بالتفصيل~~
 بالبيان الجزئي هذا العموم ووجه فيمتنعان فيما اذا كان الشك
 في وجود الرفع ودل الدليل على ثبوت الحكم الى غاية معينة
 كالوثق في خروج البول الناقض للطهارة المفقيات به
 ويفترق كلام المحقق عن مختار المقنع في بعض ~~الامور~~
 صور الشك في المقضي التي هي عنده من قبيل الشك في
 الرفع كما اذا دل الدليل على استمرار الحكم الى غاية معينة
 وشك في وجودها مع انه ربما يكون عدم الغاية في اجزاء
 المقضي كاستصحاب وجوب الصوم بعد استتار القرص
 ويفترق مختار المقنع عن مختار المحقق المذكور ~~في بعض الامور~~
~~فيما اذا كان الشك في وجود الرفع اذا شك في نافية~~
 المنفي فانه يحرم الاستصحاب على مذاقه ولا يحرم على ملة المحقق
 قوله ان تعارض المقضي لليقين لا حاصل انه لا يعمل بمعا نسبة
 النقض المقضي اليقين والشك وذلك لعدم اقتضاء
 الدليل الدال على الحكم المعنى ثبوته في حال الشك في الغاية
 حتى يكون الشك من قبيل المنافع للحقوق معنى التعارض
 لان اليقين بالحكم فيما يكون حاصلا كما في الزمان الذي
 يقطع بكونه ما قبل الغاية لم ~~يخص~~ يحتمل من نفس
 الكبرى كما انه لم يحتمل من نفس ~~الشيء~~ اليقين بكونه

الزمان

الزمان ما قبل الغاية بل القطع العقلي بالحكم انما حصل منها من غير
 لاحدها على الاخر لان كل ~~شيء~~ من الكبرى والصغرى في باب القياس
 في مرتبة واحدة بالنسبة ~~للمنطق~~ الى الشك والمنقض بها
 انما يكون مستند ~~للمنطق~~ بها لا بأحد ~~منها~~
 فعمل الكبرى مقتضا للعلم بالحكم ما لا معنى له انتهى وانت خير بان
 هذا الايراد ~~في وجه~~ في خصوص ما كان من قبيل المثال المذكور
 اعني مثال الدليل التام الراجع ~~للمنطق~~ الى الشك في المقضي
 واما اذا كان الشك مسببا عن احتمال وجود الرفع للشيء
 فلا لان وجود المقضي لولا احتمال وجود المنافع ~~للمنطق~~
~~كما انه سبب لوجود المقضي لولا المنافع~~ كذا امراره
 بالقطع سبب للقطع بوجود المقضي لولا ~~احتمال~~
 وجود المنافع فاحتمال وجود المنافع مانع عن حصول القطع
 كما ان نفس وجوده مانع عن وجود المقضي اذ لا يعمل
 التعليل كالا يخفى على المتأمل ~~قوله~~ مع ان ما ذكره في معنى النقض
 لا يستقيم وقوله في ذيل الصحيح ~~الم~~ وذلك لانه لا يمكن ان يقي
 ان الدليل الدال على الحكم المفيا هو نقض ~~اليقين~~
 لولا اليقين بالتحالف كالا يخفى وبشارة اخر ان اليقين بشئ
 لا يتبدل الى اليقين بنقضه الا بعد تبدل ما يوجب
 الى ما لا يوجب اليقين بالنقض وكيف يقع التعارض
 بين موجب اليقين بشئ ونفس اليقين بنقضه وكل

التبیه الاول فی استصحاب الکلی

لا یبقی ~~لشک~~ للشک موجبا بعد تحقق یقین یقع بینهما
 التعارض لانقاء الشک ~~بتحقق~~ بتحقق یقین راسا اذ لم
 انک الا لاجل عدم تحقق ما یوجب یقین فقد برزنا فیه
 قول فلا شک فی جواز استصحاب الکلی ~~لأن~~ ^{لأن} اورد علیه بعض
 المحققین من تلامذته بان لا یجوز الاستصحاب الکلی فی هذه القسم
 مع امکان استصحاب الفرد لان الشک فی الکلی دافعا
 مسبب عن الشک فی بقاء الفرد وما ثبت للکلی من الاکمال اغنی
 والآثار ~~للمفرد~~ ثبتت ویسری للفرد فاذا استصحاب الفرد
~~المفرد~~ استصحاب الکلی لان آثار الفردین آثار الکلی
 فلا حاجة الى استصحاب الکلی ولا یقدح فی ذلك اختصاص
 الفرد بآثار خاصة عدی ما ثبت له بالسرایه وکیف یمکن
 منه اثبات آثار الکلی للفرد فی صورة الاستصحاب مع انه
 مستلزم للمنع عن صح الاستصحاب فی الموصوفات الخارجیه
 راسا لعدم المقصود من استصحاب الموصوف ~~أن~~ ^{أن}
 ترتیب الآثار الثابت للکلی لم نعزم قد یحتاج الى استصحاب
 الکلی فی هذه القسم اذ لم یجری الاستصحاب فی الفرد
 ومنع عنه ما یغنی عن مظهره ~~لأن~~ ^{لأن} کس هذا حکم علی اطلاقه اغنی
 کون الشک السببی مقدم علی الممبیین ~~والا~~ ^{والا} لا یجری مع امکان
~~اجرایه~~ السببی نعم یجوز لزوم الاصل فی الشک المسبب لا یجری
 اذا لزوم من رفع الشک السببی رفعه لاسم ونوض

ایمان
 الاول من
 بیان القسم
 استصحاب الکلی
 الى بعض ما اورد علیه
 والحداب عنه

واجب عنه بانه

رفع الاشکال

رفع الاشکال هو ان یقال ان کلام المعتمد منبئ علی اعتبار
 الاستصحاب من باب الاخبار لا لعقل ومعلوم ان من الکلام
 الشرعی هو بقاء الفرد لبقاء الکلی ~~فی~~ ^{فی} ~~فیه~~ ^{فیه}
~~فیه~~ فی ضمنه فان رفع الشک فی الفرد لا یستلزم
 شرعا رفع الشک من بقاء الکلی ~~فیه~~ ^{فیه} فیمتنع استصحابه مع استصحابه
 الى حکم ظاهر ~~فیه~~ ^{فیه} استصحابه فیمتنع استصحابه مع استصحابه
 علی ما ~~ستلزم~~ ^{ستلزم} سئل علیک ان الاصل فی الشک لطیب
 لا یجری اذا لزوم من رفع الشک السببی رفعه نعم لو کان
 عند المعتمد اعتبار الاستصحاب من باب الفطن او قبل بانه
 یفاد علی الاخبار ثبتت جمیع لوازم المستصحب من الشرع
 والعقلیه والقادیه لکان لتوجیه الاشکال وجه لكنه
 علی خلاف التحقیق عند المعتمد قد قد برزنا فیه ~~لأن~~ ^{لأن} اورد علیه بعض
 المحققین من تلامذته بان لا یجوز الاستصحاب الکلی فی هذه القسم
 مع امکان استصحاب الفرد لان الشک فی الکلی دافعا
 مسبب عن الشک فی بقاء الفرد وما ثبت للکلی من الاکمال اغنی
 والآثار ~~للمفرد~~ ثبتت ویسری للفرد فاذا استصحاب الفرد
~~المفرد~~ استصحاب الکلی لان آثار الفردین آثار الکلی
 فلا حاجة الى استصحاب الکلی ولا یقدح فی ذلك اختصاص
 الفرد بآثار خاصة عدی ما ثبت له بالسرایه وکیف یمکن
 منه اثبات آثار الکلی للفرد فی صورة الاستصحاب مع انه
 مستلزم للمنع عن صح الاستصحاب فی الموصوفات الخارجیه
 راسا لعدم المقصود من استصحاب الموصوف ~~أن~~ ^{أن}
 ترتیب الآثار الثابت للکلی لم نعزم قد یحتاج الى استصحاب
 الکلی فی هذه القسم اذ لم یجری الاستصحاب فی الفرد
 ومنع عنه ما یغنی عن مظهره ~~لأن~~ ^{لأن} کس هذا حکم علی اطلاقه اغنی
 کون الشک السببی مقدم علی الممبیین ~~والا~~ ^{والا} لا یجری مع امکان
~~اجرایه~~ السببی نعم یجوز لزوم الاصل فی الشک المسبب لا یجری
 اذا لزوم من رفع الشک السببی رفعه لاسم ونوض

القول من هنا یندفع
 اورد ما اورد بعض
 (الفاضل من ان)

ان استصحاب الكل لا يعني عن استصحاب العز فانه يعني
 المحصورة به عكس استصحاب العز فانه يعني
 عن استصحاب الكل بناء على العينية ~~فان~~ اذا وجوده لم يغير
 وجود اولاده وقد يشكل ذلك اعني استصحاب العز بناء
 على المقدمه يعني ان العز مقدمه لحصول الكل لا عينه بان
 يقال ان وجود العز مما يتوقف عليه وجود الطبعي
 بحسب النظر لما هي العز الذي هو المثار في الباب
 كما سيأتي انه الوجه في اعتبار الاصل ~~فان~~ مثبت
 فيما اذا كانت ~~الواسطة~~ الواسطة خفية فهو ملحوظه بالنظر
 العز في هذه الملاحة كما ربما يلحق الواسطة من البين
 لك ربما يثبت فيما لم يكن هناك واسطة عقلا كما في المقام
 وكما يوجب الاعتبار في الاول اعني ما كانت الواسطة خفية
 كل يوجب ~~فان~~ بعد في الثاني اعني ما اذا ثبتت
 واسطة في نظر العرف ولم يكن في الواقع وعند العقل
 واسطة للاتحاد هاهنا الملاك وح يكون استصحاب
 العز لترتيب اثار الكل عليه ~~فان~~ مثبت ولا يعني
 عندنا فهم الملمح الا ان يقال ان هذه الواسطة المقتضية
 عند العرف ملغاة عما حتمت وعدم اعتنائهم بها
 بحيث يرون الاثر المترتب عليها مترتب على ~~فان~~ اذ بها
~~فان~~ ولاضافات بين اثباتها بنظرهم واقفا ~~فان~~

This image shows a blank, aged, light brown paper cover or endpaper of a book. The paper has a textured, slightly mottled appearance with some minor discoloration and a small dark spot near the center. The edges are slightly worn, and the overall color is a warm, yellowish-brown.

الابواب الى الجنة

الكتاب عنه

الاياد الثابت

الاشغال

طبعة
الكتاب

الاسماء الرباع

ع في صورة ما
لا اله الا الله

الحواب عند

لا يزال والخامس

[illegible]

و قیاس من ان الذی
و یقولون ان الذی

القدر

بل الملازمة بين ارتفاع التعلق المشترك
وبين الحادث المشترك الحدوث والحاصل هنا شيئين
أحدهما ارتفاع الكلي الموجود بالفرض فليكن عدم وجود
الكلي في ضمن الفرض الذي هو أكثر استعدا للبقاء
والاول من لوازم وجوده في ضمن الأقل استعداد للبقاء
فلا يمكن الحكم به إلا بعد اثباته والثاني من لوازم
نفس عدم وجود الفرض الذي هو أكثر استعدادا فلو
ترتب حكم على وجود الكلي في ضمنه حيث الخصوص
فوجه الحكم بعدم ترتبه بنفي الفرض بالأصل هذه غاية
توجيه كلامه قد مر في الجواب عن التوهم ولكن لا ينبغي أن يفهم
يتم إذا كان العنوان هو البقاء والارتفاع وكان مقصود
المتوهم اثبات الملازمة بين عدم حدوث الأكثر
استعدا وبين ارتفاع الكلي ~~وهو~~ ولكن لا ينبغي أن
يكن وان كان محتمل في كلامه إلا أن الظاهر أن
هو أن يقال إن العرض في المقام اثبات وجود الحادث
في الزمان الثاني كان العرض من الارتفاع عدم وجوده
في الزمان الثاني وان كان الوجود ~~والعدم~~ وعدم الوجود

في الارتفاع على الارتفاع على

بيان عن المتوهم

مسددا

مسددا للبقاء والارتفاع لأنه ليس لعنوان البقاء والارتفاع
حكما جديا لكي يحتل العرض فعلى هذا لو كان عرض
المتوهم من اجزاء اصاله عدم حدوث ذلك الفرض اثبات
عدم وجود الكلي بدعي التلازم بين عدم حدوث أكثر استعدادا وبين
عدم وجود الكلي لم يكن ~~لا~~ اجاب به قد
من انكار التلازم بينهما وقع فتأمل ~~في~~ ~~المتوهم~~
والحق في الجواب هو أن عدم ~~عدم~~ وجود الكلي
لا يكون ~~مسددا~~ من لوازم عدم حدوث الأكبر كي يحصل
عوضا ليهل المتوهم ولا يكون من لوازم كون الحادث ذلك
الامر المقطوع الارتفاع لكي يحتل عرض ~~المتوهم~~ بل عدم
وجود الكلي مستل إلى عدم وجود علم الوجود وهي اما ~~المتوهم~~
فرد الأكبر أو الأصغر وهو لا يكون إلا بارتفاع ~~المتوهم~~
كل الآخرين هذا وقد اجاب عن التوهم بعض المحققين ~~بأن~~
بأن الأصل معارض بالمثل لأنه يقال الأصل عدم حدوث
الجناب مثلا لذلك الأصل عدم حدوث البرول لم يثبت
انذار شي من الخصوصيتين وبعد التعارض والتسايف
لا مانع من اجزاء الأصل ~~في~~ الجنس ودعوى أن
اصاله عدم كون الحادث بولا لا يعارض مع اصاله عدم كونه من

بيان الجواب
عن التوهم

بيان جواب
عن التوهم

كيف ولا اقره اذا كان الحادث بولا لوجود رافعه وهو الضو
 مدفوع بان العبرة في تعارض الاصلين هي
 زمان وجود ~~المشكوك~~ لا الشك الا ترى في الشهية
 المحصورة حيث انه لم يلزم بعد العلم بوجود الهامة
 في احد الاتانين بعدم تعارض الاصلين اذا اراق
 القاء من احد الاتانين انتج عسل مراده وفيه اولا انه هل
 المجيب ~~لا يرا~~ صحة الاستصحاب في الشك التقدير
 والشك هنا بنا على كلامه تقدير وثانيا ان تعارض
 الاصلين وتقاطعها فيهما يشتركان واما اذا كان لاحد
 هما اثر زائد فلا يرتفع بالتعارض بل يبقا بمعارض كما
 فيما نحن فيه وح يكون ~~مستند~~ بناء الكل مستند الى هذا الاثر
 فاذا شككت فيه واجريته فيه الاصل فلا يبقى للاستصحاب
 الكل معنى فمائل وهذا جواب اخر عن التوهم وهو انما
 سلم الملازمة بين عدم حدوث الاكبر وعدم وجود الكل
 ولكن نقول ان هذا الاصل مثبت وذلك لان من انتفاء
 العز لا يلزم انتفاء احكام الكل الا بعد انتفاء نفس
 الكل فتواو لم اتحقق وجه قال ان لا يبعد ان يكون وجهه
 هو انه قد مر في مقام ~~الكتاب~~ ~~المستل~~
 المتكامل ~~في~~ لا ثبات نبوة

بيان اشكال على هذا الجواب

بيان الجواب عن التوهم

بغير وجه

منها

نبيه ودينه بالاستصحاب من باب الظن حسب ما هو مذكور
 من ابقاء ما كان على ما كان فماسب التمسك ببناء العقلاء
 وحصول الظن في الشك في مقتضى اذا كان المصير امرين
 فانه لا يبعد لا غير والا فالتعبد عنده الاجبار فافهم قوله وفي جريان
 استصحاب الكل في كلا القسمين ~~لا يخفى~~ الجار والمجرور غير مقدم ووجه
 مبتد مؤخر وذكر المعنى الوجه بين المبتد والخبر ~~لأن~~
~~وهي~~ وهي ثلاثة احد ما جريان الاستصحاب مطم وذلك لان
 الوجود المتيقن سابقا بلا حذ تارة من حيث كون عقلا للفرديته
 واخرى من حيث تعلقه بالكل والمسلم من استصحابه هو الاول
 لا الثاني ثانيا عدم ~~الجريان~~ مطم لان المستصحب
 في جميع المقامات افا هو وجود الشيء لا مهيته لان استصحاب
 الموهبة مع عدم كونها معنوصا للحكم الشرعي اصلا غير مقبول
 عليها تقدر في ~~هذا~~ علم لعدم طرور الشك بالنسبة اليها اصلا
 الاستحالة تغير الماهية عما هي عليه وانعدمها ضرورة ان العدم
 انما لا يحفظ بالنسبة الى الوجود وهذا واضح لا يحتاج عليه والظن
 من الاجتياز هو الحكم بابقاء نفس ما تعلق به اليقين في الزمان
 السابق بحيث لا يكون فرق بين ما تعلق به اليقين وما تعلق
 به الشك الا تعابر الزمان فالذي تعلق به اليقين في هذه
 الصورة هو وجود ~~الكل~~ في ضمن احد افراد

الوجه الاول

الوجه الثاني

الوجه الثالث

الدول

٩
 الاول فان وجود الكل على تقدير ثبوته في زمان الاحق هو
 وجوده الاول كالاخي فبعض في فيه البقاء بخلاف القسم الاخر
 قوله اقواها الا حينئذ اورد عليه بان النقص في موارد لم يلزم
 باستصحاب الكل فيها وهي كثيرة الجايح بينها الأقل والأكثر الاستقلاليين
 حيث ان قضية نادره من استصحاب الكل عدم حصول البرائة
 بعد امن الأقل مع انه لا يقول به هو لا يميز بل ينادي
 قد سره خلاف ذلك فيها ما لو لم يعلم بكمية قضاء الفرائض
 فان المحققين على اتباع الأقل واجراء الاصل بالنسبة الى الأكثر وقضية
 الاستصحاب خلافونها ~~بأنها~~ ~~تلازم~~ ~~بكمية~~ ~~الفرائض~~ ~~وهي~~ ~~مما~~ ~~مالو~~
 اشبه بكمية الدين ~~بأنها~~ ~~تلازم~~ ~~بكمية~~ ~~الفرائض~~ ~~وهي~~ ~~مما~~ ~~مالو~~
 الفوائض وقضية الاستصحاب خلافون ونقل عن الشيخ انه
~~بأنها~~ ~~تلازم~~ ~~بكمية~~ ~~الفرائض~~ ~~وهي~~ ~~مما~~ ~~مالو~~
 ليس ~~بأنها~~ ~~تلازم~~ ~~بكمية~~ ~~الفرائض~~ ~~وهي~~ ~~مما~~ ~~مالو~~
 كيف وقاعدة الاشتغال مغنية عن الاستصحاب لان الشك
 في ~~بأنها~~ ~~تلازم~~ ~~بكمية~~ ~~الفرائض~~ ~~وهي~~ ~~مما~~ ~~مالو~~
 عليه بان هذا مسلم في صورة ما اذا كان لها ~~بأنها~~ ~~تلازم~~ ~~بكمية~~ ~~الفرائض~~ ~~وهي~~ ~~مما~~ ~~مالو~~
 في مورد سقوط القاعدة كمثلتنا المفروضة فلا ~~بأنها~~ ~~تلازم~~ ~~بكمية~~ ~~الفرائض~~ ~~وهي~~ ~~مما~~ ~~مالو~~
 من جهة ان الحكم فيها اصالة البرائة فلا ضرر من اعمات
 استصحاب الكل وفيه ان هذه الايراد ناش عن عدم فهمهم

الانبياء و علي الحبوا

الايراد على الايراد على

مراد المانع له حيث ان مراده حجب ما يقتضيه وقبح النظر
ان الاشتغال فالامرح للاستصحاب فيه لان الاشتغال
ان كان ثابت قطعاً وشك في حصول البرائة فقبية
القاعدة تحصيل البرائة اليقينية والا فلا اشتغال حتى
~~يستصحاب~~ الاشتغال وبالجملة الاشتغال
ليس قابلاً لجريان الاستصحاب فيه قطعاً ومنها ما لو خرج بطل
بالاشتغالين المتيقن الذي قبل البول او بعد او متوازناً
فان بناء العلماء على كفاية الوضوء وعدم الاعتناء بالبلل
مع ان قبية ما ذكره من استصحاب الكلي خلافه ~~وهو~~
وقد حجاب المانع عنه حجب ما نقل عنه بما حاصل الالتزام
بالتفصيل بين الصور من مراعات استصحاب الكلي
في المقارن دون الاولين ببيان ان الشك فيها من جهة
الشك في وجوده مانع عن تأثير البول ~~وهو~~
وهو بالبلل المشبهة المحتمل كونه في السابق او اللاحق فما
صالة عدم وجود الرفع او المانع عن تأثير التاثير بلبس
عدم ما يمنع عن تأثير البول فاذا ثبت بالاصل ان
المكلف محدث بعد ش الا صغر من جهة عدم المانع
عن ~~تأثير~~ التاثير فلا محالة يكفي الوضوء فلا مجال
لاستصحاب الكلي بخلافه ~~انما~~ حيث ان
وجود مطلق الحدث يغني والشك ~~انما~~ هو في ان

الابواب الثالث

الحوا - عنه

حدث بالاصغر

٢
(الذ)
بالحكم حدث بالا صغر او لا كبر فهو شبه شيء بالقسم
من اقسام استصحاب الكل في الثالث حيث ان
قد عرفت ان جريان الاستصحاب من القسم الثاني من الوجودات
واما عدم مراعاتهم ~~في الاستصحاب~~ الاستصحاب الكل في
هذا الشق ~~فلا يفتقر~~ كما حذره فليس ما يوجب القبح
فيما ذكرنا بعد ~~علقت~~ ما علة الادلة ~~والبراهين~~
كلا يخفى واورد عليه بان لا مانع من جريان اصله عدم مانع
في صورة الممانعة ايضا كالاخفى والتفصيل مع عدم وجود
الدليل على ~~الشيء~~ ولا يخفى ان ظاهر ~~الشيء~~ ما نقل من المصنف
وظاهر ما اورد ~~المؤلف~~ يقتضي ان كلاهما معترف بجريان اصله
عدم المانع في الجملة وقد ~~يشكل~~ في جريان الاصل من المانع لا لما
قد يتوهم من ان هذا الاصل مثبت لان كفاية الوضوء ليس
من آثار عدم حدوث الجنابة بل ان آثار تاتر البول فلا يثبت الا
بعد ثبوت تاتر البول لانه مدفوع بما هو المعروف في علم
ان الواسطة اذ كانت شرعية لا يكون الاصل مثبت لها مثبتا
~~بالبول~~ بل لان صدق المانع على الجنابة بالنسبة الى تاتر
البول ~~فما لا يكاد~~ يخفى فاده على ذلك لان
المانع هو علة وجود تقيض المعلول كالماء بالنسبة الى احراق
الشار واما الجنابة بالنسبة الى تاتر البول فهي ليس كذلك
لان الجنابة ليست سببا لما يكون ضد ~~الشيء~~ طبقاً لطلب البول
بل هما حقيقتان متحدتان تحت حقيقة واحدة وهو مطلق الحدث

بيان الايراد على الجواب

بيان اشكال على الجواب وعلى
الايراد عليه

بیان دفعہ سوم

الا ان الجنازة مقتضى لمرتبة خاصة من الحدث والبول مقتضى
 لمرتبة اخرى اذ دون منها فالفرق بينهما ليس الا بالدرجة والضعف
 والضعف وحيث فلا يناسب ان يقال ان مرتبة الشربيد
 مانع ~~من مرتبة الضعيف~~ من مرتبة الضعيف لانا
 لو سلمنا ان الجمع بين المرتبتين لا يقتضي التقاضى لم يقتض
 القاضى بالبدلية والوجدان فان شئت قلت ان عدم تأثير
 البول قبل الجنازة او بعدهما من جهة عدم قابلية الحمل
 وان شئت قلت انه من جهة عدم تحقق الموضوع حيث ان
 تأثير البول في موضوع لا يتحقق فيه الجنازة كالا حقيق
 ثمة ويستثنى من عدم الجريان انه لا يبعد ~~منه~~ ^{عنه} الفرق
 الا حقيق الفرق السابق كالمستمر الواحد يخرج بذلك
 عن استصحاب الكل بل هو استصحاب نفس الفرق انما
 ينظر الفرق كما هو الشأن في الاعراض المستحبة
 ولو على القول بحددها كما لا يخفى هذا ويظهر
 من بعض الافاض المحقق للرسالة ان جريان
 الاستصحاب في مثل ذلك من تغير الكيفيات
 شدة ~~و~~ ضعفا يجزى على التدقيق المحلل
 المسمى ولو اوجب تغير الاسم كما في تغير الحرة الى ان
 يصل الى حد ~~يسمى~~ سواء الحال فان الوجود

طائفة

في جميع المراتب المتبدلة واحد ~~شخص~~ انتهى وانت
 خير بما في هذا الكلام الذي شهد الوجدان فصل عن
 تصريح كثير منهم على خلافه بفساد فان المحقق الدواني
~~على~~ ^{توقفا حتى} قال ان تغير الكيفيات
 عند التحقيق انواع متعددة والحاصل كون ما ذكر
 خلاف التحقيق لا يحتاج الى بيان ~~فان~~ ^{فان}
 لا اقل من كونه متعدد ~~درا~~ ^{درا} بحسب الامور كما هو التحقيق
 فلا يجزى الاستصحاب الا بالسماحة العرفية فلا تغفل
 قوله ثم ان الفاضل التوى كلاما يناسب المقام
 موكدا لبعض ما ذكرنا ان وجدنا التايد انه حكم ~~بفساد~~
 الاستناد في اثبات الفرق باستصحاب الكل ^{فيها}
 في غير القسم الاول كما حكم المصنف متأمل قوله الا ان نظر المشهور
 في تسلكهم على التماسه الى ان التماسه اعترضت في الشرح على مجرد
 عدم التدكية الى الا باس بالاشارة الى ~~موجبه~~ ^{وجوبه} الوجوه
 المتصورة في شخص الموضوع حتى ينتزع عليه الحكم من
 مورد الاستنباه حسب ما يقتضيه الاجول ~~فقط~~
 فنقول الموضوع يتصور على وجود متارة يكون

هذا الفاضل ما لا يخفى
 ولو كان عند التحقيق واحد
 بعد شخصي

فقدارة يكون موضوع الطهارة التذكية وموضوع
 النجاسة عدوها كما هو مذاهب المشهور وتارة يكون
 موضوع ~~النجاسة~~ النجاسة الميتة وموضوع الطهارة
 عدوها وتارة يكون موضوع الطهارة التذكية
 وموضوع النجاسة الميتة كما هو مسلك الفاضل النوني
 وصاحب المنار والسيد صدر الدين ~~وغيرهم~~
 ويظهر وتظهر التفرقة في ما نحن فيه ~~بما سيأتي~~
 بين ان يكون الموضوع امرا وجوديا او عدما بالنسبة
 الى الحكم ~~الظاهر~~ الظاهر والاعمال ~~الاصول~~
 العملية فلا يخفى اذا عرفت هذا فعلم ان تنقيح المقام تارة
~~من حيث الكلام في الاخبار المعارضة الواردة في~~
 في المقام وتارة من حيث الاصول كما هو ظاهر المناقشة
 في المقام اما الاول فكل معنى حكمه فيندرج فيه الى
 عمله وهو الفقه ولكن المعنى انما هو في الجملة
 واما الثاني فنقول ذهب المشهور الى النجاسة
 مستند من ~~الاصول~~ باصالة عدم التذكية وذهب
 بعض المتأخرين الى ~~الاصول~~ الطهارة للاصل

القول

ولهم ثلثه المشهور وجوه ~~ثلاثة~~ اشار الى بعضها المصنف
 منها ما نقله عن النوني وهو كما ترى من ان يكون موضوع
 النجاسة الموت خفف الالف لعدم التذكية وقد عرفت
 ان نظير المشهور باحكم بالنجاسة باصالة عدم التذكية
 الى ان النجاسة انما ~~تثبت~~ تثبت في الشرح على نفس الكائن
 وهو عدم التذكية لا الميتة لا يحتاج في بثوث الفاء
 الى اثبات ~~الميتة~~ الميتة ومنها ما نقله عن السيد الشارح
 للوفيه من ان اصالة عدم التذكية تثبت الموت ~~خفف~~
 خفف الالف واصالة عدم الموت خفف الالف تثبت
 التذكية فيتعارضان ويتساوطان فالمدحرج اصل
 الحبل والظاهرة ثم ذكر السيد ان وجه الحاجة هو
 احراز التذكية بالاصل مع ان الالباح والظواهر
 لا يتوقفان عليه بل يكفي استصحابهما ان ~~استصحاب~~
 في المقام اصل موضوعي ~~مستند~~ مستند على استصحاب الحبل
 والالباح وهو اصل عدم التذكية فلا بد من وقف
 باخبار التذكية باصل موضوعي اخر وهو اصل
 عدم الموت خفف الالف فيكون اصل الحبل والالباح مستند اليها

الميتة النوني والنجاسة

ايراد شارح الوافية

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

Handwritten signature or mark, possibly a name, located at the bottom center of the page.

[illegible]

قوله قد علم من تعريف الاصطحاب ان العلم ان العلم في هذه النبية
ابن باعتبار المتيقن السابق ثم اعلم ان الامور التدريجية
الغير القارة لا تخلو من احد الاصطحاب التي ذكرها
الله تعالى اما زمان او غير زمان والتي هي غير الزمان
اما زمانية كالعلم والكلمة والمشي وكل ما هو في قيل
الحركة التي لا يمتاز افرادها بالزمان او لا يكون لك بل كان قيد
بل هو الزمان او الزمان ما هو في موضع حكمه بان كان
مقيدا به فهو ليس بتدريجي بل قيد تدريجي او كان
وصفه تدريجي كالجهد والاشقات التي هي اوصاف
الكلام او كان ما يتصل به تدريجيا كالكرية للمالكه تدريجيا
بل جميع اقسام المقادير فينبغي العلم في جميع هذه الاقسام
الحق وقد حكم المفسر في علمي افادته في حكم الجميع
على ما في بعض التقارير نعم في الرسالة لم يتعرض لعل ما لو
كان الامر التدريجي وصفا او ما يتصل به لوصف تدريجيا
الحقيق في حال سلفه صريحا الا انه على استفادة
حاله في مطاوي كلامه اخرا ونحو ان الله تنصير لها
في اخر هذه النبية فانتصر قوله ويشرب عليه علم
جريان الاصطحاب ان اذ لا يتصور فيه البقاء الموقوف
عليه جريان الاصطحاب لانه لا يتصوره عن الوجود

بما ان دورها رافاه جاري في الوجوديات والاعتد
معا فكل ما كان الشيء متصفا بوصف عنواني ثم
نك في زوال هذه الوصفية في الاحق يرجع
الى الاستصحاب بقاءه ان الموصوف باق على
وصف وكل ما كان الشيء عملا لوصف واقعا
ثم نك بعد العلم بثبوت هذه الوصفية في الحمل
في زواله فلا يرجع الى استصحاب بقاء
هذه الوصف لا ثبات كون الحمل مشغولا به لانه
يلزم القول على الاصل المثلث بخلاف الاول
فلهذا فاعده كلية لا ريب ولا شكال فيها نعم قد
يقع الاشكال في المصداق الخارجي من
انها من اى القسمين فلا بد من التامل حتى
لا يقع في محذور مخالف الواقع بالتقصين ثم ان
الفرق بين هذين القسمين منى على اعتبار
الاصطحاب من باب الاخبار كما هو المختار ولا
فلا فرق بين القسمين عند برهان الله رب العالمين

عن وجوده اكان موجودا في الزمان السابق والزمان
 يتصور شئ نشئ ولا يتصور شئ الا بعد تصوره الاخر فلا
 لا يتقبل بقاء الزمان في زمانه وقد قرر في علمه ان
 سبق اجزاء الزمان بعضها على بعض قسم طوعا لا قسرا
 السابق ~~من~~ من اقسام السبق غير السابق
 بالزمان وبالعلية وبالطبع وبالشرف وبالبطلان
 وبالرتبة وانما ~~ي~~ يلحقه بالاول قالوا لان الزمان ليس
 له زمان وخصو السابق بالزمان بالزمانيات بالجملة
 لا ينبغي التال في ذلك فلا يفعل قوله فيخرس في القسمين
 الاخرين بطريق اولي ~~في~~ في ثبوت الاولوية
~~من~~ بناء على القسمة في اجزاء الاصحاب في
 الزمان بالاجماع والضرورة كما صرح به الاسترادي
 فظهر من منع بناء على ما عندنا ان لا يكون
 للاختار الدالة على اعتبار البقاء او انه ليس
 الا سحابا الا ما كان كذلك كانت الاولوية ظاهرة
 لان متاخر المنع فيها ليس لنفس الزمان بل
 هو فيه اجلي واوضح فلا تفعل قوله نعم لاخذ
 الحسد المسحوب مجموع الليل او النهار ايم اتول

اعني السابق بالزمان

في بيان ان الاولوية على وجه الوجوه لا سلطانا

في التوجه الاول

والا

ذكر وتوجهات كثيرة وما ذكره المنه احسنها وانما
 وربما ~~ي~~ ما ذكره السيد المحقق الكاظم الى ما ذكره
 المنه فانه ذكر وجهين احدهما ان المراد به
 اسحاب عدم البلوغ الى القاية والثاني انه
 اسحاب مفهوم الليل والنهار فتم قوله وانما وقع
 التبعيض بالبناء في تعريف الاصحاب بلا حصة هذا المعنى
 في الزمانيات اقول فلا ~~ي~~ يتم في نفس الزمان
 ح وظاهر كلام المنه انه توجيه لا سحاب الزمان والزمان ساطع قوله او ليعم البقاء
 قوله ~~في~~ في المعنى على قدر وجهه لا يخفى الفرق
 بين التوجيه الاول والثاني فان الاول عبارة عن التصرف في المسحوب لافى البقاء
 باعتبار العرف الدليل والنهار ~~شئ~~ واحد
 بغيره فبقاء الليل والنهار ~~بعبارة~~ عبارة عن
 عدم تحقق جبرته الاخر في صورة البناء ~~وجوه~~
 وعن عدم تحدد في صورة الارتفاع او يكون عبارة
 عن عدم تحدد ~~جزء~~ جزء مقابلة وهو النهار اذا
 اسحب الدليل والتوجيه الثاني ~~في~~ في المسحوب
 في نفس البقاء عبارة عن المراد من البقاء المحقق
 في الاصحاب ياعم مثل هذا الاعتبار العرفي
 لانه البقاء ~~هو~~ هو على صفاته الاولى كما هو معنى التوجيه
~~و~~ ~~ما~~ ~~ان~~ ~~ما~~ ~~كان~~ ~~ذلك~~ ~~كانت~~ ~~الاولوية~~ ~~ظاهرة~~
 التوجيهين الا ان المنه حقق انه بناء على هذا انه لا ينبغي في انبئات الحكم المتعبد
 على كون الجزء المتكوك من المسحوب لانه من الاصول المتيقنة نعم يقع بالنسبة الى الحكم المتعبد
 على نفس بقاء النهار فتم وساتي ما فيه تحقيق الحال

في الفرق بين التوجهين

الاول في التوجيه

الاول في التوجيه

اشك بالنسبة اليه فيما لو لم يصمم في اليوم المستلزم كونه
من النهار فلا يصح تفريع قوله وانظر لدوثة على قوله
اليقين لا يخلطه الشك فتعين الرجوع الى احواله
عدم الوجوب والبرائة لا الى احواله الوجوب وانما اذا
فرض كونه المراد اشتغال الذمه به لا وجوب الصوم
ففيه انه لا معنى لاستصحاب الاشتغال ~~بالتفصيل~~ حتى
لو كان المورد مورد قاعدة الاشتغال والاحتياط
فكيف اذا لم يكن من موارد ما بل كان من موارد البرائة
ضرورة كون المفروض كونه التكليف بالصوم في كل يوم
تكليفا مستلزا على انه لو كان تكليفا واحدا لكان
مستلزما ايضا للزام الرجوع الى قاعدة
الاشتغال لا الى استصحابه فيكون المراد
عدم رفع اليد عن اليقين باشتغال الذمه
في الشك في الزايد بل يلزم تحصيل القطع به
قال بعض الافاضل ان ما ذكره المصنف هنا من غير ما ذكره
في طي الاستدلال با روايه عن الكلام في الاحتياط
فانه حقيقه هناك من ادلة المختار بقرينة
كون

كون المراد منها هو استصحاب الاشتغال لا قاعده
وان اردت الوقوف على تفصيل الكلام في الروايه فارجع الى
ما ذكرته قدس سره هناك انتهى انت غير بسقوط
هذا الادوارد لان المصنف اراد ما لا استدلال به
الروايه هناك اثبات الاستصحاب الذي ذهب
اليه القوم لا خصوص ما هو مختار فيه وقد
ذهب جماعة كثيرة الى صحة استصحاب الاشتغال
~~في كل يوم~~ وقد نقل هذا الفاضل المردود ذلك ايضا
~~في كل يوم~~ في الروايه قوله فيفرض الكلام مثلا مجموع الخ
لا ريب في مساعدة العرف في بعض الموارد على ذلك
لا دغا فانهم قد يحكمون بتعدد المردودات من جهة تعدد
الدواعي الموجبه للفعل المستمر او لطول الفصل وعدم
الاشتغال بالعمل وان كان الداعي واحدا او لغيرها
من الامور فاذا شك في بناء الفاعل على صفة
القرائة من جهة الشك في حصول الصارف مع
اقتضاء الداعي قرأته في زمان الشك ايضا هي مع
فلا اشكال في ابرار الاستصحاب بناء على المسامحة
مقتضى تحليل فصل قصير لا يعتد به اما لو شك

في توجيه الاستصحاب في القسم
الثنائي

في قرآنه

في قوله من جهة انك في تصور دواعي امر ~~الاول~~
 لا اشتغال به بطبع الوضع بانقضاء الالهي
 الاول او لشك في قرآنه بعد او كان الالهي
 الاول معلوم البقاء لكن حصل منه ترك في زمان
 هو طويل فلا اشكال في عدم جواز الاستصحاب
 قوله والاصل عليه قوله والاصل عدمه فيكون
 عالما على الاستصحاب الوجودي ما نفاه جريان
 الا انك حينئذ بانه لا يمكن اثبات ارتفاع
 الكل في الفرد ~~فلا~~ هذا مضافا الى ما ذكره
 المفسر في دفع الدعوى قوله مدفوعة بان الظاهر كونه
 قيل ان الظاهر كونه من قبيل القسم الثاني ضرورة انه مردود
 بين كل الاجزاء فينتقن بقاها وبين قليلها فينتقن
 ارتفاعها نعم فيما امر كية الاجزاء ومع ذلك شك
 في ارتفاعه يكون من قبيل القسم الاول انتهى وفيه
 انه بعد ما فرض كونه امر واحد مسمى ~~والشك~~ وكذا
 وان كل قطعة جز من الكل لا جز بها من الكل لا
 وجه لما ذكرنا لا يخفى قوله وجهه ان الذي المقيد الى قبل
 يمكن ان يوجد جريان الاستصحاب فيه باستصحاب وضع
 بان يقال ان الصوم كان متصفا بالصوم في النهار والآن
 شك في كونه لكن كلف على المسألة ويمكن ان يوجد

في بيان كون الاستصحاب
 القسم الثاني من استصحاب
 القسم الاول من
 الاستصحاب عن ذلك

في بيان كون الاجزاء
 في القسم الثالث
 والحواشي عنه

حكر

حكمه انما يأتي دليل الايراد على النقض الثالث على التوفيق المنهني
 وفيه دخل ظاهر فان ما ذكر في توجيه استصحاب الموضوع اعني
 استصحاب الوصف راجع الى استصحاب الحكم كالا يخفى وما ذكر
 في توجيه الحكم فيه ان ما ذكر المصنف هنا من الاستصحاب
 مختص بالشك في النقض دون الرفع ~~فلا~~ سواء كان
 الشك في وجوده او لافيقه لان الشك في وجود الواقع
 في الاحكام الترتيبية يخص في الشك في النسبة وهو كما تقدم
 خارج عن الاستصحاب الاصطلاحي والاستصحاب في رافعية
 الوجود فهو انما يتصور بالنسبة الى الاحكام الوضعية كالظواهر
 والنجاسة والملكية وامثال ذلك ولو قيل بانها مشتركة
 فيرجع الشك الى الشك في رافعية الوجود فلا حكم
 التكميلية التي اشترطها هي منها قلنا ان ظاهر كلام المفسر
 في المقام ~~مقتضى~~ بان الشك في الحكم التكميلي ابتداء
 وللاشارة في السابق في مطلق الحكم الشرعي قوله ولم يعلم
 وجوده فباعتباره في ذلك فيما اذا كان الدليل معمول
 قوله واليقين المتصل به هو عدم التكليف ~~فباعتباره~~
 مراده اثبات اتصال اليقين بالعدم بالشك انما
 وليس عرضه في جريان استصحاب الوجود عن جهة عدم
 الاتصال بل ما عرفت فيدبر

في الحواشي
 عن ذلك

في بيان كون
 الاستصحاب

في بيان كون
 الاستصحاب

قوله والسحاب عدم جعله الشارع الوضوء سببا الى
لا يحق ان الاشكال الثاني الا في من المقتضى
انما توجه على السحاب عدم العمل ولو ان الفاضل
التي في ذكر مكانه ~~السحاب~~ اصابه عدم
التأثير المجامع ~~للك~~ في الرفع والمقتضى
لما ورد عليه الايراد الثاني فانظر قوله
ان يرجع الى السحاب افر حاكم على السحاب
العدم الى يبقى الاستصحاب الوجوب يلما
عن المعارض ~~وذلك~~ ووجه عدم التعارض
ظاهر لان مرجع ذلك فيها اما الى ما فيه
الموجود او الى وجود المانع وبعد اجراء
اصالة عدم وجود المانع او عدم ما فيه
الموجود يبقى الاستصحاب الوجود يلما
من المعارض قوله وهو عدم الرفع وعدم
جعل الشارع مستكرز الواقف رافعا
فيل لو بني على السحاب عدم المانع دون
السحاب الطهارة مثلا يرد عليه ان ترتيب

الثار

انما الطهارة من جوار المقتضى في العلوة ونحوه
اما ان يكون بواسطة الطهارة فيلزم خلاف
ما بني عليه من ساقط الاستصحابين بعد
تعارضهما ولما ان يكون بده وها هو باطل
لعدم امكان ترتيب انما الشيء مع عدمه
وتصور عدم حجبه الاصل المنبسط ~~الاستصحاب~~
عدم وصحح الاجر فاطل هذا مضافا الى ان
الظاهر في قولك لانك كنت على يقين من حصولك
ولا تنقض اليقين بالتكثير اذ اعتبار
السحاب الوضوء لا الوجوب لا ~~العدم~~
الذي ذكره وجعله واردا على السحاب
العدم الا زلي اللهم لا ان يقال ان الوضوء
انما تدل على ابقاء الطهارة ولما ان ذلك
للسحاب الوجوب فلا وما ~~السحاب~~ بعد
بين كل والقول بانها صريحة في اعتبار
مخصوص الوجوب ~~وذلك~~ وتدل اليه على

عليه
اخر
الكل

اريدہ

في قيل انك في الواقع لا انك في المقتضى ^{كما انه} لا رب في كون عدم المانع شرط في تأثير السبب فلو شك في ساقية شئ موجود او في وجود المانع كان ذلك شك في التأثير واصله العدم ح عكس والله اعلم بما لا يرون واصله باصالة عدم الرافعية تقدم لان المتحقق تأثير السبب الح هذا التقليل ليبين تولد فكرك لا معنى لا استصحاب الح وقد تحيل بعض انه بيان لعدم جوار الرجوع الى اصاله بقاء السببية من جهة الك في موضوعها وتعين الرجوع الى اصاله عدم التأثير والسببية ثم اورد انه يرجع الى الجواب الاول وقد عددت في هذا النعم وساد الخصم انه لو نزل في الك في مقدار تأثير السبب

فعل لا محال للامكان
اصلا كان هو المفعول
انما كان هو المفعول
الا انه مختلف
احماله افاض
ولا ريب انه الاول
الثاني لا يختلف

لا يسبب الشك في الرفع حتى يرجع الى انحصار
 عدم المانع على الاصل العدمي فاصالة عدم تاثير السبب
 سليم عن معارضة اصالة عدم الرفع من هذه الجهة
 ولا مانع لها الا استصحاب نفس السبب كما هو متروك
 كلام البرزقي قدس في الا ان يفسد باستصحاب وجود
 قبل ان اصل فرضه هو ايقاع المعارضة بين الاصل
 في السبب واصالة عدم تاثير السبب بعد وجود ما يثبت
 في رافعيته فلم يكن فرضي غير ما ذكره حتى يكون عللا
 للاستدراك وفيه ما لا يخفى فانه استثناء عن عدم
 المانع عن اصالة عدم التاثير والايراد لم يكن مبنى
 على رتب جعل التاثير بين الاصلين في تاثير السبب
 حتى يكون على خلاف فرض البرزقي ~~في الاستصحاب~~ حتى لا
 يتوجه الاستدراك بل المقصود من الايراد هو
~~لأنه لو لم يكن~~ ما فرقت بين قوله واما ثالثا فلم يحصل
 انه لو لم يجز بان علته جعل السبب سببا لا سلم ان
 الشك في الجعل مسببا عن الشك في الرافعية بل هما
 في الشبهة الحكيمة اعني الشك في رافعية الموجود ومبيان
 الامر ثالث وهو ان المجعول في حقه هو ~~الحدث~~ الحداث

او الطهارة

او الطهارة فان كان الاول ترتب عليه رافعية الذي
 وان كان الثاني ترتب عليه جعل السبب سببا
 واورده عليه بعض شايخنا بان الشك في المجعول
 انما يسبب عن الشك في الرافعية اذ لو كان
 فرضي عدم جعل الرفع للوضوء لما كان المكلف بعد
 المذني شاكيا في المجعول في حقه وانه هو الطهارة
 فلا مانع من المكروه انتهى ملخصه وفيه دخل ظاهر لان
 معنى الشك في المجعول ~~في~~ الشك في ~~الرافعية~~
 كيفية جعل الشارع سبيلا للوضوء للطهارة

معنى ان جعله مطا او مقيدا بعدم خروج الذي
 فانه يرتفع الشك عنها باقتناع ذلك الشك اذ ما يقين احد طرفي
 اذ ما يقين باحد ما يرتفع ادها ويتبين
 الحكم كالاخفى فقال قوله الا ان الاستصحاب مع هذا العلم الاجمالي
 لا ريب انه المراد الاستدراك عما ذكره بقوله نعم كما يوجه
 ظاهر العبار ~~فيكون~~ ويكون المراد بالاستصحاب ح
 استصحاب عدم التاثير واستصحاب عدم الرافعية
 بل المراد من الاستصحاب هو استصحاب الوجود
 والعدم ~~وهما~~ انما غير جار حتى يرجع الى اصالة عدم الرفع
 لوجود العلم الاجمالي المانع عن اجراء الوصول في اطرافه ~~وهو~~ وعلى

عليها
 الحاشية

فلا يتحقق كذا تكون مقدمة على قول لم يستقم ولعلها
 مقدمة في اصل النسخ والناسم انهما كذا والله اعلم
 قوله ان المتيقن السابق اذا كان بما يستدل به العقل
 اعلم ~~فان الحكم العقل~~ اما مستدل او غير مستدل والمستدل
 على فسين اما وجب على استدلال كما حكمه بطلان الادوار
 والاسل واجتماع الضد في واجتماع المتباين والظاهر
 ذلك واما وجد في الراجع الى التحسين والتفريق والظاهر
 الحكم الشرعي فهو اما ان يكون في مورد حكم العقل ^{الذي لا يمتنع فيه العقل} بآثار
 او لا وعلى ~~الظاهر~~ ان يكون متقد الموضوع مع
 الحكم العقلي وتابعا ومستقلا او لا يكون كذلك بل
 كان مستقلا في مناط اخر اذا عرفت ذلك فاعلم ان
 عمل الكلام في المقام في خصوص القسم الثاني من
 حكم العقل المستدل وخصوص الحكم الشرعي التابع
 المستدل لهذا الحكم العقلي المستند بقاعدة
 التتابع والكلام فيهما قد يكون في اجزاء
 الاسما في تقسمها وقد يكون في اجزاء
 في موضوعها وقد تعرف في المقام قد ذكر اي جميع ذلك

الثالث
 في الاصل
 في حال
 حكم العقل
 ان الثالث في الزمان السابق
 اما هو موضوعا واما حكما
 في الحكم العقلي
 فهو لا يخلو

الامامي

ثم لا بأس ان يشير الى حال ~~اصحاب~~ الاحكام العقلية
 الغير المستقلة والمستقلة الا اعتمادا لا لية فنقول
 اما الكلام في الحكم الغير المستدل فيصور فيه انك
 في الحكم وفي الموضوع الا ان النك في الشبهة الحكيمة
 وان تصور ان لا يجري الا بصحاب فيه
 لان النك فيه من النك الساري مثلا لو حكم العقل
 بعدم جواز اجتماع الوجوب والحرمه من جهة اطلاقه
 على قوله اثاره صلى ولا تغصب لما استنطه منه
 من ضل به هو الوجوب والحرمه فيمكن ان يشك
 من جهة النك في مناط حكمه فيشك ذلك
 عن عدم كونه جازما في اول الامر وحيث
 حال ان بيان ذلك المنط ببد العقل فنه باي
 بيانه قلنا ان الشبهة حكيمة واما الشبهة الموضوعية
 منه فيكون النك فيها يتصور مثل ان يشك بعد
 الحكم بوجوب المقدمه في بقاءها على وصف
 المقدمه او في بقاء المضاده في المثال المتقدم
 وبيان حكم ان الله قد حكم بربانه فيها ~~عن~~ عن قريب

انك
 في بيان حال الضمير
 في حكم العقل
 المستدل
 في حال الحكم الشرعي الذي
 يكون في مورد ما
 كونه
 في بيان معنى
 شبهة حكيمة
 في حال الموضوع

قوله فان ادركت العمل بقاء الموضع في الان الثاني الم
 لا ريب ان الحكم من كل حاكم بالشيء الى موضوعه مترتب على
 موضوعه مادام معلوما له فقد ادى الحكم عارضا للموضوع
 بوصف العلم به فلا يقع بقاءه واقعا ~~بوصف~~ في صورة الشك
 فلهذا نحن وجوب الحكم في صورة الشك لا يثبت ان يكون ذلك
 الحكم بل لا بد ان يكون حكم اخر اذ لا يخفى على اهل النظر
 ان ليس للعمل حكم ظاهرى يحكم به عند الشك في حكم
 الواقعي واما ما يوجد من ان العمل قد يحكم به القطع
 بشئ ويحكم ايضا مع الشك فيه فليس ذلك من الحكم الظاهري
 في شئ كما لا يخفى ومن هنا ظرف ما ذكره بعض مشايخنا
 على ما في تقررات بعض تلامذته قال واما حكم العقل اجمالا بوجود
 الحق فيما امر الشارع بنظر الى انما ~~ظنة~~ الاحكام الشرعية عند
 العدلية بالمصالح والمناهي النفس الامرية فظاهر اطلاق
 المصنوع عدم جريان الاسماء لعدم تصور الشك فيه ولكنه
 خلاف الانصاف اذ وجود الحق في الافعال عند العقل تابع
 لحكم الشارع فالشك فيه مستلزم للشك في الحق مثلا
 لو فرض حكم العقل بوجود الحق في الصلوة المأمور بها المربة
 في اجزاء خمسة ثم حصل التغير في بعض الاجزاء الموجب
 للشك في امر الشارع فلا جرم يكون بقاء الحق في المذهب

في بيان الحكمين
 المسماين
 بالحجاب
 عنه

من اجزاء

في اجزاء اربعة متشككا ولا مانع من اسما ~~الحق~~ الشك الذي
 حكم العقل بوجوده فيها اجمالا كما سما ~~الحق~~ نفس الحكم الشرعي
~~مستلزم~~ وكان لو كان مستندا اليه وان شئت اسما ~~الحق~~ المناط
 الواقعي الذي اوجب الحق فيها وان لم يعلم العقل بتبصلا
 ولكن اثبات وجود الحق والمناط في المشكوك لا يتبع الاعلى
 القول بالا ثباته ومن هنا ظهر ان الاحكام العقلية كانت
 واقعية تكون ظاهرة ولكن في غير الدرجات واما
 صاحب الفصول شاعل للوحدانية ~~انها~~ ولكن ~~مردود~~
 عليه فيها كما في محله انتهى كلامه ~~وهو اول ان الحرف من حكم العقل في~~
~~تكونه عليه كيفية حكم العقل الا ان~~ ~~واما~~ فانيا
 وقد عرفت ما ذكرنا وجه التسمية ~~بالحق~~ للشك انما ثباته او اذا عانيا
 حكم واقعي يعلم فيه على موضوع واقعي واخر حكم ظاهري
 يحكم به عند الشك في حكمه ~~الواقعي~~ لا الواقعي ولا
 له كلف عجيبة الادرات والتصديق ~~لصحة~~ لعدم ينقل
 الشك في بقاءه لانه في الزمان الثاني اما ان ~~يذكر~~
 ما ادركه او لا يتعلق ~~بالعقل~~ الشك في انه ~~يذكر~~ او لا يدرك وعلى الاول لا يعقل
 نعم المذكر ~~لا~~ الشك في بقاءه سواء كان موضوعا او حكما لا كنه لا دخل له
 بالادراك الذي للاستانية كما لا يخفى ~~واما~~ ثالثا

المناط
 في نوص

مدرك
 في انه

الشك

في اسما حكم العقل
 في اجزاء اربعة متشككا ولا مانع من اسما ~~الحق~~ الشك الذي
 حكم العقل بوجوده فيها اجمالا كما سما ~~الحق~~ نفس الحكم الشرعي
~~مستلزم~~ وكان لو كان مستندا اليه وان شئت اسما ~~الحق~~ المناط
 الواقعي الذي اوجب الحق فيها وان لم يعلم العقل بتبصلا
 ولكن اثبات وجود الحق والمناط في المشكوك لا يتبع الاعلى
 القول بالا ثباته ومن هنا ظهر ان الاحكام العقلية كانت
 واقعية تكون ظاهرة ولكن في غير الدرجات واما
 صاحب الفصول شاعل للوحدانية ~~انها~~ ولكن ~~مردود~~
 عليه فيها كما في محله انتهى كلامه ~~وهو اول ان الحرف من حكم العقل في~~
~~تكونه عليه كيفية حكم العقل الا ان~~ ~~واما~~ فانيا
 وقد عرفت ما ذكرنا وجه التسمية ~~بالحق~~ للشك انما ثباته او اذا عانيا
 حكم واقعي يعلم فيه على موضوع واقعي واخر حكم ظاهري
 يحكم به عند الشك في حكمه ~~الواقعي~~ لا الواقعي ولا
 له كلف عجيبة الادرات والتصديق ~~لصحة~~ لعدم ينقل
 الشك في بقاءه لانه في الزمان الثاني اما ان ~~يذكر~~
 ما ادركه او لا يتعلق ~~بالعقل~~ الشك في انه ~~يذكر~~ او لا يدرك وعلى الاول لا يعقل
 نعم المذكر ~~لا~~ الشك في بقاءه سواء كان موضوعا او حكما لا كنه لا دخل له
 بالادراك الذي للاستانية كما لا يخفى ~~واما~~ ثالثا

فان اصحاب المناط تغير جارا بغيره لعدم الرشي له ولو
 على القول بما الملازم بين حكم المشرع العقل والشرع
 لا يقال لا تجيب كون الاحكام الشرعية انما لها شرعا وقد
 اوضحناه في تقسيم الاصحاب باعتبار دليله فراجع اليه
 نعم بما يفتي حكم العقل الى قضية حكم لها بالبعد بالبعد
قوله لان العقل لا يستقل بالحكم الا بعد
 احراز الموضوع ومعرفة اتصاله الى قد تقدم مما سبقا
 انه قد يحكم العقل على موضوع غير موضوعها ^{قضية} مخصوصا بها
 مع عجز عن احرازها كقولنا بمجموعها ذات مدخلية
 في الحكم او بعضها وينتج بذلك الوجدان السليم
 فما ذكره المتن انه لا بد ان يكون الموضوع معلوما بما
 التفصيل محل منه نعم ما ذكره في عدم اجراء الاصحاب مع
 فيه فهدى في حله كما اوضحناه في العوائق السابقة وقد عرفت
 عدم لاصحة اصحاب المناط ايضا في الحاشية المنتهية
 قوله فان قلت فكيف يتصل الحكم الشرعي مع انه كما ثبت عن حكم
 حاصله انه لو كان الاركان كما ذكر في عدم تعقل جريان الاصحاب
 في الاحكام العقلية لزم عدم جريان الاصحاب في الاحكام
 الشرعية المستكنة من الطريق الشرعي بناء على ثبوت
 على

في تصوير اجال
 الموضوع في حكم
 العقل

في بيان الاشكال في
 اصحاب الحكم الشرعي

عكس قاعدة المطابق كما هو الحق في حله وعليه لا بد ان
 يكون الموضوع في جميع القضايا الشرعية هو الموضوع في القضايا
 العقلية فاذا حلت في الشرع في اجراء الاصحاب لزم
 الحكم به فيها فنية قوله لا يفتي قوله قلت نقل بعض افاضل
 فلا منته عنه جوابا عن ما اجاب به من انه موضوع الاحكام
 الشرعية المذكورة من الاحكام العقلية وحاصله اختيارا
 الموضوع في القضية الشرعية هو ما اشتمل على الموضوع في القضية
 العقلية وتطابق معه لان هذا المقدار يكفي في المطابق
 اذ لم يرد دليل من عقل ولا من نقل على انه يجب على
 الشارع ان يجعل الموضوع في القضية نفس ما هو الموضوع
 في القضية العقلية انتهى فيه قائل قوله اما الحكم الشرعي

في بيان جريان اصحاب
 الحكم الشرعي في
 القضايا العقلية
 لا يفتي ان

في القضية
 العقلية

مواكفان
 في الجواب عن

الاشكال
 ما عني موضوع
 الاحكام الشرعية
 الدرس في الاحكام
 العقلية

المستدل الى الحكم العقل في حال حكم العقل في عدم جريان الاصحاب
 وعوديا او عدليا لوقوعها في ^{الاشكال} ذلك لتسبب الشك فيه
 عن انك في الموضوع وترده بين ما هو باق واقفا قطعيا
 وبين ما هو مرتفع قطعيا واقفا ولا مع قطع النظر عن ذلك
 لاسان من اجراء الاصحاب فيه كما حكى نصوص المتن في مجلس الدرس في الاحكام
 العقلية

والتمسك بغيره
 في بيان جريان اصحاب
 الحكم الشرعي في
 القضايا العقلية
 لا يفتي ان

وذلك لان الحاكم به ليس هو المظن متى لا يلقى وقوع ذلك
فيه بل هو غيره ولا ريب في طريان التلك في بقاء حكم الغير
لا يقال لا يجهل بقاء الحكم الشرعي مع القطع بانتفاء الحكم العقلي
المطبوع لانا نقول متى تبقيته اتفاقا موضوعا لا كذا
الحكم العقلي موضوعا الحكم الشرعي ~~فقط~~ ~~فقط~~ ~~فقط~~
لا يقال ان ~~الموضوع~~ ~~الموضوع~~ ~~الموضوع~~ في حكم العقل هو الذي يوصف
كونه معلوما ~~للموضوع~~ ~~للموضوع~~ ~~للموضوع~~ فلا بد
ان يكون ذلك ~~الموضوع~~ ~~الموضوع~~ ~~الموضوع~~ في الحكم الشرعي فلا يعقل التلك
في بقاء حكم العقل من جهة اخذ العلم في موضوعه كذلك
لا يعقل التلك في بقاء الحكم الشرعي اياه لا من جهة
ما ان الموضوع في الحكم ~~الاصلي~~ ~~الاصلي~~ ~~الاصلي~~ حكم العقل حتى
يمنع عنه بل من جهة واحد الموضوع بينهما لانا نقول
حكايه اخذ العلم في موضوع حكم العقل لا ربط له في المقام
وذلك ان العلم المعتبر في الحكم والاشارة انما هو علم الحاكم فيزك كونه
فان كان الحاكم العقل فلا بد ~~منه~~ ~~منه~~ ~~منه~~ في حكمه من علمه بما
هو المناط له في زمان الحكم وان كان الحاكم الشرعي فالمعتبر
هو علمه لا علم المظن ومن المعلوم ان يتحقق الموضوع حكمه
وابقاء عنه ما هو محتمل قطعيا بفعل من جهة وجود حكمه
ايضا هذ مع ان الكلام بعد من عروى التلك في الموضوع

للعقل

للعقل من اول الامر وانه لا يدري باي موضوع تعلف حكمه
والا فقد عرفت ان التلك في عروى الحكم ~~مطلوع~~ ~~مطلوع~~ ~~مطلوع~~ وهو لا يعقل
عند العقل ~~فقط~~ ~~فقط~~ ~~فقط~~ كذا يستفاد من كلام بعض فلاسفة المصنف
قوله ومن هنا يخرج استظهار عدم التكليف في عدم الازلي
تدبر ~~فقط~~ ~~فقط~~ ~~فقط~~ قد يتصادق مع حكم العقل بالعدم اياه ~~فقط~~ ~~فقط~~ ~~فقط~~ في
حق الصغير القابل للتكليف الذي يستدل بعدم ثبوت
التكليف عليه من الشارع ببقية التكليف في حقه وليس
مستندا اليه بسببه بالفرق عليهم وح لا اشكال ~~فقط~~ ~~فقط~~ ~~فقط~~
فيه من هذه الجهة وان كان فيه عيب ~~فقط~~ ~~فقط~~ ~~فقط~~ اخذ
قوله واما موضوعه كالضرر المستلزم الى اقول ان الحكم العقلي
له عندنا سابقا يتبع القطع بالموضوع ففي صورة عدم ~~فقط~~ ~~فقط~~ ~~فقط~~
حكمه به قطعيا سواء كان سالكا او ~~فقط~~ ~~فقط~~ ~~فقط~~ ~~فقط~~ ~~فقط~~ ~~فقط~~
~~فقط~~ ~~فقط~~ ~~فقط~~ بل قد يقال ان الموضوع في القضايا العقلية
دائما هو الشيء بوضوح كونه معلوما فالعلم ~~فقط~~ ~~فقط~~ ~~فقط~~ دائما جزء
للموضوع في القضايا العقلية فالتلك في الموضوع او ~~فقط~~ ~~فقط~~ ~~فقط~~
الظن به فاللا يعقل بالنبه اليها والالزام انفسا ك
الظن بالعلم عز الظن بالمدلول فلا وجه للتفصيل بين
القول باعتبار الاسماء من باب الظن او العقيد
قوله وان اخبر من باب الظن فلا بد من عدم الفرق ببناء عليه

اعلم ان الامر الوارد
لا يخفى ان يكون في مورد
حكم العقل وغير مستند
الى حكم العقل بل لا
بد ان يكون مستندا
اليه داعيا لتجلا
العدم الازلي
في بيان التفصيل
في موضوع الحكم
العقل

بين الاتي والترجيح والعقل ~~فيه ما لا يعقل~~
انه مع الظن ببقاء ~~المستعجل~~ ان امكن الظن ببقاء
ما هو لازم له وكان غير عقلي كان الاسم ~~فيه معتبرا~~
ولما اذا لم يكن كذلك كما هو في المقام كما عرفت سابقا فلا يعقل
التدبر بوجوب الالتزام به بواسطة الظن بالموضوع قوله
وان اعتبرنا باب التعبد الخ اقول تعبد الشارع ~~لا~~
يعقل مع كون الحكم العقلي يتبع القطع بالموضوع قلنا
تعبد ببقاء الموضوع انما ينفع بالنسبة الى الاحكام
المخاطبة للبقاء في زمان الشك وقد عرفت ان الحكم العقلي
يتبع القطع بالموضوع فلا يلزم تعبد الشارع ~~خ~~ قوله نعم
ثبتت الحرمة الشرعية بمعنى هي الشارع طاهر الخ اقول طاهر
نسيم تعبد الشارع بحكم العقل في الزجر لعدم امتناع
الزام الشارع بالالتزام بالحكم العقلي الثابت اولا في
صورة الشك في بقاء موضوعه كما هو صريح قوله ~~ان~~
الشارع حكم على هذه النسبة الحكم الواقعي بحكم طاهر هو الحرمة قيل
~~فيه انه لا يلزم ذلك ضرورة امتناع الحكم الشارع~~
الحكم العقلي مع القطع بانتفاءه وان كان من باب التعبد
للتعبد لموضوعه اذ تعبد الشارع انما هو افعال
التعبد به للوجود والامتناع عن التعبد وفيه قائل طاهر
قوله طاهر ما في

المعنى
في بيان الشك
والاحكام عنه

قوله طاهر ما في شك بعضهم ان نعم قد اجري بعضهم التسميات
عدم وجوب الاجزاء المنسبة بعد الثبوت الثابت في حال
النسيان فيكون حكم الشك في الاثبات بالجزء بعد
تجاوز الحد لا قبله وفيه ان حكم العقل بعدم وجوب
الجزء عي في حال النسيان وكونه ~~هو~~ معن ورا في تركه انما هو
هو من جهة عدم قابلية ترجمه الخطا اليه واما المناط
مرتفع في صورة التذكر قطعاً فقتض حكم العقل لزوم
الاعتيان به عند التذكر لتوصل المطلق الواقعي نعم
لوقام دليل على اختصاصه بحال الذكر كان هناك كلام لا دخل له في المقام في دفع اعتراض
قوله وما في اعتراض بعض المعاصرين على من خص الخ لا يخفى ان سبب توهم
لا يخفى انه وهم ~~للمعصية~~ صاحب الفصول في مرادهم ~~ما يوهمه~~ طاهر عياضهم
اراد اسماء حكم العقل ~~لا~~ ~~لكن لا يعنى فساد~~
~~صحة~~ فان مرادهم ليس ما هو الطاهر ~~لكن~~ اسماء حكم العقل
بل المراد اسماء ما ثبتت في مدور حكم العقل مما جفته لا من جهة العقل
ولما كان هذا المعنى غير متصور بالنسبة الى الامر وجوب
مخصوصه بالعدم فانهم قولوا ~~لما لا يعنى~~ قوله واما المثال
الثالث فلم يصور فيه الشك في نفاذ شرط العلم
للتكليف في زمان وذلك لان الشك في البقاء لا بد

اعتراض
في دفع
الاعتراض

بسم الله الرحمن الرحيم

في الصلح - حكم العقد

فالمقصود من استصحاب العلم هو الاستزام بعدم
بنفسه فيرتب عليه جميع ما يكون من آثاره عقلية كانت
أو شرعية ومنها البراهنة وعدم الاشتغال وسعة المجال
لقاعدتها عند الشك لوروده عليها وحكومتها
عليها اذ لا ينفاد الحال بين توافقها او تخالفها
لا يمكن ذلك من ملاحظة قاعدة الطهارة مع انتهابها
والاستصحاب الجاهل به فكل مورد كان الاثر المشكوك
وحدء اوله وللتك ابيض فلا مجال الا للاستصحاب
فاما اذا كان له نواضع واما اذا كان له واحد منها
فلا اثرنا اليه من حكومتها او ورودها عليها فمفعولها كان
الاثر للتك وحدء فلا مجال الا لها كما لا يخفى انتهى فتأمل
فانه عند التامل كذا ذكره المصنفون اثار الشك لا المشكوك
قوله وهو بعبارة موجودة في هذا الزمان ~~المستحب~~
وهذا كما بقية اظهر عند التامل فان حكم العقل
بوجوب تحصيل اليقين من اثار الشك وحدء لا
الوجه ~~من اثار عدم الاتيان~~ بالدواجب
تقبل حتى لا يكون مجال الا للاستصحاب كما سمعته
من الموردين السابقين في المماثلة المنعقدة فلا تغفل

ان

والفروض

[illegible]

فالمقصود

في اشكال صفح
على السطح والحوار
عنه

وهي التي اوجبت انكار وجود الطلب في الواجب المشروط
والترام تحققه بعد وجود الشرط وكل هذه التوهمات
واحدة العناد قد بينت في محالها وحققت ان الوجود
على تقدير امر بوجوده فلا وان لم يوجد التقدير اصلا كما
لا يخفى على من عطف خالص الوجود ان وكيف يقال امر بعدم
التحقق في المحال لا شرط على نفسه بعد التعليل
اجتماع التعليل مع الاشياء مع ان الاشياء على تقدير
قسم الاشياء عند العرف والاعتقاد اذا التعليل يسمع
في المنشاء لا في الاشياء وبالجملة القول بان الوجود
التقدير يري ليس له حظ من الوجود بل هو من العدم
~~لا يحتاج~~ لا يحتاج فاده الى بيان لبداهة انه ليس
من العدم ولا واسطة بين الوجود والعدم كما هو
الحق وان سلم كونه في الوجود ~~فادع~~ الذي اعني
في الاسماء هو الوجود التخييري لا الوجود التعليلي
ومن البعيد ارادة السيد ذلك بل اعطاه من دعوى
اختصاص الوجود اعتبار الوجود التخييري في الاسماء
سمما دون التعليل وان كان من الوجود
انفي وانت جزيا عما دعوى بلا دليل بل الدليل
على خلافها هو الوجود التعليلي فان تعدد
الوجودات واختلافها لا يمنع من الحكم ببقائها في زمان

الكل

اذ هو عبارة عن الوجود
التقدير المتعدد يكون على
تقدير المطلق عليه فهو مخير
عن الوجود بكونه مطلق
في نفسه في مقابل عدمه

الكل اذ وجود كل شيء محتمل في نفسه اجبا وابواب ~~الكل~~
اوسا في الادلة قوله وهذا الوجود التقدير يري امر متحقق في نفسه
هذا الجواب عن المعضلة بعد التعليل والترام اعتبار الوجود التخييري
في الاسماء دون التعليلي وخاصة ان قوله
العقب اذا على محرم فيه لثلاثة امور اللازم وهو المحرم
شرمته ما العقب على تقدير التعليل وملزوم وملزومه
وهي سببية التعليل للتحريم فاما اللازم فقد قلنا ان
له وجود تقدير لا مانع من اجراء الاسماء فيه لو لم يكن فيه
واما الملازمة فهي امر موجود محقق لا تعليل فيها لانها
~~محتمل~~ محتمل في فضة شرطية والشرطية تصدق مع ~~الكل~~
صدق الشرط وسقطه والذي ينتج منها بعد شرط صدق الشرط
هو صدق المشروط والتالي اذا اثبتنا وجود ~~الكل~~
الاسماء في الزمان الثاني وفرضا صدق الملزوم
فيلزمه الحكم بلبوث اللازم ايضا ~~لكن كل واحد من هذه~~ لا لزوم
للاسماء بين التخيير والتعليل في اعتبار الاسماء ~~الكل~~
وما ذكرنا حكمه ~~فان~~ فاما او رد بعض شائعتنا من
منع وجود الملازمة فعلا من دون تعليل ~~فان~~ لعدم وجود
تعليلان في السابق بل هو انبه مطلق على وجود الموضوع

في التابيد او في اختصاصه في السابقين لمصوبه كما فيهم
 قطع النظر عن الزمان فلا مورد للاسماح اما ما طاهر
 التابيد فلو جرد الدليل القضي فيه واما الثاني فنقد الموضوع
 الواضح فلا تغفل قوله ان المقضي موجود وهو جريان دليل الاصحاب
 اما جريان الاجبار فنقريبه ما استدل به المصنف في قوله
~~فان كان الشارع امة باسمه بالاحكام عند التل~~
~~لن حاكمها في كل شئ~~ ^{فقد اظهر في بعضها} ان ابقاء ما كان
 ثابتا في الزمعة السابقة هو حكم كلي في هذه الزمعة
 اربم الشارع ~~في~~ كما بقاء احكامه ونحو شانه بيانه
 فقط ما يقال ان الاجبار ينصرف عنه لكونه ليس من
 شانه الشارع قوله وعدم ما يصلح مانع عدى امور
 قيل ان ما ذكره من الامور كلها ناظر الى منع وجود المقضي
 لا الى اثبات المانع بعد وجوده لظهور عدم جريان
 ادله الاسماح فينا قبل ديه الموضوع او فيما قطع
 بارتفاع الحكم بالنسخ ولذا فيما لم يعلم المقضي للملك
 على وجه يقتضيه لولا المانع واجب بان المراد من
 المانع ما يعي عدم المقضي وفيه ما لا يخفى من مناقضة
 المقضي بالمانع لذل ولكن الاندفاع عدم ورود
 ما قبل لما تقدم في تعريف الاسماح تراجع وظهور
 مانع وجود العلم الاجمالي بنسخ الشرائع الى ما ذكر فلا تغفل

في بيان ما قيل على
 المصنف في عدم الامور
 الجواب عنه

قوله في كذا

قوله في كذا وفيه اولانا فرض الشخص الواحد مدرك للشرعيتين الى فتفتقن كذا في كلامه ولكن
 اورد عليه بعض شايختنا المتفتقن بان ذلك لا ينفع لاجل عدم فرض نجية
~~في الزمعة السابقة~~ الاسماح في الشرعيتين وهو ممنوع
 واجبا لكلها بعد زمان النبي من الائمة عليه السلام فيعمل
 عدم نجية في صدر الزمعة فضلا عن الشارع السابقة
 ولو سلم ما ذكر فلا ^{في حق غير المذكور} شرعيتين
 ينفع في من لم يدرك الشرعيتين ~~في حق غير المذكور~~ شرعيتين
 ودعوى الاجماع المدرك منوعة مثل المنع ولو قيل بان
 بلخص الحكم الثابت لمذكر الشرعيتين بالاسماح
 ثابت في حق غير المذكور بقاعدة الاشتراك قلنا
 بان قاعدة الاشتراك لا تجري في الاحكام الظاهر
 كما حكي في علمه ^{وثنائي من مذهب المالكي} لا تجري في الاحكام الظاهر
 هذا هو المقضي الثاني على صاحب الفصول وحاصله ان لو كان مجرد تعدد
 الاختصاص مانع من اجراء الاسماح لزم عدم صحة الاسماح
 عدم النسخ في الزمعة السابقة ~~في الزمعة السابقة~~ لانه موجود في زمان
 الحكم فلا يجري في مكان معدوم في ذلك الزمان ولا يمكن التماسه
 فان معلوم الساد لا ذلك من كان مطلقا في اى زمان كان
 اذا شك في النسخ له اسماح عدمه كالاخصى

آخر الجواب الحلي عن الاشكال
 الذي اجاب به المصنف

قوله وحده ان المستصحب هو الحكم الظاهري للجماع على وجه لا مدخل
 لا اختصاصهم الفرض بيان ان الامناع من اجراء الاستصحاب
 انما يكون لعدم قابلية المستصحب للبقاء وهذا
 يمكن لو كان المستصحب حكما شخصيا متعلقا بخلاف خاص فلا
 يمكن الحكم ببقاء بعد انقضاءه لاستحالة بقاء الحكم بما هو
 محمول على فرضه انتفاء موضوعه واما لو كان الحكم المستصحب
 حكما كلي قابل للبقاء وهو من قبيل كونه ثابتا في حق
 جميعه بقاءه ~~ولا ارتفاع~~ في حق كل واحد من افراد
 وارتفاعه عبارة عن عدم ثبوته في اصل الشريعة
 حيث لو فرض وجود جميع المكلفين لم يكن احد منهم مكلفا
 وبقاء عبارة عن ثبوته في حق كل واحد من المكلفين
 احتمل فيه شرايط التكليف في ان زمانه كان بحيث
 لو فرض وجود الحكم في زمان واحد كان مكلفا
 مكلفين به فلا ~~ويستلزم~~ وتوجه في زمان باشخاص
 معينين ~~في حق~~ في حق ما عرفت من كلفته وتوحيته وعلام
 اختصاصه بالكل لا يكون مانع من استصحابه كالايجبي
 يقال ان الحكم الانشائي نسبي اضافي يعني انما لم
 والحكم عليه ~~لا يمكن~~ ان يكون كلفا باللعن الذي
 ذكرته اذ الحكم في ضمن الفرد فرد بل هو عين
 الفرد لا نأقول ان المفروض ان انشاء الحكم
 لو فرض انشاءه ~~كل وجه البقاء~~ في ان يبق على وجهه
 يعلم عدم

فان كان الحكم على ما
 فلا يمكن شريطة ان يكون
 المستصحب كلفا بالنسبة
 اليه لا كلف

يعلم عدم مدخلية المخاطبين وعدم قصد رضى الحكم بال
 نسبة الى كل من اجتمعت فيه شرايط التكليف
 وان لم يكن موجودا حال الخطاب فكونه اضافيا لا
 يمنع ما ذكرنا لان النسبة ~~بين~~ في الطرف في طرف
 المكلف باللفظ كل من اجتمعت فيه ~~شرايط~~ شرايطه
 لا يقال ان اية الامية توجب تعدد الموضوع اية الامية ما حوز في
 فاذ كان الحكم متعلقا بامية سوى مثلا فإذ اية في اية نبينا
 بخبره اثبات الحكم في غير موضوعه لا نأقول ان
 اية الامية ليس امر ثابت في نفس الامر والواقع
 كيتكون ~~في حق~~ هو انتزاعه من وجود
 اطاعة النبي فيما جاز به فهي امر متاخر عن الحكم
 فلا عين ان تاخذ في موضوعه كالايجبي
~~فان كان الحكم متعلقا بامية~~ او صافيا
 لا يقال ان الاوصاف المتعللة مدخلية في الحكم
 الذي كان ثابتا في حق اهل الشريعة السابقة
 لا يقال ان كلام المتكلم في ان الدليل الاول على
 ثبوت الحكم في تلك الشريعة لا بد ان يكون محتملا لاطلاق فيه
 بالنسبة الى بعض الاوصاف بحيث يحتمل مدخلية لها

الحكم
 موضوع

ان

ولا لو كان مطلقا لما كان حوررا ولا مستجابا للمفكر
 شاملا لجميع الازمنة ~~لكن~~ ~~ليس~~ ~~التي~~ ~~في~~ ~~المتن~~ ~~المتن~~
 فهو لو كان الدليل هو المرجع ~~ح~~ فاذا كان محتملا فلا
 يجري الاستصحاب للثبوت في الموضوع لانا نقول ان
 اول فلا وجه لما ذكر من اعتبار الازمان في ذلك الدليل
 انه لو كان احراز الموضوع في الاستصحاب يعني على الدقة
 كان ملاذ وجه واما لو كان الموضوع قوي فلا ساسي ~~لكن~~
 لهذا الكلام لا لا يخفى قوله ولعله مضمون قوله ان المراد
 ان لا وجه للاستصحاب ~~صاحب~~ ~~الفصل~~ ~~انه~~ ~~لا~~ ~~وجه~~ ~~لما~~ ~~ذكر~~
 من الاستصحاب بقوله ولعل لا يتسكك في سرية الاحكام الثابتة
 للحاضرين فان هذا اجنبى عن المقام ولا يتوهم فيه الاستصحاب
 لانه من اجراء الحكم الثابت لموضوع الى موضوع اخر بل هو
 من التماس الحق ولو اريد التسرية فيه فلا بد من قيام
 دليل اخر عليه غير الاستصحاب فذكره في المقام ~~هو~~ ~~فلا~~ ~~يقتل~~
~~من~~ ~~المتن~~ ~~فلا~~ ~~يقتل~~ ~~في~~ ~~عنه~~ ~~سرية~~ ~~الحكم~~ ~~من~~ ~~الموجود~~ ~~دين~~ ~~الى~~
 المعدوسين ~~هو~~ ~~على~~ ~~الاستصحاب~~ ~~الذي~~ ~~للمؤمن~~ ~~موارد~~
 اجراء الاستصحاب ~~و~~ ~~الخالط~~ ~~بين~~ ~~المؤمنين~~ ~~الذين~~ ~~لا~~
 ريب لاحدهما بالآخر لا يكون من اهل الفصل ~~لا~~ ~~يقتل~~
 من قلمه فتأمل قوله او باجرائه فيمن بقي من الموجودين ~~ان~~
 قد تقدم من المعنى هذا على حد وما ذكره المعنى ~~في~~ ~~الاستصحاب~~
 حكم الشريعة السابقة

على
 ان الحكم لا يقتل
 في المتن

الشريعة السابقة في الجواب النفي واورده على المؤمنين وعاصمه
 الا لا يفي ذلك لان ادلة الاشتراك انما ثبتت الاشتراك المعدوسين
 مع الموجودين وكن الاشتراك اهل الشريعة الواحدة في التكليف
 سواء كان واقعا او ظاهريا مع اتحاد الموضوع كما لو كان
 الحكم في السجدة للوجه دين ثبتت في السجدة العصر كان ذلك
 للمعدوسين بعد وجودهم كذا في السجدة ولا يمكن اذا
 كان حكم الموجودين في السجدة في التكليف الدامه كان
 للمعدوسين بعد وجودهم في ذلك السجدة ذلك لا
 في مطلق السجدة وكذا الكلام بانسب الى اهل الشريعة الواحدة
 فاما ثبتت تكليف بعض اهل الشريعة الواحدة بالاستصحاب
 لا يمكن ان يحكم بالاشتراك غير معه الا بعد فرض دونه
 في موضوع الاستصحاب فلا يفي ما ذكره المعنى ~~ح~~ لا لا يخفى
 وقد يجاب عن ذلك بان الاستصحاب في الوجود ملغيات
 حكم ادلة الاشتراك اتوا ان كان المراد بالاشتراك
 اثبات نجية الاستصحاب في حق من لم يوجد في الزمان الاول
 بالاستصحاب فهو في غاية المنع لعدم وجود الحالة السابقة
 في حقهم وان كان المراد اثبات الاشتراك في الحكم المستند
 فقد عرفت انما يمكن ان يقال ان اتحادهم في الحكم الواقعي
 لا ينافي التثنية ~~ح~~ الحكم الظاهري وهو الحق الواقعي ~~فلا~~

منه
لا غرض

اختلوك

وان ترتب على ان يرتفع رجع اسعاب الاحكام
 قلنا يقال بانه سلم من المعارض لانا نقول لو ترتب على ان يرتفع
 ان يرتفع بانه لا يرجع الى معنى عمل لان
 الالتزام بانه لا يرتفع كونه من الاحكام الغير المتصور
 لا يلزم منه شي اصله والعلم الاجال لا انزل با
 لبنة البركة لا يفتي قلنا قوله ولكن يدفعه ان
~~هو الجواب يرجع الى الجواب الاول ان مقتضى~~
 كون قول الرسول طريقا الى الواقع عدم لزوم
 الالتزام بجميع ما جاء به من وجوب الالتزام
 به من حيث هو وهو وعدم كونه فاسخا لقول
 الرسول السابق فتأمل الثاني فلما لزوم ذلك
 لكن نقول ان الذي يثبت بالاسعاب
 كونه الحكم عند تبعها على طبق الحكم عند النبي
 السابق سواء كان من باب الظن او من الاخبار
 اما على الاول فانه يظن بالاسعاب بقاء
 الحكم السابق في شريقتنا واما بناء على انه من الاخبار
 فانظر هنا في الحكم كليمه باقيا ما ثبت في الشريعة
 السابقة

قوله الامر

وعا ذكرنا طريقا الى كلام بعض الافاضل في تعليل على القيام قال طاهر جريانه
 على عدم الحاجة الى الرجوع الى وجود الدليل لا يرى طريقا او خالف ويدونه
 لا بد من ضمما جري وبالحكم فهو لا يرى جارا واما اعتناء البرغم يتم
 ذلك لو كان جرحه من باب الظن انتهى وقد عرفت ان الرجوع الى البرغم لعدم
 لزوم الرجوع الى الاخبار بالبراه لا يفتي قلنا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين محمد وآله الطاهرين ع

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين محمد وآله الطاهرين ع

١١٩

قوله الامر السابق قد عرفت ان لا يقع له كذا الشيء من التنبيه في

المقام لان محط البحث في التنبيهات على الامور المتعلقة اما بالمتيقن
 السابق واما بالدليل الدال عليه هو صرحا مقدم في اول التنبيهات
 فله الكلام في توجيه الاصل المتيقن في الاقتراحات من الكلام انتهى
 وانت جدير بان هذا الكلام هو المتيقن الكلام فلهذا لوضوح
 تعلقه بالمستصحب او لا ولاه لما كان من الامور الغير المتكورة
 في كلمات القوم مع ما فيه من الاشكال والغموض وكثرة التفسير
 ناسب ذكر في تنبيهات المسئلة فلا تغفل قوله قد عرفت ان معنى
 عدم نقض اليقين والمقتضى عليه هو ترتيب اثار اليقين السابق
 الثابتة بواسطة المتيقن الى القول وقد عرفت ان مقتضى
 ان يقال بل هو لا يفتي في النص ان معنى اليقين باق على حاله وان
 المراد احكام اليقين بان يكون ارتكبا بخلوا الظاهر من جهة اعتبار
 اضمار لفظ الاحكام لا من باب الجواز في الكلام كما هو مذهب الجمهور
 وانما نسبة له من ملاحظة كون اليقين سببا لتفصيل الاحكام من دون
 تجوز في لفظ اليقين كما بعد اعلمه قد عرفت وهناك توجيهات اخرى قد تقدم
 بعضها عند التعرض لاحكام المسئلة ولا يخفى ان مقتضى تعللها
 كيف كان فقد اورد بعضنا بانه لا شك في كون حوضين الاول
 قد وقع بشكل بيان اعتبار الاستصحاب لا تنهض بحجة الاستصحاب
 الحكم والموصوف على سبيل ما يكون كلا منهما مشمول تحت الاخبار
 بناء على ان المراد باليقين فيما المتيقن او احكامه كما هو الوجه الثاني
 للضرورة للزوم استعما اللفظ الواحد في المعنيين اما على الوجه
 الاول اعني الجار في الكلام كونه هو كلام المصنف فيصير المعنى

او يقال ان العلم بغير اليقين كذا
 من لزوم الالتزام بغير اليقين
 بنا وادعلا وهو يتناول باختلاف
 المستحبات في
 الاستصحاب
 في بيان
 ما لا يخفى على
 في الحكم والموصوف

الموضوعي

لا تنقضي نفس المتيقن بالثبوت فيه فيخرج من تحتها بحجة استصحاب
 ضرورة ان المتيقن في الموضوعات ليس الا نفسها وهي غير قابلة
 للحكم بالبقاء لعدم كونها ~~مستحصلة~~ من المعقولات الشرعية واما على
 الوجه الثاني اعني تعدد الاحكام فلا شك بانها ~~مستحصلة~~ بحجة
 الاستصحاب في الموضوعات فقط حيث ان المعنى لا تنقضي
 احكام اليقين بالثبوت ومن المعلوم ان المستصحب اذا كان
 حكما شرعيا يعلم ان الحكم الشرعي ليس له حكم شرعي اخر غالبا فلا
 يكون شموله للاخبار نعم لو كان في البين معناه عام شامل لهما
 وكان اللفظ مستعمل في ذلك المعنى العام لزم ادخالهما تحت
 الروايات وعلى ان يجاب عنه بان المراد من النهي عن نقض اليقين
 بالثبوت هو وجوب التزام عند الثبوت ببناء او عدل اليقين
 كناية عن هذا المعنى وعلى هذا ~~لا يخل~~ يخل القسبي تحت الاخبار
 المراد من لان الملازم والمعتمد اعم من الملازم الشرعي او العقلي اما دخول
 الموضوعات التي كانت مورد الاحكام الشرعية فواضح واما نفس
 الاحكام فيك العقل بلزومه عند اليقين بالوجوب ~~فلا~~ فلا
 فيرفع الاشكال باستعمال اللفظ الواحد في المعنيين كما لا يخفى لان
 المعنى يرجع الى ان الرواية كناية عن شيء واحد عام لهما وهو التزام بالعمل
~~وحيث ان العمل لهما في نفس الشيء وان كان في غيره~~
~~في جوارحه نوعا من ذلك~~ ومع ذلك ~~لا يخل~~ لا يخل من التفسير
 مستلزما للاصل المثبت فتأمل هذا وقد اجاب عن الاشكال بعض
 مشايخنا المتقين بما حاصله ان المراد باليقين احكاما ما بالشرع
 فقد ير لفظ الحكم في الرواية او يحتمل كناية عنه مع

في الجواب عن الاشكال

جواب لافضل

مخصص

لزم ان لا يخل من التفسير

لنخرج

تخصيص الحكم بالاحكام الشرعية وما مر من ان هذا موجب
 الاستصحاب في الاحكام الشرعية عن مورد الروايات لانها
 ليست مورد الحكم الشرعي مدقوع بازغايم اذا كانت
 الاحكام الشرعية مخصصة في الاحكام الشرعية الحقيقية المولوية
 وليس كذلك لانها كما نصير مولوية لذلك نصير ارشادية
 وبعبارة اخر ان الاحكام الشرعية الارشادية ايضاً داخله
 في الاحكام الشرعية وفي جميع الاحكام الشرعية مورد الحكم
 الشرعي الارشادي ضرورة ان العقل اذا حكم فيها ~~بوجوب~~
 بوجوب الاطاعة فثبت بقاعدة الملازمة والتطابق ثبوت
 الحكم الشرعي الارشادي بوجوبها ايضاً انتهى ~~مفهوم~~
 فيه ان قاعده التطابق لا تقتضي ولا تجزى في وجوب الاطاعة ~~مخرج~~
 به جماعة من الاصوليين ومنهم المعتمد بل هي مخصصة في التحسين و
 التقييد العقلي نعم من الجواب يصلح ان يجاب به ~~بأن~~ ان
 ان استصحاب الحكم مستلزما القول باعتبار الاصل المثبت لان نفس
 الحكم الشرعي ليس له اثر شرعي خارجا عما هو لوالزم المترتبة عليه غالبا
 عقليه كرامة العبيد ووجوب المقدمة وحرمة الصند على القول بالانقضاء
 الا غير ذلك من الآثار الغير الشرعية وتكون شرعية ايضاً كعلم حوار
 التطوع وقت الغزاة فلا يجوز من وجب عليه من ينفذ بال
 استصحاب فيجاءح بان هذه الوارد شرعية باعتبار قاعدة

تزييف الجواب وبيان انه جواب عن اشكال اخر

التطابق ~~منه~~ ويمكن ان يقال ان جميع هذه الوازم والاثار
 لاثار شرعية لنفس الحكم عند التحقيق لان معنى وجوب الصلوة مثلا
 هو طلب فعلها فبذلك طلب ما يتوقف على فعلها وحرمة ما هو
 منه ما بناء على ان الوجوب في المقدمه وجوب شرعي ولا
 فالجواب هو الاول فانهم ونامل قوله نعم لو وقع نفس التمريل
 لا يخفى ان النزاع في الاصل المثبت فيما اذا لم تكن الوسيلة ثابتة
 في الزمان السابق فلو كانت موجودة فيه فتصح ويرتب
 عليها الاثار الشرعية من دون حاجة الى استصحاب ملزومها
 كما ان كان زيد حيا في السابق وكان اعلم من سائر العلماء
 فتصح الاعلية الثانية في الزمان السابق ويرتب عليها
 اثرها الشرعي وهو وجوب التلخيص ببناء على اعتبارها ولا نقاش
 الى استصحاب نفس حياته فتدبر قوله والحاصل ان
 قوله والحاصل ان تنزيل الشارح المشكوك منزلة المتيقن
 لا يخفى ان هذا الفارق بين التمريل في الامارات والا
 صول هو ان الطرق والامارات لما كانت فيها ~~بمعناها~~
 قطع النظر عن دليل اعتبارها جهة ارائة وكشف عن
 الواقع لجميع لوازم الواقع وكانت الوازم تثبت بواسطة
 او بواسطة وكانت تلك الجهة ملزمة في دليل
 اعتبار ~~الامارات~~ الطرق والامارات ولا لما كانت
 طريقا وامارات ولا يمكن ~~منها~~ معنا لجعلها جهة على
 المكلف الا اقام هذه الجهة بالقضاء احتمال ~~في~~ الاختلاف

بين
 في بيان الفرق الفارق
 التمريل في الاصول
 في الامارات

وجعلها بمثابة

وجعلها بمثابة ما اذا لم تكن محتملة للخلات فيكون
~~التميز~~ في الطرق والامارات تنزيل لما هو المكشوف
 هذه الطرق في المودعي بلوازمه منزلة الواقع كانه
 هذه غلاف الاصل لفقدان هذه الجهة فيه ~~بمعناها~~
 التمريل فالاصول هو بل لا بد من الاقتصار في الاصول
 على ترتيب الاثار على ما جعل مودعا للتمريل من دون
 تعدد الى ترتيب الاثار لوازمه بل هذه ان حقيقة التمريل
 ليس الا هذه وقاد كذا في وجه الفرق بين ما رعا
 يورد على المقام في المقام من انه لا فرق بين مودعات الطرق بناء على هذا
 لا يترتب على مودعات الطرق والامارات الا ~~انها~~ اثارها
 الشرعية المترتبة عليها بلا واسطة اثر عقلي او عادي لانه
 ايضا لا معنى لجعل الطرق والامارات الا تنزيل المودعي منزلة الواقع
 كما في جعل الاصول وان كان ~~بين~~ بينهما فرق فهو ليس الا اختلاف
~~ليس~~ لسان التمريل فيها حيث انه في
 الطرق الزام التصديق والبقاء احتمال الاختلاف و
 في الاصول جعله بالزام الابقاء وعدم النقص وهو عين
 فارق كما هو واضح ولا يلزم به احد انتهى وانت بعد
 الوقوف عما ذكرنا لك من الفرق تران هذا الكلام في
 غاية من الوهن والبعد والله لا يرد على المقص نعم لو كان
 المراد من اجناد الاستصحاب احد امرين ~~احدهما~~
 جعل اليقين بالشرع طريقا الى ابقاء لوثك فيه

التميز

واما لزوم الاشارة بما شك في بقاءه فجمع لوازمه
 بغير بل الشك المبوق باليقين ~~منه~~ منزلة
 اليقين الطريق المموط على نحو المراتبة ~~والتفريق~~
 والكاشفية دون الوضعية ~~المموط~~ على نحو الاستقلال
 كانت الاثار متساوية في الحال في لزوم الترتيب
 دون فرق بين ما كان بلا واسطة او معها ولكن دون
 اثبات لقواحد من هذين الاسرين مراد من اجزاء
 الاستصحاب شرط القناء اما الاول فلان ~~هو~~
 القطع بالحدوث غير انه ليس فيه جهة كشف واثبات
 بالنسبة الى البقاء املا حتى يجعل طريقا اليه كالاتي
 واما الثاني وان كان ممكن في نفسه الا انه لا دلالة في
 الاجزاء عليه بل القدر المتيقن هو لما يخص
 اليقين به وحده لا بلوازمه فان قلت ان اليقين
 بالملزوم يستلزم اليقين بلوازمه ~~والحكم~~ بعد
 القطع بالملزوم ~~فان قلت~~ قلت هذا
 بحسب الخارج لا بحسب المداخل فلا تكون تلك
 الاجزاء دليلا لا على التزويل بالنسبة الى المتيقن
 وحده دون لوازمه فلا يقترب عليه الاحكامه للاحكام
 حيث لم يثبت ليرى الجعل اليها فنل رد لا تغفل والله اعلم
 قوا ودون ملزومه شرعا كان او غيره ودون ما هو ملازم
 به ملزوم ثالث ~~المثال~~ عدم ترتيب الملزوم مثل ما لو توضح
 غلبة تباريه مودة بين كونه ماء او بول فيحكم باستصحاب طهارة

الاعضاء

في بيان مثال الملزوم

بيان مثال
الملازم

الاعضاء وبقا والحدوث لكن لا يثبت ~~بما~~ ملزوم طهارة
 الاعضاء وهو كون المائع ماء واما مثال عدم ترتيب الارز الملازم
 فكم استصحاب طهارة الملاقى لاحد المستهين الملازم
 مع طهارة الملاقى منهما لعدم ملاقاته العباسه فقد بر
 قوله ولعل هذا هو المراد بما استهين على السنة اهل العصر من نفي
 الاصول المثبتة ~~الم~~ لا يخفى ان للاصل المثبتة اطلاقا في
 كلمات اهل العلم ~~بما~~ ويراد باثبات الماهية المتعينة
 في الشئ بالاصل في الشهات الحكيمة كما اذا شك في ان هذا الشئ
 المشكوك الجزئية هل هو جزء للصلوة بحيث تكون ماهية
 الصلوة عبارة عن مجموع ذلك الجزء وتلك الاجزاء ~~المعلومة~~
 او لا بل فيه عبارة عن خصوص المعلومة فالمشكوك لا يثبت اثبات
 عدم الجزئية بالاطلاقات والساور كن ذلك يستدل بالاصل
 فيقول الاصل عدم جزئية المشكوك الجزئية ويريد بذلك اثبات
 انحصار الماهية المتعينة بالمعلومة وبالجملة اثبات الماهية بالاصل
 تدعى بالاصل المثبت ولا يخفى عليك ان هذا النزاع
 غير مربوط بالنزاع المعروف في الشك في الشروط والاجزاء
 لان محط النزاع في تلك المسئلة في اثبات التكليف
 والاشتغال بانتيان المشكوك في الجزئية بالاحتياط على القول به
 وعدم الرجوع والبرر باصالة القدم لاثبات الماهية بالاصل فتأمل
~~ما~~ يطلق في ~~البيان~~ بعض المتفهم الثاني ما اطلق
 عليه بعضهم من الاصل لا يثبت الموضوع في الخارج مثل استصحاب

حيوة زيل وكوية الماء لا يثبت ان زيل حتى ولو الماء كرويهما
 احزان استهـب حيوة زيل ليس الا كما طهاره العظم فكان
 الطهاره لا يثبت ان العظم المردود من اجزاء الفم كذا لك
 استهـب حيوة زيل لا يثبت الموضوع وان زيل هي لان
 الاصل بالنسبة الى اثبات الموضوع مثبت لا يتوهم ان
 هذا الكلام هو كلام الفاء بعدم جية الاستهـب في الموضوع
 كما هو مصلك المحقق الخبارس لانه من فوم بان المنكر في ذلك
 لا يستهـب الموضوعات الخارجية رسا حتى لا يثبت الاثار
 الشرعية واما القائل بان استهـب الموضوع لا يثبت الموضوع
 في الخارج لان مثبت فهو يعترف باجزاء الاستهـب
 في الموضوعات الخارجية بالنسبة الى الاثار الشرعية
 الا ان لا يعترف بالنسبة الى اثبات الموضوع بالاصل
 قتله والثالث وهو المعروف والمنصور الذي ذكره
 المصنف واول من تفتن اليه الشيخ الاكبر الشيخ جعفر كاشف
 الظهار وتبعه ولده الاكبر الشيخ موسى بن صار ~~مستشرا~~
 ومتن ولا في زمانه الى زماننا من حيث صار من البطل هيات
 والسمات التي لا يقبل الدلائل خصوصا بعد ان كشف
 الشيخ المصنف قد ~~من~~ عن حقيقته حتى صار كالشمس في رابعة
 النهار ولم يعرف مخالف بين منه سو ما نقل عن الفاضل
 الدر بندي واما المتقدمين والشموس طين فلم يكن ذلك
 مصروف بينهم بعنوان مستقل ثم ربما يشعر كلام بعضهم
 بالقبول تارة وبالدرا وعنه لسنا نحتاج في ثباته الى احد

بعدم عدم

مساعدة القواعد ولان الاضرار قوم نظير ما هو المشهور في
 باب الرضا الخ وذلك مثل ما اذا ثبت اخوة امومة لرجل
 بالرضا فلا يحرم عليه اختها التي لم توضع من لبنه ولا عليها اخوه
 الا في لان الحكم معلق على عنوان الاخ لا اخ الاخ واخنت الاخوة
 الاخنت ~~مما~~ فكان ان تنزل الشارع ما يحرم بالارضاء منزلة ما
 يحرم بالنسبة انما هو في ذل العنوان فلا يشمل لازمه
 مثل اخ الاخ او اخنت الاخنت كذلك فيما نحن فيه ~~لا يشمل~~
 غير ~~الاصح~~ ومن هنا يعلم انه لا فرق في اي لا فرق في لازم المستهـب
 بين كونه ~~مستند~~ مستند مع المستهـب مصداقا ومختلفا مفعولا
 وبين كونه مغايرا له مصداقا ومفعولا مثال القول استهـب
 بقاء الكرية في الموضع عند الشك في كرية الماء الباقي بان يقال
 ان هذا الماء الذي في الموضع كان محصلا لعنوان الكرية ومصدقا
 لكل الكرية والاصل بقاء كذلك فيثبت اللازم وهو الحكم المتحد
 وجودا مع جزئي الكرية اذ لا يوجد الحكم الا في ضمن القرية
 ومثال الثاني كالتموا واثبات الحية بالنسبة الى الحيوة وكعدم
 المانع بالنسبة الى وجود شيء فامض قوم او قيل له عدمي او وجودي
 لا يخفى ان العبارة تحمل معان كثيرة يسبق الى اوهام اهل العصر
 كثير منها سطوي ذكرها مخافة الاطوار ونذكرها هو المراد منها
 بحسب التامل فيها فتقول الامثلة الثلاثة او لها مثال لاثبات
 القيد العدمي وذلك ان اللازم العادي لكون المقطوع نصين
 حين قطوعه حيوة بالقيـل لكن استهـب الحيرة لا يثبت عام
 الضيق ~~المعروف~~ ذلك اللازم بل القتل الذي هو قبل عدمي لم

قوله كان الاصل
 عدم وجوده
 وعدم ثبوت
 اثاره في اجزاء
 الاصل في
 المقام قائل
 اذا اريد
 اثبات عدم
 وجود الامر
 العكسي او العادي
 او الجعلي با
 الاصل بل لا
 حاجة الى
 الاصل في نفي
 ذلك قتال

[illegible]

٩٠

والاعمال ما ذكرنا هو الوجه في عمل جماعة من القدماء والمحدثين
 بالاصول المتكسرة لان الاصل في كونها من باب الظن
 السوي الذي مقتضاها تعميم وجه بالنسبة الى الوازم كقوله
 فهو على هذا يكون كاحدى الامارات الا انها ربه التي يثبت
 بها الوازم من دون فرق بين اقسامها ~~ان~~ ان هذا الوجه
 توجيه لا يرعى به حاجته حيث انه مقتضى للوطء ولا
 الالتواء بالوجه في جميع الموارد وفي الاقتصار على جملة منها كما هو
 المشاهد من كلمات العلماء قال فالاول في الجواب عن هذه
 المسئلة الموارد المذكورة في الرسالة هو ان يقال
 ان هذه المسئلة المذكورة على نوعين بين ما يتعلق بالادعوى
 والمدافعات وبين ما يتعلق بالاحكام اما الاول فمدفعات
 الاحكام السابقة ليس من جهة ترتيب احكام الواقع حتى يرد
 الاشكال على الاحكام بل من جهة ان مراعاتها يوجب
 تولد امر يكون ذلك الامر موضوعا للحكم الشرعي كالمندعي
 والمنكر وبالحكم هذه الغرور المتفق عليها خارجة عن محل
 البحث قد ذكرتم الاصل هنا لتبين المدعى من ~~المنكر~~ المنكر
 لانهم جعلوا ~~لك~~ موازين ~~من~~ من حالتها ان المدعى
 من يكون قومه على الفاعل للاصل والمنكر خلافه واما يتراءى
 خلافه في بعض ~~الحوادث~~ من تلك الغرور فليس مشقة
 الاختلاف في تحييد الاصول المتكسرة بل ذلك من جهة

المقدمة
 بيان في الحاشية
 وهو ان الوازم
 هو الذي لا يثبت
 به الاصل
 في الواقع
 والحقائق
 الجوهري بان لانه

لله اعلم

هذا هو الوجه في عمل جماعة من القدماء والمحدثين بالاصول المتكسرة لان الاصل في كونها من باب الظن السوي الذي مقتضاها تعميم وجه بالنسبة الى الوازم كقوله فهو على هذا يكون كاحدى الامارات الا انها ربه التي يثبت بها الوازم من دون فرق بين اقسامها ان هذا الوجه توجيه لا يرعى به حاجته حيث انه مقتضى للوطء ولا الالتواء بالوجه في جميع الموارد وفي الاقتصار على جملة منها كما هو المشاهد من كلمات العلماء قال فالاول في الجواب عن هذه المسئلة الموارد المذكورة في الرسالة هو ان يقال ان هذه المسئلة المذكورة على نوعين بين ما يتعلق بالادعوى والمدافعات وبين ما يتعلق بالاحكام اما الاول فمدفعات الاحكام السابقة ليس من جهة ترتيب احكام الواقع حتى يرد الاشكال على الاحكام بل من جهة ان مراعاتها يوجب تولد امر يكون ذلك الامر موضوعا للحكم الشرعي كالمندعي والمنكر وبالحكم هذه الغرور المتفق عليها خارجة عن محل البحث قد ذكرتم الاصل هنا لتبين المدعى من المنكر لانهم جعلوا لك موازين من حالتها ان المدعى من يكون قومه على الفاعل للاصل والمنكر خلافه واما يتراءى خلافه في بعض الحوادث من تلك الغرور فليس مشقة الاختلاف في تحييد الاصول المتكسرة بل ذلك من جهة

هذه الحواشي تكتب بعد حاشية قوله وقيل بوجه المرفوع في الهامش
 قوله ومما ذكره جماعة تبعاً للمحقق الخ لا يخفى ان استصحاب
 عدم الكرية قبل الملاقات انما يكون من الاصول المتينة
 اذا فرغ من المقضي للانفعال هو عنوان القلة في الماء
 لا نفس الملاقات ولا اذا فرغ من الملاقات مقتضية
 للانفعال ومنه وجودها وشك في وجود المانع عن
 الانفعال اعني الكرية فالاصل عدم الكرية ~~المتينة~~
 الرجوع الى اصاله عدم المانع وجود المانع لا يكون
 من الاصول المتينة في شيء ~~والظاهر~~ ان بناء المحقق و
 اقباء على ان المقضي للانفعال هي القلة لا الملاقات
 فقط ~~ولا يكون الاصل مثبتاً لما ذكره المحقق والظاهر~~
 ان نفس المضى الى ذلك ولذا ذكره المضى في هذا المقام
 فيترجمه ما ذكره المضى في نفع اصاله عدم الملاقات قبل
 الكرية ~~من الاصول المتينة على كل حال وهي~~
 كافية للاستشهاد على ما ذكره المضى واما اصاله عدم
 الكرية قبل الملاقات فقد عرفت انما لا تكون من الاصول
 المتينة الا على تقدير كون المقضي للانفعال هي القلة ولا
 فلا تكون مثبتة ولعله ~~لذا~~ ان المضى بالغ في المقام

هذه الحواشي تكتب بعد حاشية قوله وقيل بوجه المرفوع في الهامش
 قوله ومما ذكره جماعة تبعاً للمحقق الخ لا يخفى ان استصحاب
 عدم الكرية قبل الملاقات انما يكون من الاصول المتينة
 اذا فرغ من المقضي للانفعال هو عنوان القلة في الماء
 لا نفس الملاقات ولا اذا فرغ من الملاقات مقتضية
 للانفعال ومنه وجودها وشك في وجود المانع عن
 الانفعال اعني الكرية فالاصل عدم الكرية ~~المتينة~~
 الرجوع الى اصاله عدم المانع وجود المانع لا يكون
 من الاصول المتينة في شيء ~~والظاهر~~ ان بناء المحقق و
 اقباء على ان المقضي للانفعال هي القلة لا الملاقات
 فقط ~~ولا يكون الاصل مثبتاً لما ذكره المحقق والظاهر~~
 ان نفس المضى الى ذلك ولذا ذكره المضى في هذا المقام
 فيترجمه ما ذكره المضى في نفع اصاله عدم الملاقات قبل
 الكرية ~~من الاصول المتينة على كل حال وهي~~
 كافية للاستشهاد على ما ذكره المضى واما اصاله عدم
 الكرية قبل الملاقات فقد عرفت انما لا تكون من الاصول
 المتينة الا على تقدير كون المقضي للانفعال هي القلة ولا
 فلا تكون مثبتة ولعله ~~لذا~~ ان المضى بالغ في المقام

ما بينا المعتبرين من ان

لا يكون في الاصل

لا ان يكون نفس الواسطة حقيقة ~~صحيحة~~ ان حقا، الواسطة لا
تغير العلم الزكي حيث ان حقا، الواسطة ان كان عيانا يكون
موضوع الحكم نفس المستشهد فله ليس تعويلا على الاصل
المثبت وان لم يكن كذلك ~~فلا~~ فلو كان الواسطة حقيقة عرفا
لا عقلا ودقة لا يغيره ~~فلا~~ على حقيقة الاصل المثبت ~~فلا~~ ما عرفت
ذلك في غير ذلك ~~فلا~~ من ان المراد ببقاء الواسطة ان يكون

الحقا في الواسطة لا في الواسطة على ما فهم وقد
ثم ان البرهان على اعتبار الاصل المثبت في الواسطة

ايضا
ان

الحقيقة هو اطلاق الاخبار لصدق النقص ومن عاودنا
وعده عند ابقاء الحكم المفروض وادعاءه بحسب العرف ما فهم

من قولنا ان بعض الواسطة على الحقيقة بان ~~الحقا~~ والحقا
في الواسطة لا يصلح ان يكون ميزان لانه غير معلوم حتى

ما اوردته ايضا من
ان الحقا والجلال

عند العرف ~~فلا~~ لان جميع الامور التي يرجع فيها الى
العرف من هذا القبيل وكيف لا يكون معلوم وهو
امر يرجع الى افهامهم وانظارهم فكل مورد نزاعهم
يصلون الى الواسطة لا ثا ونفس المستشهد نقول
باعتبار ذلك ولا فلا فكيف لا يكون ميزانا فقلنا
توالت اذا استشهد بطوبى النفس من المتلاقيين ~~فلا~~ قبل هذا
الفرق على اطلاقه ثم للفرق بين المتلاقي الذي يكون رطبا جليا

وبين ان يكون رطباً طاهراً حيث انه في الاول شك في بقاء الرطوبة
 مع النطق بالملاقاة وحل لم يكن وجه العلم ~~ببطلان~~ بنجاسة الثوب
 الثوب الملاقاة لا بعد اثبات السراية نعم في الثاني لا يحتاج
 الى اثبات ذلك بل مجرد استصحاب الرطوبة يثبت بنجاسة
 الملاقاة لان كل رطب لاقى نجساً فهو نجس فيه ان ظاهر كلام
 المعنى في الاول بل حرم فيه فتدبر قوله ومنها اصابة عدم دخول
 هلال شوال في يوم اشرك المنيب للكون على يوم العيد ام يمكن
 المناقشة في هذا المقال بالواسطة لينة خفيفة لا تاقط بها بيننا
 ان المراد بحفظ الواسطة ان يعدل العرف احكام الواسطة احكاما
 للنس المستحب ولا اظن ان احد يقول ان احكام العيد
 احكاما لعدم انقضاء رمضان او لعدم دخول شوال
 منضافا الى تعدد الواسطة في الفرج الثاني من اثبات اخرية
 ذلك اليوم لشهر واولية هذه لاخر لترتب على الاصل
 احكام العيد والامور ~~فجر اصابة عدم النقصان~~ انقضاء
 رمضان لا يثبت اولية هذه لشهر وكلاهما اثران غير متوحد
 هن ولكن الانصاف ان الميزان المذكور ~~مميزان~~ ميزان منقبط
 الا انه قد يكون في بعض المواضع معلوم الحملات من الخارج
~~وهو خارج عن مورد الميزان فتدبر تدبير~~ تدبير تدبير
 قد اصفقوا الاحكام على العمل بها مع انها من
 الاصول المنيبة الواضحة الاول ما اذا كانت الواسطة عنواناً
 لما استحب وعبودته بحيث لو كان الاذن معنوياً

المورد الاول

امر
 في نقيب
 تابع
 في كريمة

بها ككون زوجها او موقوفاً عليه او من وراثة الى غير ذلك
 من العناوين العارضة على احوالها ابواب المقامات
 والاوقاف والنكاح والمناكحات مثلاً اذا نذر صوم ايام
 الخبيسي ما دام ولده حياً وشك حيوة او شك في بقاء
 من كان موقوفاً عليه او زوجها فان المستحب في امثال
 هذه المقامات ليس له اثر ~~في بطلان~~ شرعي
 يراد ترتبه عليه باستصحاب وانما الاثر الشرعي لما هو متحد
 معه من الصفوان الناشئ من الوقف والنكاح والتمكاح
 وغيرهما فانه يجب على زيد نفقة زوجته بما هو زوج
 لا بما هو هو وكل يجب اعطاء غيره من الموقوف عليه بما هو
 موقوف عليه ويجب صوم الخبيسي عند حيوة الولد بما هو
 متذرع له الصوم تاوام الحيوة فلا يجب الاستصحاب
 في اثبات ~~هذا الموضع~~ هذه الاثار الا على الاصل
 المنيب اذا عرفت ان نفيها قد ~~تعد~~ تعدد جميع من
 الاعلام المذكور عن هذا الاشكال في الوجوه التي ذكرت
 فلن عنه ما نقل من بعض الافاضل من ان الاحكام الشرعية
 في مجاري الاصول المقصود اثباتها او نفيها بالاصول اعم من الجعليات
 والا مضافات ~~هي~~ هي جنوة الولد مثلاً وان لم يترتب عليه من الزم
 بما هو وجوب الصوم لكنه بعد ان جعل مورد للنكاح بعد
 امضاء الشارع لياه يكون التأثير المزبور من الاثار الشرعية
 حقيقة واسباب الفروض من مقومات الموضوع والمغالطة

امر
 ان
 ان

المبرورة يمكن اجرائها في مضامين الاحكام الاعاد وراى الطرف
 الشرعي عدم افاونها للعلم مثلا اذا قام الخبر المعتبر على
 ترتيبه على موضوع قابل للاستصحاب كما ستراد وقت ~~العلم~~
 صلوة الكسوفين الى تمام الاجلاء فيقال ان وجوب
 التعبد بالصلوة بينه الاواء ليس من ~~العلم~~ الاثار الشرعية
 المترتبة على بقاء الكسوف عما هو بل على حصة
 تعلق الخبر حيث ان للطرف موضوعية فلا حكمه الفعلية
 المتغيرة فلا يمكن استصحابه لاثبات الاثر المبرور والا
 كان من الاصول المثبتة انتهى عما نقله بعض الافاضل ~~من~~
 عن قريبه ومنها ما اجاب بها بعض الافاضل المشفق على اللغات
 من ان الواسطة على ثلاثة اقسام خفية وجلية الا ان الجلية
 فسان قسم ينفيك تنزيها عن تنزيل ذيها عرفا وقسم لا ينفيك
 تنزيها عن تنزيل ~~فيها~~ ذيها عرفا وان امكن التفكير عقلا
~~وهذه المقامات المذكورة في الاشكال من قبيل الاجابة~~
~~والواسطة والواسطة فيها مقبولة بل هي ان دليل~~
 تنزيل المستصحب يدل على ~~تنزيل~~ تنزيل عال من هذا
 الاثر العقلي اى بواسطة لا وحده فيثبت عليه ~~في~~
 ما يثبت بواسطة من الاثار الشرعية الا ان تنزيل
 احد طرفي الاضافة يلازم عرفا لتنزيل الطريق ~~الشرعي~~
 الطرف الاخر فلو دل دليل على تنزيل زيد مثلا
 منزلة الابن لعمردل على تنزيل عمر منزلة ابيه و
 هذا الحوار كما كان من هذا القبيل انتهى كلامه ولا يخفى ما في

في
 الحرف
 من الاشكال

كلامه الى ابن

بيان وحالها
 الاول

كلامه الى ابن اما الاول ففيه ما لا يخفى من الخلط بين اتحاد الحكم
 الامضي الشرعي الذي لا كلام في ترتيبها على موضوعاتها
 عند اخذها ~~بالعلم~~ بالاستصحاب لبد هذه ان تعد
 انحاء طرق الاثبات من المجل والامضاء ~~بعض~~ بانحائها
 لا يورث تفاوتاً في الباب لانها كوشف عن القروض
 لان مقتضى موضوع بين الحياء والالتزامات كاللذات
 وشبهه وسائر القروض والابقاعات التي هي بانفسها ~~موضوعات~~
 موضوعات للاحكام الشرعية على اختلاف انحاء اثباتها
 لها الظاهر من المجل والامضاء كل ضرورة اختلاف
 احكامها في ذلك ولا يخفى ان ليس الالتزام فيها من انحاء
 اسباب عروض الاحكام لموضوعها قابل هو تمام الموضوع
 او ما به قوامه على حسب اختلاف الالتزامات كما لا يخفى
 وحيث تكون المصلحة الالعية الى الحكم فاعية به او بما يتقوم
 به لان الموضوع ما جعله المكلف موضوعاً لا التزامه كجوة
 الولد الذي جعل موضوعاً للالتزام للصدق بد رهم
 في كل يوم مثلا فحق وجوب ترتيب الوفاء بالصدق
~~على صاحب الحيوة هل يخص من توبط ما يلزم فداء~~
 المحذور وهذا فحاشا هذه الحجة من جريان الاشكال في مظهر
 مضامين الاحكام ايضا لا مجال له اصلا لموضوع بحسب
 لانها ليس الانفس الواقع ما هو واقع وليس
 لان ~~العلم~~ دليل اعنا رها الا الفاء احتمال
 اختلافه فيوجب ~~تغير~~ مضامين الطرق والاحكام

سورة الفاتحة
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
وآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

اذا كان التثنية وجودها واجباً وبالوكان التثنية من حاجية
الموجود فالظاهر ان السيرة والادماج في التثنية
الغرض على الغرض ~~فقد~~ نعم لو كان ذلك بعد
الغرض لزم ان لا يعتنى به لاجل قاعدة الغرض على التكاليف
فقد روي ان شاء الله ~~فقد~~ نعم لو كان ذلك بعد
قوله وقد عرفت حال الموضوع الجاري المبرور ان الاصل لا
يعدى في ترتيب التارة ~~فقد~~ نعم لا على القول باعتبار الاصل
المثبت من التثنية ~~فقد~~ نعم وذلك ان التثنية في معنى
هذه الاصل ليس موضوعاً للمعنى واقفاً الموضوع للمعنى هو
ما يلزم من عقول من العنوان اعني الموت عدم التثنية نعم لو كان
المعنى مرتباً على نفس المركب ~~فقد~~ نعم لا يابس
في اثباته جزمه بالاصل ~~فقد~~ نعم قد عرفت
بالسيرة على ان التثنية ~~فقد~~ نعم بين الموت وبين
قوله فلا يحكم بطهارة ثوب نجس وقع فيه في احد اليومين ~~فقد~~ نعم
يمكن ان يحكم بطهارته بناء على عدم اعتبار اتصال اليقين
بالتثنية بان يقال الاصل عدمه ووقع الثوب قبل التثنية
~~فقد~~ نعم في الما القليل فيلزمه الوقوع ~~فقد~~ نعم بعده
في زمان اكثره فيشكل بطهارته في الزمان الثاني
فبني على طهارته الى زمان القلة الثانية فتم قوله
وعلم التساقط مع ترتيب الاثر على كل واحد من الاصلين
فيه ان الجزم بالتعارض لا يستقيم على الاطلاق لان
بحر العلم الاجمالي وكون الاصلين ~~فقد~~ نعم صاحب اثر
التعبد من التثنية ~~فقد~~ نعم في التثنية ~~فقد~~ نعم في التثنية
يقول ~~فقد~~ نعم في التثنية ~~فقد~~ نعم في التثنية

في لزوم تحصيل الظن بعد مظهر واراد عليه بسيرة
لان اعتبار التثنية في باب القيد فلا يفسد فيه انظر
الذي هو الاصل في باب القيد وان كان الاصل لا يقع
يقول ضمنه الظن فيسبب في حقه ~~فقد~~ نعم في حقه
في حقه ~~فقد~~ نعم في حقه ~~فقد~~ نعم في حقه

من جهة اثبات تأخر الموت باحالة عدم موت المورث
كان ذكره المصنف منافياً ويحتمل ان يكون من جهة ايراد صفة
المتكسر كما سمعته سابقاً في توجيه عنكم ببعض الاصول
المثبتة كذا افاده بعض مشايخنا المحققين فتأمل

ان الذي يظهر من كلامه في هذه النسخة ان صورة الشك
في وحدة المعنى وتعدد معناه ~~التي هي صورة~~ ان مورده
مخصوص استصحاب الفقهري دون اصاله الخارج عكس
الفرض الثاني اعني صورته ما لو علم القدر وشك في مبدئه
حدوث الوضع المعلوم في زمان ما ~~فانه يظهر منه ان مورده~~
~~مخصوص~~ اصاله الخارج دون استصحاب الفقهري وقد ~~ظهر~~ عليه
نظر بعض مشايخنا في كلا الوجهين اما الاول فانه لا شك في اجراء
اصاله الخارج فيه ايضا لان هذا الاصل كما ~~قد بينا سابقا~~
ان يجرى في كل مورد علمنا حدوث حادث وشككنا في مبدئه حدوثه
والفرض المذكور من هذا القبيل ~~فانه~~ ضرورة ان وضع
صفة الامر مثلا للوجوب من الحوادث وعلمنا بحدوثه
وشككنا في مبدئه حدوثه وان في زمان الشارع او زماننا
فمقتضى الاصل المذكور نفى حدوثه في الزمان المذكور
وهو زمان الشارع غاية الامر انه مستلزم للحادث
الاحرز وهو حدوث النقل وح فان بيننا على العمل بالا
بالاصول المثبتة في الاصول اللفظية فلا شك في العمل
بل لاصل المذكور لاننا نفعل في مقبضه وهو حدوث المعنى
في زمان الشارع دون لازمه الذي هو لزوم النقل
وان بيننا على العمل بهما بينهما كما تدعي ان العمل
بهما بينهما اجماعي وح فلا بد من العمل بالاصل المذكور
في مقبضه في لازمه سق ولا زمة الحكم بحدوث النقل في

الوجه الاول
من التفسير

لزم الزم الامر بالاجازة كما لا يخفى

الفرض

الفرض المذكور ويعارضه اصاله عدم النقل الذي
نفى النقل ولا وجه للعمل باصاله عدم النقل ونقد عليه على
اصاله الخارج اذا ادعي الحكمه وكون الشك في النقل
سبب عن الشك في وضع اللفظ فانه ثبت باصاله عدم
النقل وضع اللفظ للمعنى المتعارف في زماننا كالوجوب
في الفرض المذكور بناء على الالتزام بالاصل المثبت
ضروره ان وضع صفة الامر للوجوب من لوازم عدم النقل
فيهما كما لا يخفى لكن التسبب والحكمه في عمل المنع بل
الشك في النقل من المقدمات للشك في الوضع من غير ان
يكون مسببا عنه الثاني ان ما ذكره من كونه مورد الاصاله
الخارج دون الاستصحاب الفقهري فهو سليم اذا كان الوضع
الثاني الذي جعل به حصل به التعدد من العرف الخاص
كعرف الشارع وعرف اهل العرف والسخو اما اذا كان الوضع
الثاني من العرف العام وشككنا في مبدئه حصوله كلفه
الدائم الموضوع لفظه لعل ما يدعي على وجه الرض لم يحصل
لم في العرف العام وضع ثانوي لمخصوص ذات القوام
الاربعة فالمشهور في عدم تقديم العرف العام وحمل خطابات
الشرع عليه ويجوز ان يثبت ذلك المعنى لم الثابت في عرف
العام في زمان صدور الخطاب وهذا معنى استصحاب
الفقهري وينسكون عليه بعض الوجوه المذكورة في
علمنا وهذا هو المسئلة المستلزم المتعارف
العرف واللفظ وان كان يظهر من بعض الحكم بحدوث النقل

الوجه الثاني
من التفسير

فك باصالة الفاعل الا ان المشهور على تقديم العرف
 ملازم للملك يكون من القرض مورد ~~الاستصحاب~~
 لا صالة الفاعل فظهر ما ذكرنا ان استصحاب التفسير
 غير جار في هذه الشق الاول وانما يجري في قسم
 من اقسام الشق الثاني ~~وهو ان يكون~~ فظهر
 قوله فالقطع ببقاء صحة تلك الاجزاء لا ينفذ في تحقق الكل
 بل ضعف من الشك فضلا عن استصحاب ~~من استصحاب~~
 الصحة الى قول ثبوت الصحة بل يكون مراد ~~من~~ لا اثر
 العمل على ان ~~الاستصحاب~~ تقع صحة الا انها لا يمكن بغيرها
 تامنا لا بعد الاثبات بالجزء الاخر ~~فظهر~~ نظير الاجازة
 في البيع الفضولي بناء على الكشف فاذا جاء المكلف
 بالجزء الاخر كلف عن صحة جميع الاجزاء صابقا و
 قد تكون موقوفة على الاقامة معها ان ~~الاستصحاب~~ المتي بها
 لا تقع صحة بل صحتها موقوفة على الاقامة فاذا اتم المكلف
 صادت الاجزاء صحيحة نظير الاجازة في البيع الفضولي
 بناء على النقل وعلى هذا بين القيد بين ملازم
 للاستصحاب الصحة لعدم الثمرة في الاول يعني انه
 مثبت ولعدم الحالة السابقة في الثاني هو هذا صور
 اخر الاول ما اذا فرض ان وجود المانع او احكامه
 لا يضر في الاجزاء السابقة لكن يشك فانه
 لا يضر في الاجزاء السابقة بل يضر في الاول ~~فانه~~



بيان مورد
 معنى الصورة
 ميري بقاء الصحة

الاولى
 الصورة

لو شك في الصحة
 فظهر وجوب اثنائه
 هذا بناء على ان المراد من
 الصحة موافقة الامر
 او ترتيب الامور
 كما ورد بها

لزم ان يكون الامر بالاجزاء لا بالكل

من اتمام الاجزاء السابقة ~~او~~ الثانية ان يكون المانع بحيث
 يضر الاجزاء السابقة بمعنى انه اذا وجد يلغيها ويقتطعها
 عن الاعتبار وان كان المكلف قد امتثل الامر ~~بالا~~
 ان هن المانع بعد ~~من~~ جميعه يلغيها في اثنائها ثانيا
 نظير الامثلة مثال في المقدمة الغير الموصلة بناء على حصول
 الامثلة بالامر المقدم ~~في~~ وان لم تكن موصلة ~~للمطلوب~~
 كاذاب اليه المنة في علمه لكن بعد موقوفة على ~~الصحة~~
 فاذا جاء المانع من الاتصال فقد امتثل الامر
 المقدم الا انه بعد مجيء هن المانع ~~صا~~ يلغو امتثالك
 الاول ويجب عليك الاثبات ثانيا والفرق بين
 الصورة الاولى وهذه الصورة ان المانع في الاولى
 لم يضر في الاجزاء السابقة بل كان مما يضر في الالية
 معنا انه يمنع من انظماها الى السابقة واما هذه
 الصورة ~~دعني~~ الثانية فان المانع مما يضر في الاجزاء
 السابقة الصورة الثالثة ان يكون المانع ما
 يضر في السابقة واللاحقة معهما اذا ~~عرفت~~
~~في~~ هذه الصور فعلم ان الذي يضر في المنة
 هذه الصور في خصوص الصورة الاولى لا غير وقد
 عرفت التصوير المذكور فلا تفعل هن ولا تكال
 من اجراء الاستصحاب في الصور الثلاثة لا

الثاني
الصورة

بيان ان
 في الصورة

في الصورة الاولى مثبتة فلا شرة به ومن هنا
 يعلم ما في كلام المنع من انكار اجزاء الاستصحاب في
 هذه الصورة راسا واما الصورة الثانية فانه
 جازا مثبتت واما الصورة الثالثة فانه جازا لا
 انه مثبت وهذه الصورة كلها على كذا التقديرين
 المارين من الوجه **فما يظهر من المنع من انكار**
الاستصحاب **فلم يعلم وجهه** فتم في تقدير يكون
 من جهة عروض ما ينقطع معه الصلة الانصالية المستترة في الصلوات
 فيكون حاصل ما افاده ان اذا كان الشك في النساد من جهة
 وجود ما **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب الوجه فيه
 وان كان من جهة ما يحتل القاطع **فلم يعلم وجهه** فتم في تقدير يكون
 اما لو كان الشك من جهة المنع قد عرفت انه في بعض الصور
 في بعض الحالات ليس مثبتا **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب
 في الاولى والثالثة مثبت واما الثانية فليس مثبتا كالتقدم واما ان
 كان الشك في النساد من جهة القاطع فيمكن ان يقال انه لا يجري
 الاستصحاب الوجه **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب ان الصلة الانصالية تكون
 احدى الاجزاء المأمور به لانها امر انتماعي **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب
 بل هي شئ وسط ما سور به وراء الاجزاء فاذا شك فيها لا يمكن
 تم اثباتها بالاصل ولا عني بقاها على القابلية لان
 الاستصحاب لا يثبت وجودها والمسمى العربي فيها **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب
 ونظير ما شك في الكرية قياس ما الفارق فالواسط جلية
 نعم لو كانت امر اعتبارا **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب
 بل ينبغي ان يقال **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب ان الصلة الانصالية تكون
 احدى الاجزاء المأمور به لانها امر انتماعي **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب

لزوم ان لا يكون الاستصحاب جازا لا محققا

هذا مضافا الى ان الاتصال لا استمرار ليس من الاحكام الشرعية التي تقبل الجدل
 بنفسها وليست مما يترتب عليها حكم شرعي لان حصول الامتناع
 والبرائة عن عمدة التكليف والموافقة من الاحكام العقلية لوجود المأمور
 على وجهه نعم لو
 لو قلنا ان القاطع عبارة عما يرتفع به ما حدث في البين من اثر الوجود
 الجزاء لوجوده **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب بان يستكشف من التعبد
 بالقاطع ان الجزء من اجزاء المركب اثر يؤثره ه بان يكون كل
 جزء منها يؤثر مرتبة من القرب وكان واقع بين الاجزاء من بلا
فما يظهر من المنع من انكار الاستصحاب واما الصلة الانصالية فانه
 فاستصحاب الوجه عند ذلك جاز ملا مسمى اصلا لان
 الانصاف ان القاطع **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب معنى بشكل استثنائه
 من التعبد بانه نعم **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب ان بعض الافاض قال لو كان
 القاطع رافعا لا اثر الاجزاء اللاحقة **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب بحيث لا يؤثر
 الجزاء اللاحق **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب مع القاطع اثره الذي يؤثر به وانه
 جازا **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب صحتها على نحو التعليق وفيه ما لا يخفى
 هل ذلك انكر بعض شايخنا اجزاء اصالة الوجه في المنع
 والقاطع متساوية بما ذكره المنع في المنع **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب وقد
 سمعت بطلان في بعض صور القسم الاول اعني المنع **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب
 وينبغي ان الموضوع في هذا المنع هو الفعل البصر لا محالة والوجود في بيان ان
 الشك في الوجه **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب ان يكون ما وقع فيه فالوجه
 الشك بوجوب البطلان في الواقع ورفع اليد عن العمل ليس
 قطعيا بل انقطاعا فلم يثبت في الزمان الا حق موضوع
 القطع **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب بالحرمة هذا مضافا الى ان حرمة
 القطع ووجوب المنع ليس بينهما دلالة على البطلان اصلا

استصحاب
 بيان اجزاء
 التعليق في القاطع
 وما فيه

حكمة
 من
 بيان
 التعليق
 حكمة القطع

الاستصحاب
 ودلالة عليه

بل ينبغي ان يقال **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب ان الصلة الانصالية تكون
 احدى الاجزاء المأمور به لانها امر انتماعي **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب
 بل هي شئ وسط ما سور به وراء الاجزاء فاذا شك فيها لا يمكن
 تم اثباتها بالاصل ولا عني بقاها على القابلية لان
 الاستصحاب لا يثبت وجودها والمسمى العربي فيها **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب
 ونظير ما شك في الكرية قياس ما الفارق فالواسط جلية
 نعم لو كانت امر اعتبارا **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب
 بل ينبغي ان يقال **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب ان الصلة الانصالية تكون
 احدى الاجزاء المأمور به لانها امر انتماعي **فما يظهر من المنع من انكار** الاستصحاب

او يمكن القول بوجوب الاتمام وحرمة القطع من جهة الاصل
وعدم العلم بجهة الشك في الجزية وعدم اتيان الشك
مع ان مقتضى الاصل اتيانه ولا ينافي ذلك كالا يخفى
على ان العلم بجهة الشك من اثار الشريعة القطع وهو
العلم الذي من اثاره العلم بالاصل ويرد عليه ان
لا يعلم ~~العلم~~ العلم بهن بين الاصلين ~~بما لا~~
لا يعلم فكيف وقد رتب على الاتمام فان قلت غاية
الامر ~~تسوية~~ نفس القدر عليه ~~فبما لا~~ فيترتب عليه
وجوب الاتمام قلت ما اريد ترتيبه بالاحصاء
من الحكم بوجوب الاتمام عليه لا يجوز ايضا الا بعد
تمكث من ~~العلم~~ الاتمام وذلك لعدم تفاوت
في اعتبار التمكن في ~~العلم~~ الخطأ بين الا الواقعي
والظاهر كالا يخفى والمفروض عدم احراز التمكن
من الاتمام فيجب عليه واقعا وظاهرا فافهم كذا افاده
بعض الافاضل فان رجوع الى ما ذناه اولاً من تقرير
روايتهم ~~مفرو~~ الا فلا يخلو من اشكال فتدبر وانضم
ثم بعد ما عرفت من عدم ~~العلم~~ اصل يقتضي حرمة
القطع في بعض الصور حتى ~~يصلح~~ يصلح العمل فما

بیان روایات

بسم الله الرحمن الرحيم

لزم اني عند الاصل الجاني لا لا محقق ضرر

151

الخاص بالكلف في مقام العمل فهل يتم العمل ويعيد ثانياً
او يقطع العمل ويستأنف ~~العمل~~ ذهب الى كل من
والصحة الى الثاني على ما يظهر من كلامه في رسالته اصل البراءة
لايه مقتضى الاحتياط في نية الوجه ومراعاة ما اولى من
الاول الذي هو مقتضى الاحتياط وحرمة القطع ووجه
الاولوية ان لمن الشك في الثاني في الكلف لان
المسئلة تدبر في اول الكتاب على وجوب الجزم في النية وما
ذكرنا ظهر ~~في~~ ما اوردته بعض مشايخنا على ان
من ان ليس شك في الكلف بل هو شك في ~~العمل~~
الكلف قد علمت ان مبني على وجوب الجزم في النية لكن هل
المورد عقل عن ما ذكره المسئلة في اول الكتاب فلا تغفل
قوله ذلك ~~العمل~~ بما عداها من العمومات المتضمنة للصحة
لا يخفى ان ليس في مقام عمومات يمكن التسليم على
على اقتضاء الصحة عند الشك ولم يدل كره في البراءة
شئ غير الالية وهي ولا تبطوئ اللهم الا ان يكون مراده
انه لو شك احد باطلاق اقيموا الصلوة بناء على كون
العبادات اعم من وجوبه للاسم والله اعلم ~~في~~
تتيمم نفي في المقام شئ يخفى ذكره وهو ان لا شك
ولا ريب في اجراء احصائه لعدم في ما اعتبر عليه في
سواء كان على هو الجزم او الشرطية اهم ان يكون الشك

و قد تعرضنا اليه في مسئلة
الملك في السطرطه لتفصيل
المقام فيما علقناه عليها
فراجع ص

بیان اجزاء احادیث

سابقہ

التعريف الشارح
 ان يكون في الموضوعات
 الخارجية او اللغوية او الوجودية

في الموضوع او في الحكم وسواء كان الشرط معتبرا في الفعل او في الفاعل او في بعض المتعلقات من المكان واللباس الا انه لو كان في الفعل لا مجال للاصل فيه حيث لا حالة سابقة له لان وجود الشرط اما هو مقرون به او غير مقرون اما يخص المتعلقا فقد تكون ما ليس له حالة سابقة وقد يكون ما له حالة سابقة كالوئام ان متصف بما اعتبر اتصافه به كالانطواء في اللباس والمجد مثلا فيستلزم ما له من الحالة السابقة واما ما كان معتبرا في الفاعل فالغالب له حالة سابقة كالواو اعتبر عدم كونه المصلي لا بقاء للحرير مثلا فان شك في كونه لباسا لم يرتبه فيستلزم ما له من الحالة السابقة على لسانه فيكون متعلقا

تكون الموضوعات المتعلقات ظاهرة في خلاف ان يكون الموضوعات نفس الموضوعات الموضوعات اللغوية التي تخصها لا استصحاب الوجودي ولكن لا يخفى في المراد الاصول التي يكون مجزاها اللغات ومدايل الكتاب والسنة اعم من الوجودي والعدمي واعلم ان يكون منشاء اجزاء الاصول منها تعيين المراد او الوضع او كليهما وتحقيق المقام ان الاصول التي يكون مصبها اللغات لا على ثلاثة انما الاول ان يكون المراد من اعماله تعيين المراد من اللفظ كضالة الحقيقة واجمال الصيغ

ما هو الملازم للوجود اللغوي موضوع هذا في خبر جميع الاقوال في جهة الاستفهام واما في التفسيرات فيها بيان على اعتبار من باب اعتبار الاصول لعدم كمالها على ان

لزم ان يكون الاصل في اللفظ

في بيان اشكال بعض الثاني على اجزاء الاصول على الخواص والحق سبحانه

ولا اعتدوا بخلود بعض ما نحن المحققين في منصوص الخبر الثاني بدعوى منع التكرار انباء العقل فيه ولا يصح وضوح بناهم على ذلك حتى قيل ان الاصول لا يصدق في الاصل الخارجية في اللغات ليست باسما بل هي قواعد بين عليها اهل اللغات والمحاورات والمختصر واستمرت سيرتهم على ذلك ومن هنا اور بعضهم على المض ان ذكرها في المقام لا يعرف وجهه وفيه انه لم يرد ذلك بل يرى كونها من الاسماء لا من القواعد لا يقال لئلا انه يربها من الاسماء ولكن دليل اعتبارها عند الكل هي السيرة واصطلاح اهل المحاورات لا ان يتدلوا على ما ذكر فلما انه يريد اجزاها فيما اذا فرض هناك حكم شرعي مرتب على بناء موضوع شرعي بلا واسطة الاحكام من وضع المصنف في كيفية تحصيل الاصول وانما هي من باب التفسير الشرعي او الخفي مقيد او مطلوعا في بيان موكول الى محل وما في اصل الحكم فلا اعرف فيه خلافا بين ما سمعته من بعض علماء المشايخ

تكون وما الشرعية الاعتقاد واما اي التي يكون العوض منها انفسا دون العقل ~~والا~~ قد يقال انه مرادنا لليقين او يقال ان اليقين من مرادنا او يقال انه من الافعال الاختيارية احتمالات بل المقام كما هو مروي في علمه وعلى جملة تلك تقاوير فهو على نوعين منهم ما لا يصدق فيه التلك كما لمزيد واما

في بيان اشكال بعض الثاني على اجزاء الاصول على الخواص والحق سبحانه

والا طلاق

ان المناظر الناضل المتجر السند السند السند السند
مع يهودى في ذل الكتل وان السيد اخيه والزعمه براهين
واصح الا ان اليهودى لم يرضى بما احاب به عن الاستصحاب
الذى عليه به لعمري واورد على جوابه ما ذكر المسئلة في
ذيل الجواب لم لا يحق ان لا يكون الجواب

لزم ان لا يكون الجواب

ومن المسلم بينهما ان لا يبطل لولا هذه الدين ^{المطالب}
بالبنية على البطلان فلا تفعل قوله منها ما علمي عن بعض فضلا المناظرين
~~الخط~~ لا يحق ان هذا الجواب لا يليق
بالثبات وانما هو صحيح في حق مدعى العلم ببنوة النبي الاحق
وانما ارادهم رد قول المدعى للسابق بان القدر
المعلوم من بنوة السابق انما هو هذا قدره قوله
وهذا الجواب بطلا هو عند من لم يقول على وجه الجواب
بان يق ان الشخص الخاص وان كان نبيا بالقطع
الا ان معنى نبوته مفيد بالتالي وان هو صوبتها عما
ميتها عند مجي بنينا فمفعول هذا القدر المحطوم العلم
من النبوة هذا الذي لا يمكن اجراء الاستصحاب منه
وهذا نظير ما لو اعترف ذو اليد بكون الملك للمدعى
حتى السابق الا انه يعرفه ~~بملكه~~ عليه خاصة تنفي
الاتصال الى ذو اليد ~~بملكه~~ فانه لا يمكن
ان يوحده ~~بملكه~~ باقراره ويجعل مدعيه لان
الذي اقرب معنى لا يقبل ~~بملكه~~ الاستصحاب
وكونه ~~بملكه~~ للمدعى الا ان نعم لو اعترف
بالملكية المطلقة وادعى الاتصال كان عليه الاثبات
والحاصل انه يعرف بنوة خاصة لا تنفي ~~بملكه~~
الاستصحاب فانهم قوله وقد اوضحنا مسأله عيال من قبله عليه
من عند وجه التعارض بين استصحاب وجوده الثاني وعند من الثابت

من الارل

مع انه يمكن ان يقع ان ما نحن فيه من قبيل القسم الذي حكم
فيه استحباب عدم الواقع فان القسم وان كان في الواقع
من قبيل التخييل الا انه في الظاهر مما يحتاج الى
الواقع فبعد تفارص الاستصحاب بين يرجع الى اصاله
عدم الواقع نواجه ظواه يظهر لك صدق ما ذكرنا

فمن دون الاول اذ الكلي لا يمكن استحبابه ان يمكن ان يقع
ان ما نحن فيه ليس من استحباب الكلي بل من قبيل استحباب
الصور المفردة او المفروض ان الثابت اذا هو نبوة
شخص خاص بنبوة خاص وانما ذلك في مقامها وعدمه
نقد من قبيل ما لو علم ان في الدار زيت ولكن شك
في مقدار استعماله للبقاء وانه من طول العمر او
قصيره ونحن وان لم نفوز الاستصحاب والكلي لكن
نكتبه في مثل العام فلا نقول ~~في مثل العام~~

~~في مثل العام~~ فلو لان عدم التخييل
مطابق للاصل الى هذا اليراد اورد عليه صاحب
الفصول ايضا ويمكن دفعه عن بامكان ان يقع ان
ما نحن فيه ليس من قبيل ما لو ثبت لفظ مطلق
وذلك في تقيده حتى يقع الاصل عدم التخييل
ويثبت الاطلاق بل الاسراري بين ان يكون نبوة
خاص ~~على شرط~~ ~~او مطلق~~ مطلقا والتعبير بـ
محدده او مطلقا

بالمحدده

نوع اخرى الا انما يبارك له لا يخلو صوم

قولنا ان يربط بقرينة ما ذكره بعد ذلك انه لا شك ان
المؤمنين في توجيه كلامه لم هو صريح بذلك وبمنه
اوردوا المعنى بانهم ينفى عليه التكاليف احدى ان ما ذكره
سحق باعتبارها من باب الغلبة وحصول الغنى بها وهذا
عند من يرى انحصار دليل الاستصحاب بالطعن وهو لا يرى
ذلك كما هو صريح لكلا في اول القانون بل يرى ان الجملة
من باب الاخبار ومع مثل صورة عدم حصول الغنى بقاء
الحالة الى ان يتم ثابته ان بعد التخييل الاستصحاب من باب
الطعن اي كيف لا يجوز اصاله عدم الغنى لا يثبت كون
ما ورد مطلقا فان الاصل المثلث لا يثبت بقاء عليه
الاستصحاب من باب الطعن فاصل قوله بل قد يكون ذلك لثبوت
الاولى منع الغلبة المدعات والا فهو لا يقره الالتزام بالحق فيه
~~في مثل العام~~ اما ثانيا فلا شك في رتب الحكم انها حسب ظاهر دليله
اعلم ان ذلك في الحكم في ارتضاع الحكم ناره حتى يكون بالنسبة
واخر بغيره ككذلك كما اذا شك في ارتفاع الظاهر بخلاف
الذي او ما يجرى في غير السبلين وهما ذلك والذي لورده المصنف
ما رجعه الى ذلك في مقدار الاستعداد انما يثبت في صورة ان
الاول دون الثاني على انه يمكن ان يقال في ان المداد بالواقع
في كلامه ليس المعنى الذي ذكره المصنف اعني ما هو في النسخ
حتى يرد عليه ما ذكره بل ما هو اعني من ذلك فاصل

قوله وثالثا فلا ما ذكر من حصول ^{الظن} العلم او رده على
 انه لو كان ادعاء الظهور في الاستمرار من نفس الكلام
 توجب عليه ما ذكره المصنف لكنه ادعى حصول الظن بذلك
 من الفقيه لان الكلام فهو ظن متعلق بطلبه بالحكم الواقعي
 فنحصل من الفقيه كالموطن بناء على صريح ~~المصنف~~
 الخارجي نعم الايراد عليه بان الاعتماد على هذا
 الظن خروج عن الاعتماد على الاستصحاب كلام من
 وقد اوردته المصنف عليه فيما يأتي لا يقتضي ان الكلام ناشئ من
 عدم الدوام في موارد حصول الظن من الفقيه فعلم
 ان الذي ~~لا دخل له~~ لا دخل له بالظن اللفظي هو الظن
 الحاصل ببناء الحكم الواقعي من ملاحظة ~~الظن~~
 الفقيه في الاحكام الصادرة من المولى او من ~~الظن~~
~~الظن~~ اما التي هي متعلقة بالظن اللفظي فانفتحت الحاصل
 بارادة الحكم المتكلم من ~~الظن~~ لفظ المطلق الاطلاق
 والدوام من جهة ملاحظة عليه الارادة والا بالذات
 وان تعلق بالحكم ثانيا وبالعرض ~~والصحة~~ وكلام الذي رده
 صريح بالثاني ولذا اورد عليه المصنف نعم يتكلم على المصنف
 انه قد سبق في علم ان الظن المطلق المتعلق بالمراد لا دليل
 عليه يستدل على اعتباره وانما المعبر هو الحاصل من نفس
 اللفظ بالمراد ولو بالقرائن والتمام ليس منه فلا يكون
 دليل اجتهاد من عنده قلت هذا الكلام من المصنف ~~صلى~~

لزوم ان الظن بالمراد لا لا يقتضي

من المصنف علم من ان الميرزا والشهيد من اخبار الفقيه بالمراد
 وان هذا الظن لا دخل له بالاستصحاب على كل حال تبين
~~ان~~ الاستمرار ~~في~~ ~~المراد~~ ان يقول او لا ينبغي
 الاطلاق في ادلة البرهان بعد العلم بنسب ~~المراد~~
 في حصول الظن بالاستمرار في الزود المستند بعد العلم
 بنسب ~~المراد~~ البنوات وثانيا لا مانع من التوك بالتمسك
 في اغلب البنوات فانه قد علمنا من الاستصحاب ~~المراد~~
 ان كل بنوي محدودة بنونه ~~المراد~~ على الاثر
 كالمطلق في القوان من قول عيسى بالنسبة الى بنيانهم ~~منه~~
 وقد ~~المراد~~ بعض الاقاصم ولقد اصاب بعض
 الافاضل في فهم كلام الميرزا ~~المراد~~ وهو ان
 مراده ~~المراد~~ من التحديد المانع من التحديد
 بالمراد اغلب البنوات ~~المراد~~ التحديد بحسب
 الواقع لا التحديد التظاهر بمعنى كون ادلتها
 عدوه فاذا ان يقول بعد ثبوت التحديد
 في اغلب البنوات بحسب الواقع لا ينبغي ادلتها
 في حصول الظن بالاستمرار منها بالنسبة الى الزود
 المنكوك حيث ان حصول الظن منها كان مستندا
 الى العلم بالارادة الاستمرار منها من الخارج
 فاذا علم خلافه فكيف يعقل حصول الظن منها تبين

المستحضر صح

اسماء

نزوم المنيك الا لسانه بانه لا يحفظ صدره

بالمعنى انه يمكن ان يكون بعبارة لم يكن اجراء الاصل فيه
اذ كان له بعض به بقوله انت شي الى زمان كذا عني ان يكون
تفسيره هكذا بمقتضى الزمان كذا فالامر الذي يمكن
اجراء الاصل فيه غير ثابت فهو كما لو دار الامر بين ان
يتم بكون التغير اعتق ~~وهو~~ زيدا او اعتق رقبته بان
يكون الملاحظ في الدليل والحكمة خصوصية الفرد دون
نور اعتق رقبته مؤمنه حتى عني نفى القيد بالاصل
~~فلا يلزم من ظهورهم ان يدل على ظهور اولها~~
لا عني ان مجرد الادعاء لا يثبت فعلى الجنب اثبات كونها
ظاهره في الاستمرار ثم قولوا بصدق الاستقراء فيه
في لان المفروض ان الاستقراء يغلب العكس ثم او يجوز الاستقراء في الاول
ولا يمكن ان يقال لا يمنع ظهور الدليل في
الاستقراء مع كون الكلبة على خلاف غاية الامعان افادته
ان الظن النوعي ومع كون الظن الشخصي
على خلاف لوجه التمسك به على بعض القولين
في بل الوريل وريث كونه هو الامر في الغالب والافضل
الاخصافي ان لا فرق بين الصورتين وان في مثل
المقام ايضاً الظن حقيقه بالاغلب وحكم بان من
المرجح الافراد الفعليه واما با صالة عدم غيره
فلا يثبت انه من الغادر الا بالاصل المثبت فتدبر
مؤلف بما يورد عليه ان الكفاي لا يسلم ان قول الظاهر

انما هو كلام صاحب القوانين ان جعل البشارة
 من جملة احكام شرع سوى وتحيل ان نسخها باستصحاب
 الاحكام قلن اورد عليه المورد فابراره على ظاهر
 هو كلامه وارد وجواب المصنف مبنى على ترجيح المراد
 بادخال البشارة في السنة وكونها قيد لها وكون
 الاحكام تابعة للسنة في الاطلاق والامثال وهو توجيه
 وجيه لا تعقل قوله ويمكن توجيه كلامه بان المراد ان
 قد يمنع من التوجيه بل يمكن توجيه كلامه على خلاف
 مضان الى انه قد يمنع من اقصاء التبعيد مزية
 الامثال الى اطلاق ادلة الاحكام بل قد يجعل
 الاطلاق فيها المقضي لحصول الظن بالوقوع ~~وهو~~
 والاسم روحا للظن بالنسبة الى السنة قبل قوله لان العلم
 على تقدير جوازها غير جائز لا بعد الفحص اعلم ان هذا الوجه الثاني
 اخبره المصنف في النص لا يتم في التمسك بالاصول
 والظاهر انه غير قابل لنا فشرع المقتضى الثانية المبيحة لعدم
 وجود القاصد في الاصول مطبقا قد يناقش فيها وتبين الحكم
 بنسبته لوجوده في سائر النسخ في اصول الدين ~~وهو~~
 لكن الانصاف ان الجواب لان الحكم المبيح انما هو في بلاد الاسلام
 الذي للمعصية ~~فمن~~ حسن معتمده فغير ان الاستصحاب ليس
 دليل اسكانيا ايم ظاهرا اعتبار الدليل الملزم بالتحقق والسنة
 عند من اريد الزامه ~~فمن~~ يلزم به وليس شرط هنا تحقيق

في الاستصحاب

هذه

لزم ان يكون الاستصحاب في بلاد الاسلام

الاستصحاب

في الاستصحاب لان موضوعه الشرع ولما بنا كين لم فاطعن بنسخ
 والالزام بالموضوع اعني الثالث غالا معنى له لانه من الوجها بنات
 واورده عليه بعدم اعتبار هذا الشرط اعني كون الدليل الملزم ان
 يكون ما يقرب اليه الحكم والا لشد باب الخصائصات مثل قوله الثاني

اعتبار الاستصحاب ان كان من باب الاستصحاب بل يقع الاستصحاب لانه لو سلم انه في المورد الاخبارية
 كون الدليل ملما لاجل ان يكون موضوعه الشرع على وجه اعتبار
 اقرار المصنف بالدليل ومقتضى نقل الكلي الاستدلال به للاول
 بل قد يعمى بان مقتضى بيان الوجه في ذلك مقتضى المقتضى
 لو ثبت ذلك من تركه من امكن التمسك به ~~فمن~~ ان هذا
 يستلزم الدور لا لتوقف اثبات عدم موضوعية الاستصحاب ويزيد
 على الاستصحاب واعتباره موثوق علم اثبات عدم موضوعية الاستصحاب
 نعم اصالة عدم التمسك لا لتوقف على اثبات اعتبار الاستصحاب
 اذا قلنا باعتبارها من باب انها من الاصول العقلية المقتضى
 للظن ولو النوعي لكن المصنف حين لا يبرر ذلك ~~فمن~~ ان هذا
 هو وانما هو حرجي على محل الكلام ~~فمن~~ قوله وان كان من باب الظن
 فقد عرفت انه قد يورده عليه بان قد تقدم منه في مقام المورد على
 القائلين باعتبار الاستصحاب من باب الظن تسليم حصول الظن
~~فمن~~ اذا قلنا في شبه الحكم الكلي ~~فمن~~ ~~فمن~~
 ذلك كلامه هناك وشرع حكم من الاحكام في التزوية المعتبرة
 وهذا الحكم وهذا التمسك في شبه اصل التزوية ولا يخفى
 هنا حصول القلب المعلوم اتفانها هذا ~~فمن~~

انما هو كلام صاحب القوانين ان جعل البشارة
 من جملة احكام شرع سوى وتحيل ان نسخها باستصحاب
 الاحكام قلن اورد عليه المورد فابراره على ظاهر
 هو كلامه وارد وجواب المصنف مبنى على ترجيح المراد
 بادخال البشارة في السنة وكونها قيد لها وكون
 الاحكام تابعة للسنة في الاطلاق والامثال وهو توجيه
 وجيه لا تعقل قوله ويمكن توجيه كلامه بان المراد ان
 قد يمنع من التوجيه بل يمكن توجيه كلامه على خلاف
 مضان الى انه قد يمنع من اقصاء التبعيد مزية
 الامثال الى اطلاق ادلة الاحكام بل قد يجعل
 الاطلاق فيها المقضي لحصول الظن بالوقوع ~~وهو~~
 والاسم روحا للظن بالنسبة الى السنة قبل قوله لان العلم
 على تقدير جوازها غير جائز لا بعد الفحص اعلم ان هذا الوجه الثاني
 اخبره المصنف في النص لا يتم في التمسك بالاصول
 والظاهر انه غير قابل لنا فشرع المقتضى الثانية المبيحة لعدم
 وجود القاصد في الاصول مطبقا قد يناقش فيها وتبين الحكم
 بنسبته لوجوده في سائر النسخ في اصول الدين ~~وهو~~
 لكن الانصاف ان الجواب لان الحكم المبيح انما هو في بلاد الاسلام
 الذي للمعصية ~~فمن~~ حسن معتمده فغير ان الاستصحاب ليس
 دليل اسكانيا ايم ظاهرا اعتبار الدليل الملزم بالتحقق والسنة
 عند من اريد الزامه ~~فمن~~ يلزم به وليس شرط هنا تحقيق

في الاستصحاب
 في الاستصحاب
 في الاستصحاب

قوله طعنوا صا بالنبيه الى قليل من الناس الى ان الاحباط في
جميع ما عمل به خلقه في كل شيء موجب لاحتمال النقص فيها
حكم العقل في كل شيء كمن يترجم كذا لغز في كذا لغز
وعينه هذا الاحباط لا يجد في كل شيء الى لا يعرف وجه
هذا الموضوع ~~فكل~~ قد مر من قوله الى ان من بعد الفهم
واما في قوله فكل من يبينه على ما رتبتهم الى ان
يستطيع ان يبينهم الواقع فاصل فواضح الا وجود الله تعالى
الذي خرجنا عن كل الجمل لانه في استجاب الوجود على
كل شيء في الوجود ~~فكل~~ فاصل فواضح

قوله طعنوا او الانا صا النبوه امر قائم بنسب النبي الى
الانسان لان تكون مرتبة النبي عند الله مقدار ما يتبينه عن
سببه فاذ جاء النبي الاقوى بكثرة من اتهموا بنبوه النبي
فانهم كونه صا فاعلم بالنسب لا تقتضي عدم الزوال
بل نزول الزوال بتفويضها مضافا الى ما ذكرناه من الاعتقاد
بثبوت النبويه والامارة منزهة عن وجود اطاعة النبي
فقال قوله واما التزامه بالنبيه الى ما استشهد به من الزوال
انكار الامام النبوه التي المعلقة حتى لا تكون ~~النبوه~~ النبوه
مورد للالتزام ارادته دفع ما ربما يتجمل على من التزام
الامام بالنبيه كونه مملكا للاصحاب فانه لم يورد ما وادعاه
رفع ذلك من نفسه بما ذكره فقد برهانه في غاية الجوده والبر
والتزامه واما الضم

الملك والملكه للنبيا والصفة الملكية
وصفات المعصية الحاصلة في الزوال والاعتقاد
ان الملك لا يتناول الامام كونه في الاحاطة
فصل في بيان مقتضى

قوله لا يترجم
قوله لا يترجم
قوله لا يترجم

قوله لا يترجم
قوله لا يترجم
قوله لا يترجم

لزم ان لا يكون باطلا لا محذور

قوله اما لاجال الدليل ان اذا امر بالجلوس الى الليل الى قوله
وقد يكون الدليل مضافا بالنسبة الى ~~الاحاطة~~ الشاكلة فقدم
اقتراف الدليل لاجال الدليل قد يكون من قبل الاحاطة ~~وتكون~~
للدليل وهذا الاحاطة يكون في الادلة اللطيفة والبيانية
كاشف لهما المصلحة والفرق بين اجمال الدليل وبين اجماله
واضح حيث ان الحكم في الدليل الجمل قد يكون مراد النبي في الوجود
في الزمان الثاني وان قصير من دلالة عليه عكس الجمل
فلا يمكن ان يبرهن الدليل وان كان مراد في الواقع فقل

قوله بل ما نرى ان المعبر في الاستصحاب عدم الدليل ولو علم بطريق
الحالة السابق حاصل مراده ان الدليل الدال على وجه الامارة
انما هو من حيث انها شقة عن الواقع ولا زمة ترتيب لاثار
الواقع على موادها والاعراض عن كل حكم جمل وجعل
لواقع من حيث تلك فيه من حيث كونه مجموعا للاحاطة تلك
فالتي التي هو موضوع في اول الاصول جمل ان
الذي هو موضوع قائم في دليل كما خلق عن الواقع ان
يكون مطابقا لاصل اوها لقاله فلا يصدق عليه النبوه
فقد برهنه على ما يورد عليه بان هذا في الدليل العقلي من
لانه رافع لموضوع الاصل واقفا واما الطن فلا يصدق
فكيف لا يفرق بين كونه على خلاف الاصل او على طبقه

قوله اما لاجال الدليل ان اذا امر بالجلوس الى الليل الى قوله
وقد يكون الدليل مضافا بالنسبة الى ~~الاحاطة~~ الشاكلة فقدم
اقتراف الدليل لاجال الدليل قد يكون من قبل الاحاطة ~~وتكون~~
للدليل وهذا الاحاطة يكون في الادلة اللطيفة والبيانية
كاشف لهما المصلحة والفرق بين اجمال الدليل وبين اجماله
واضح حيث ان الحكم في الدليل الجمل قد يكون مراد النبي في الوجود
في الزمان الثاني وان قصير من دلالة عليه عكس الجمل
فلا يمكن ان يبرهن الدليل وان كان مراد في الواقع فقل

قوله بل ما نرى ان المعبر في الاستصحاب عدم الدليل ولو علم بطريق
الحالة السابق حاصل مراده ان الدليل الدال على وجه الامارة
انما هو من حيث انها شقة عن الواقع ولا زمة ترتيب لاثار
الواقع على موادها والاعراض عن كل حكم جمل وجعل
لواقع من حيث تلك فيه من حيث كونه مجموعا للاحاطة تلك
فالتي التي هو موضوع في اول الاصول جمل ان
الذي هو موضوع قائم في دليل كما خلق عن الواقع ان
يكون مطابقا لاصل اوها لقاله فلا يصدق عليه النبوه
فقد برهنه على ما يورد عليه بان هذا في الدليل العقلي من
لانه رافع لموضوع الاصل واقفا واما الطن فلا يصدق
فكيف لا يفرق بين كونه على خلاف الاصل او على طبقه

قوله اذا فرض الاستثناء فربما الى ^{لا ريب في قرينه}
 اذا تعرض للزمان في الخاص باحاطه حاجت الزمان
 الخاص كما في مثال لا تكلم زيد في يوم الجمعة يقتضي
 عموم العام بالنسبة الى الارضه بحسب فهم الوقت ولا
 لم يكن وجه للاعتراض ذكره الزمان في النسخه المتضمنه
 على التخصيص فلو وجع محل عند ذلك بالعموم الا ضروره
 كونه تقطيع الزمان واعتبار ^{المتكلم} المتكلم فكله تعلق الحكم
 بالمثل المتعلق بكل فرد من افراده في كل جزء من اجزاء
 الزمان على وجه يكون الوجود الموجود في كل جزء من الزمان
 غير الوجود ^{المتكلم} المتكلم الموجود في الجزء الاخر بحسب
 اعتبار ^{المتكلم} المتكلم الجمل في عالم الموضوعيه واما لا ريب
 في رجوع ذلك بالنسبه الى الزمان المتكون الى ^{المتكلم} المتكلم
 ذلك في التخصيص الزمان على القدر المعلوم والاشكال
 في في القسمة في العام وهذا لا اعتبار عليه ونسبه تفريده قد
 قوله ولا يحسب الاستصحاب بل لو لم يكن ^{المتكلم} المتكلم اما عدم جريان الاستصحاب
 في ^{المتكلم} المتكلم الموضوع وجدانا لوجود الزمان المتكلم
 لا هو الموضوع وهذا واضح ومن يعلم انه لو فرض عدم العموم
 بان كان المخصص محلا وقلنا انه يوجب الاحتمال في العام

المتكلم

فراجع حيث ان المورد عند
 موضوع الحكم بحسب اجزاء الزمان
 فالوجود في زمان التخصيص
 هو وجود في زمان ذلك في عام
 الموضوع به

لزم ان لا يكون الزمان عام

الاستصحاب

اللازم

المتكلم

العموم

لفظ

العام

كما هو من ذهب جماعة من الاصوليين ^{المتكلم} المتكلم لم يكن وجه ^{المتكلم} المتكلم
 قوله وان اخذ ببيان الاسرار لقول اكرم العلماء دائما ^{المتكلم} المتكلم
 لا ريب في الرجوع الى الاستصحاب عند ذلك في التخصيص ^{المتكلم} المتكلم
 لان الموضوع كونه العموم مانعا ^{المتكلم} المتكلم لوجود العموم ^{المتكلم} المتكلم
 بالتخصيص ^{المتكلم} المتكلم فلا وجه بعد لبيان العموم ولو رجع الى
 ذلك في التخصيص ^{المتكلم} المتكلم في بعض اوقات اى
 ذلك في المقضي ولم يكن الاستصحاب ^{المتكلم} المتكلم لا يتم
 بالعموم ويرجع الى سائر الاصول ^{المتكلم} المتكلم في جميع ما
 افاده من انه كل مورد يحوي فيه الاستصحاب ^{المتكلم} المتكلم
 يرجع فيه الى العموم وكل ما يرجع فيه الى العموم
 لا يتم فيه بالاستصحاب وفي كليه هذه الكلمه نظر
 يتضح بالتأمل وتبين كلامهم ^{المتكلم} المتكلم فانه لا يمكن ان يكون من اجزاء
 الاستصحاب لوجود العموم ولو لم يكن ^{المتكلم} المتكلم بل لا يوفق ^{المتكلم} المتكلم
 وما ذكره عدم الفرق بين العموم والاطلاق ^{المتكلم} المتكلم
 فكل ذلك من الاصل في سائر المقامات ويلاحظ ان
 العام وكيفية اعتبارها والخاص ثم يعمل على ذلك
 وليس له كلمه في سائر المقامات ^{المتكلم} المتكلم يرجع اليها

في مقابلة ما دل على البراءة الاصلية وطهارة الألبان
وعليهما وانما بالنسبة الى ما ذكره من الادلة الاجتهادية
فيه اعني ما ذكره بقوله ومن ذلك الى اخره فكل
الاستصحاب ~~بالنسبة~~ بالنسبة اليه وذلك انه اذا
خروج المستصحب من القوم بدليله وقد فرض ان
الاستصحاب مجرى وما يدلكم ذلك الدليل
اهي دليل المستصحب في الاصل فكانه ايقن
كما قلنا هناك ~~ان~~ ان محصا كلهما يقين
ان هو جيب الخروج من حكم العام ~~ه~~ اذا عرفت
هذا فاعلم ان ~~هذا~~ ان صاحب الفصول
اورد على السيد قدس سران ما ذكر ~~في~~
اولا منا ما ذكره اخر ونسب الى الخلط بين
المقامين الذين ذكرها هو والمصنف في هذا الجواب
ناظر الى رد صاحب الفصول ايقن وان لا غلط
في كلام بل كلامه في الامثلة الثلاثة الاول التي فيها الاصول
نفاهاً ~~كالمثل~~ كالمثل في الامثلة الاخر الاجتهادية
والثانية واحدة والمجهة التي ارادها السيد فيها
واحدة فلا وقع في لما يحل عليه كلام ~~من~~ من انه

ان كل جمیع المواد التي ذكرها السيد في مقام الاصول
 على ان المواد ~~من~~ من العلوم فيها الاصول ^{عليه} بتيقا
 الاخره وورد عليه ما هو الفاسد كالا وقع لما حمله بعض
 افاضل المشيخ من انه ~~حلي~~ توجهين اهدى ان
 المزاد من العلوم الاصول وتايها الدولة الاجتهادية
 بل فرقت ان توجيه واحد ناظر الى كلام صاحب الفصول
 والى تطبيق الاصول مثلا الاول على الاصول والثواني
 على الاجتهادية فلا تفصل قوله بان الصحيح هو مطلق المطالبة الى
 التي هي اعلم بالمطوية ان ^{التي} النبوة وانطباقها على الذاتية
 اعما الوجوب ^{النفس} بواسطة الزوم الفعلي ولولا
 ان العرف قد ~~هو~~ هذا الوسط طيفة بمعنى ان ^{بمعنى} ابقاء
 وجوب الجزم ^{معظمه} عندهم هو الالتزام ^{بوجوبه}
 النفس ولا يرون مغايرة بين اوجوب الفري ^{النفس}
 والنفس ^{لما كان} لا اعتبار هذا الانضمام
 وجه وهذا لغير ما استثناءه ^{المعنى} من القيم الشائخ من
 اقسام لا استصحاب الحكم ^{بما مثله} مما مثله

والبيان

منها مثل السواد

لزم المنة لا لغيره بانيه

[illegible]

اول من ذكره

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, written diagonally across the page. The text is partially obscured by a large, dark, irregular stain or ink blot.

لزمه التي لا تسلبها من الوجود

101

[illegible]

ایں خط میں صاف کیا گیا اور
ایں خط میں صاف کیا گیا اور

فان كان المنقذ واجباً

قوله فانه لا يحرم الاستعجاب على الاول ويحرم على الثاني وهذا
لعدم كون الشرط معروفاً للوجوب ^{بين وجه الوجوب} فاما اذا كان ^{الشرط} واجباً
يقال ان المستعجب هو وجوب القدر المستلزم ^{بالفعل} القائم بالشرط
والقائم بالباب في المنقذ في الزمان الاول ^{ويجوز ان}
الوجوب واذا لم يكن الشرط معروفاً للوجوب فالوجوب الواجب
ليس ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
لأن المستعجب ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
المطلوب من مستعجب بما هو ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
فان لا يراد على المستعجب ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
الافاضل على ما ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
لم يكن معروفاً للوجوب اصلاً الا ان تعيد الوجوب بالشرط معلوم
اعتباره بضرورة ان المعروف الوجوب النفسى هو الشرط
من حيث ان ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
قطع النظر عن الشرط وكذا لم يكن معنى لشرطية الشرط
واما الادوار الغير الملحوظة معها الشرط في الزمان الاول
لم يكن مدروسة الا للوجوب الغير ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
فقد ان الشرط حال تعدد الجبر في اجراء الاستعجاب
في صورة فقد ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
ومنه ان العروض للوجوب النفسى ليس الا الاجراء الخارجى
واما الذهنية فلا تنصف ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
فلا تكون معروضة للنفس ابد ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
للتنسى

ابرار ودمعه

لزم ان الشرط لا يرد على ما لا يرد

فان لم يرد من غير ان يرد العرض على عدم الجبرين ايراد الاستعجاب
او رده على اول بانه قد افتقد في مروج الاول والاكثر اجراء الاستعجاب
على الوجبة الاول ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
ايراد الاستعجاب على الوجبة الثاني ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
والجبر وعدم الجبر ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
وقد وقع حكم العرض بالساعة لا فيما افتداه ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
وقيار على الكيفيات مع الفارق ان كان الشرط مما شمل في
شرطية وان كان المراد من الشرط معلوم الشرط كونه جزئية الجبر
عند لم يقع ما تقدم من منع ما هو القوف فيه ام في الثاني وللتنبيه
واما الوجبة الثالثة فليعلم انه من الاصول المبدئية هل حاصل ما اوردته
بعض الافاضل وانتهى فربما فيه اما اوله فاذكره في الاول والاكثر
غيره من اربع مصان الى ان الوجوب النفسى هذا ليس هو فلو
اشد من النفسى حتى يكون ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
الذى افتداه اجراء الاستعجاب ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
انك في التبدل بل الوجوب الواجب النفسى هنا مبين للنفس
فلا تدرى شرطية بينهما فاذكر من عدم اجراء الاستعجاب فيه في غاية
المتانة واما الخطر استكمال منع الساعة الفرعية منه فكل استكمال
المعانيه ولم يجزى واما ما شمل على الوجبة الثالثة فقد ذكره المعنى قديراً
والحاصل ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
وذلك لان الاجراء في الشرط ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
محمول الوجبة الذى لا يمكن الاستكمال في تحققة ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب

الاجراء

فان كان المنقذ واجباً
او رده على اول بانه قد افتقد في مروج الاول والاكثر اجراء الاستعجاب
على الوجبة الاول ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
ايراد الاستعجاب على الوجبة الثاني ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
والجبر وعدم الجبر ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
وقد وقع حكم العرض بالساعة لا فيما افتداه ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
وقيار على الكيفيات مع الفارق ان كان الشرط مما شمل في
شرطية وان كان المراد من الشرط معلوم الشرط كونه جزئية الجبر
عند لم يقع ما تقدم من منع ما هو القوف فيه ام في الثاني وللتنبيه
واما الوجبة الثالثة فليعلم انه من الاصول المبدئية هل حاصل ما اوردته
بعض الافاضل وانتهى فربما فيه اما اوله فاذكره في الاول والاكثر
غيره من اربع مصان الى ان الوجوب النفسى هذا ليس هو فلو
اشد من النفسى حتى يكون ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
الذى افتداه اجراء الاستعجاب ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
انك في التبدل بل الوجوب الواجب النفسى هنا مبين للنفس
فلا تدرى شرطية بينهما فاذكر من عدم اجراء الاستعجاب فيه في غاية
المتانة واما الخطر استكمال منع الساعة الفرعية منه فكل استكمال
المعانيه ولم يجزى واما ما شمل على الوجبة الثالثة فقد ذكره المعنى قديراً
والحاصل ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
وذلك لان الاجراء في الشرط ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
محمول الوجبة الذى لا يمكن الاستكمال في تحققة ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب

فان كان المنقذ واجباً
او رده على اول بانه قد افتقد في مروج الاول والاكثر اجراء الاستعجاب
على الوجبة الاول ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
ايراد الاستعجاب على الوجبة الثاني ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
والجبر وعدم الجبر ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
وقد وقع حكم العرض بالساعة لا فيما افتداه ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
وقيار على الكيفيات مع الفارق ان كان الشرط مما شمل في
شرطية وان كان المراد من الشرط معلوم الشرط كونه جزئية الجبر
عند لم يقع ما تقدم من منع ما هو القوف فيه ام في الثاني وللتنبيه
واما الوجبة الثالثة فليعلم انه من الاصول المبدئية هل حاصل ما اوردته
بعض الافاضل وانتهى فربما فيه اما اوله فاذكره في الاول والاكثر
غيره من اربع مصان الى ان الوجوب النفسى هذا ليس هو فلو
اشد من النفسى حتى يكون ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
الذى افتداه اجراء الاستعجاب ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
انك في التبدل بل الوجوب الواجب النفسى هنا مبين للنفس
فلا تدرى شرطية بينهما فاذكر من عدم اجراء الاستعجاب فيه في غاية
المتانة واما الخطر استكمال منع الساعة الفرعية منه فكل استكمال
المعانيه ولم يجزى واما ما شمل على الوجبة الثالثة فقد ذكره المعنى قديراً
والحاصل ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
وذلك لان الاجراء في الشرط ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب
محمول الوجبة الذى لا يمكن الاستكمال في تحققة ^{بالفعل} المستعجب ^{بالفعل} المستعجب

لزم ان يكون الوجود بالزمان لا بالمكان

ونقد كثر سائر الوجوه بان بداهه عدم توقف صدق الشرط
صدق الشرط فهد الوجوه وجوب لا يفعل الا زمان في لفظة
على هذا النحو واذا عرفت ذلك يظهر لك ما في كلامهم
من عدم اجراء الاستصحاب في هذه الحالة في اجراء الاستصحاب
في وجه ان الشرط في عدم العلم بدخوله الجرم في العالم وجوب صدق
في المقصد اثباته لا يمكن ثابتا في الزمان الاول والثاني
الذي وجوبه الباقي الغير المتعلق بالزمان الى ان يثبت بان الوجوه
على تقدير عدمه بالصدق على الوجوه ~~التي هي الباقي الغير المتعلق~~
~~بالزمان الاول~~ ~~التي هي الباقي الغير المتعلق~~ ~~بالزمان الاول~~
لم يكن ثابتا في الزمان الاول فزما وانما المحتمل بتبوءه بعد تقدير
الجزء فلو جزم الاستصحاب ~~في وجه ان الشرط في عدم~~
~~الوجود فيكون ثابتا في الزمان الاول~~ ~~في وجه ان الشرط في عدم~~
قوله ما تقدم من انه اجماعا انه ان وجوب الخروج عن الزمان
عنده التكليف مناظر ليس موجودا هنا في ان المناظر هو
في وجوب الخروج من عهدة التكليف لا في زمانا التمكن من هذا
الذي يثبت الا في ميزانه هو ~~في وجه ان الشرط في عدم~~
باستفاد الزمان بالتكليف المرد بين فعلته بالاقول ولا كثر
وهذا المناظر معلوم الانتفاء هنا ~~في وجه ان الشرط في عدم~~
الزمن فيبر مع ذلك الى كون في اصل التكليف فلا وجوب
لا استصحاب الوجوه الا ~~في وجه ان الشرط في عدم~~
~~في وجه ان الشرط في عدم~~ ~~في وجه ان الشرط في عدم~~

وعلى تقدير

وعلى تقدير القول فلا فرق بين ان يثبت الجزء بالدليل الاستصحاب
او الاصل كالا يفتي قوله ويجعل ان يرا منه الاستصحاب ان نقل بعض
الا فاضل من ثلث من كل المصنف جعل هذا الا فاضل ان اظهر من
من احزبه في مجلس البحث انقول انما هو غرضه انه الاول
لان التبرير لم يسقط اظهر من ~~انما هو غرضه انه الاول~~
~~في وجه ان الشرط في عدم~~ ~~في وجه ان الشرط في عدم~~
به القول بمقدم الخ لا يفتي فساد هذا الاحتمال ~~في وجه ان الشرط في عدم~~
فلهذا فتنبيه الجزء المتعلق بالزمان لان الاجزاء المنقولة لا تقيد
الطلاق دليل الاجزاء التي تكون مفيدة لها في صورة التمكن
نعم الجزء المنقولة قابل لتقسيم اطلاق الامر المتعلق بالكل
اذا فرض له اطلاق ~~في وجه ان الشرط في عدم~~ ولعل هذا هو الوجه
في ضعفه محتملا ~~في وجه ان الشرط في عدم~~ ولوسام عما لا فلا دخل له في
النظام لان المقام في وجوبه عمل ما به من اليد ~~في وجه ان الشرط في عدم~~
نعم ومن المعلوم انه ليس ~~في وجه ان الشرط في عدم~~ لعل كذا جزء واجراء
اليد دليل مستقل صي تقيد الاطلاق كالا يفتي تنبيه
قوله ~~في وجه ان الشرط في عدم~~ وعوى النصف المطلق حاصله هو
توهم عدم اعتبار الاستصحاب في صورة قيام الطن على خلاف

في النسخ الثاني عشر

الحال السابق فنصير محض من جوده لان الشك في الاخبار
 منصرف الى ما هو اشد اعمى شأ من الطرفين ومنه
 الجواب عن سؤالهم المحض وحقائق الجواب عن رده
 الدعوى اولاً ان لا موجب لهن الانصاف بعد
 تصريح اهل اللغة بان حقيقة في الاعم وما يظهر من بعض
 تفسيره بالتساوي فهو من باب بيان المسألة المستعمل فيه
 لا المعنى الحقيقي عند اهل اللغة لانك عرفت ان العلم
 عندكم ثم طوعت اهل العقول حقيقة في المتساوي
 ولا سيما ما يجهل لا سبيل الى الانصراف لان الانصراف
 لا يكون الا بكثره الاستعمال على البالغ مرتبة يغلب على
 ظهور احواله الحقيقية والاطلاق بحيث يوجب
 ضيق رثائنا باللفظ انا باثبات ذلك فيه
 وكيف يكون ذلك في امثال زماننا ضلالاً عن الزمان
 صدور الروايات لانه المتبع عما تقدمه بل قد ثبت
 استعماله في ذلك الزمان على ذلك وعلى
 اصل المعنى اللغوي كما يستدل به الاخبار التي
 ذكرها الخليل ولا يصح في المعنى الى معنى ما

بما يفتي فيها

لزم ان لا يكون الجواب في الاصل

هذا بنا قس فيما يفتي فيها من اهل العلم من جهة
 قوله ان الظن الغير المعبر ان علم بعدم اعتباره بالدليل
 قوله فتم حاصل هذه العبارة ان الظن الذي هو على خلاف الحالة
 السابقة لا يجوز ان يكون معلوم لعدم اعتباره او يكون
 منكولاً فان كان ^{الاول} المستعمل كالمقياس والاستحسان فانه من
 مرجع الدليل الدال على عدم اعتباره ليس لا جمل وجوده
 كونه مرجع ذلك الى ان الظن المترتب على تقدير
 غير غير مترتب على تقدير وجوده مثل الاستحسان
 الظن القائم على القياس على خلاف الحالة السابقة ولو لم يكن
 اصلاً لما كان للاختلاف بالزمان السابقة مانع اصل
 بل كان متعيناً مع وجوده يلزم الاختلاف على
 ابيه واما اذا كان المظن انك من الظن المتكوك
 الاعتبار فلا بد من الحكم بعدم اعتباره للاصل
 وكيفية اقتضائه وقد فهمي انه من ذلك لا ينقص
 وذلك لانه مستلزم لرأي اليد من اليقين الذي
 كان بالحكم الفعلي السابق والرائع مخطور لصريح اخبار الباب

الاثر

فی بیان دفع ما اور
مدعی القاضی علی
ما ذکره المستفیض فی النص
الاول والثانی

لزم المنيخ الا لربنا في الاصحاح

الاعيان

فیضا و مادیہ
الرفیض
قرنیہ
و بیان مافیہ

لزم اثره الا سراج بانه لا لا محقق صدور

۱۰۰

كون المراد من الد في اوله الاصول هو هو المعنى
الاعم التعم و اوضح فاده بعض ان فاضل
بان النهي عن العمل بالنظر على وجه التسريع
لا يقتضي الا حصة العمل بالنظر من حيث
الشرع سواء كان بقا الاستصحاب او خالفه ان
فرض عتقه في الاول وهذا لا تعلق له بعنقه
الحكمه على ادله الاصول كما لا يخفى وكذا الاس
لوفئ ان العمل بحرمه العمل بالنظر هو حرمه
ذاته كما هو واضح ثم ان النهي من امر المحض بالنظر
هو هو الاشارة الى انه لا يمتنع على ان
يقال ان هذا ليس مما ينافي بنفسه البقي بانك
بل من باب تفصا بالنظر والتك انما هو في
اعتبار هذا النظر فلا تفعل والله العالم قوله
ثم يرد على ما ذكرنا من التوجيه الى ما حمله ما فهمه النص
من خبره التعميد انه رد اراد رفع التقاضي بالحق
بالخطأ لا بالزعم واد كان الزمان مختلفا فلا
يقرب ^{ان} هذا زمان للبقي وزمان
للشك

في بيان ما ذكره المصنف في فقه
السلامة الشهد وتوضيحه

لا صانع
انما هو
عاجز
انما هو
عاجز
انما هو
عاجز

لزم ان لا يكون الوجود في ذاته

الواضح والظن والادراك

و حكم ان ادعى بقاء الخرج عن فكر اليقين في الزمان
 محمداً انك بل حكم بالانقار لا صلت ذلك الموجب
 المحصول الظن في الزمان الثاني وفي الاجتماع لذلك
 مع اليقين لم يحصل الظن بالبقاء بل المجمع معه
 الظن واذا كان كذلك فليست هناك تناقض
 في الاجتماع الدعي وبالجملة جعل الحق في الشك
 فيما نزل من حجة وتمتاز من التناقض وعلى تقدير
 ما يرد الحق عليه باننا وان رفعا عنك ايراد تناقض
 اليقين ان كان التناقض بين ما هو اجتماع
 الظن مع اليقين يحمل الشك في كلامك على
 التناقض وهو الوهم هذا فقلنا ان الوهم لا
 يناقض الاجتماع مع الظن الا ان يلزم ان حملنا
 الشك في كلامك على الوهم انك ما اوجبت
 بنا في التناقض الاول لان الشك الذي قالوا به
 لا يجمع مع اليقين انما هو المعنى الذي لا يجمع مع اليقين
 المقابل لليقين بل هو ان الشك انما يكون في
 اجتماع ايراد الوهم في حصول الظن في
 اذ كان



واذا كان الامر كذلك فالتناقض بعد باقي لان
 اليقين لا يجمع مع جميع اشياء الشك في
 كلامك وان رفع ايراد عدم امکان اجتماع
 الظن مع الشك لعدم منافات اجتماع الوهم
 مع الظن لكن لا يرفع اصل التناقض الذي
 انت كنت في صدق رفعه لا سيما في استعماله
 اجتماع اليقين مع الوهم ايم هذا حاصل ما اراده
 الحق من كلام الشهيد في هذا و ايراد
 من يسمي اقول اما ما فسر الحق من ارادة
 الشهيد بالشك هو مجرد الاحتمال الثاني فيكون
 غاية الجور والمثارة والظاهر من كلامه
 هو ذلك الا ان ما فهمه قد يسهل من كون
 قوله فيما نزل الى اجتماع الظن مع الشك
 تمتا وشرحا لدفع التناقض خلاف الواقع
 والظاهر من كلامه فان التدبر في كلامه

في مناقشة مع الشهيد
 في معنى كلام الشهيد

يعطى انه انما رفع الشك في بطلان الاول وهو
 عند زمانا اليقين وانك بقوله بل
 المتيقن به ان بعد ان وقع ذلك بنكاحهم ذلك
 من غير ان يكون قد مضى الزمان عن الحال
 اعني قوله لا يصلح بناء على ان كان قد مضى على الاصل
 المذكور اجتماع الظن مع انك وهذا لا دخل
 له باصل رفع الشك في بطلان الاول
 بقوله بناء على الجمع وقع ما ذكره في التزم
 هو ولا ان مراده انه يحصل الظن قبل
 ملاحظة الحالة السابقة كما ربما يتوهم من
 كلامه حتى يورد عليه من هذا المصطلح
 او لا ولو تضمن فلا مدخل له بالظن
 الحاصل بل هو من الاستصحاب و
 بالحال انما اراد الاشارة الى ما
 يجعل بعد الاستصحاب له ولا دخل
 له باصل رفع التوهم المتناقض وما

والناه في نعم

لزم ان لا يكون باطلا لانه لا يمتنع

في فهم كلامه قد افاده بطلان الاول
 ايضاً نعم ربما يورد على ذلك باطل يلزم
 ان يكون مراده من الشك في كلام الاول
 في رفع التوهم غير الشك الذي ذكره
 في اخر كلامه اعني في تفسيره ولكن يمكن
 ان يجاب عنه اولاً انه لا يلزم
 هذا التعليل بل هو في الحقيقة
 واحد ~~فقط~~ وهو خلاف
 اليقين غاية ما هذا انه قد
 جعله في ضمن فرد واراده
 في مقام وجبه في ضمن فرد اخر
 في مقام اخر واراده ولو سلمنا
 لزوم هذا التعليل فلا يلزمه بعد التوجيه

في مناقشة على ما ذكرناه
 في سراد التبيين والحوار
 منها

محكم ان التوجيهات لابد منها عاليا
 من ارتكابه خلافا لطلابه ثم ان
 بعض افاضه الحثيث للكتاب و
 رفع التناقض بين اجتمع الظن
 والتمسك بالوارد على الشهيد بان مراد
 من الظن ليس الشخص صريحا بل
 التوجيه ومن العلوم عدم منافاة لقيام
 الظن على الحد وهو فضلا عن ذلك
 ولا وفي ما نحن المصنفين في مجلس
 البحث من هذا التوجيه والا معنى ولا يتفوه به
 عاتق لان الظن التوجيه صفة الامارة وانك
 من صفات النفس القائمة بها بقدر الكلف
 فكيف يعقل الحكم بانها حتما ضرورة
 لزوم وحده الوضوح في تحقق الاجماع
 لغرض الملاحة التبيينات والهدى القدر للمالين
 واهل الجامعة

10

ليعلم الله
في تعرف المذنبين
وبيناه وتبينه

لزم المثلث الاصل الثاني لا ينفذ

ہے نہ تو

منها

الصح الذي كان موضوعاً

٥٧٠

الموضوع ودفعه

تکون

في تصف العرض
ويارة قيامه بالجل
وتزيفكلاء لبعض
الرافاضل

علا
کافی بیوت الاعراض
ملفوظات

لزم المني عن الاستبراء ٧٦ حنفية فذكر

وكانت لان ما تراه
والارباب الذي في
الامر انما هو
في جوارحه
ولكنه من اجل
انهم لا يرون
الامر الا من
الخارج فقط
ولا يدركون
الحقيقة
لانهم لا يعرفون
الله ولا
يؤمنون به
ولا يحبونه
ولا يحسنون اليه
ولا يطيعونه
ولا يخشونه
ولا يهابونه
ولا يترهبونه
ولا يفرحون به
ولا يسعدون به
ولا يملكون به
ولا يخدمون به
ولا يعبدون به
ولا يقدسونه
ولا يمجسونه
ولا يكرمونهم
ولا يوقرونها
ولا يعللونها
ولا يفتخرون بها
ولا يفتكرونها
ولا يفتنونها
ولا يفتنونها
ولا يفتنوا بها
ولا يفتنوها

الموضوع
في استصحاب
دون الحكم

قوله فلا شك ان استصحاب الموضوع عند الشك ان لا ينبغي ان مراد المصنف
في الاستصحاب ان لو كان للموضوع الذي هو حيوة المحتمل مثلا ان
في نفسه كالوكان معتبرا في جواز التقليد مثلا فلا شك ان في استصحاب
عند الشك في الحيوة ولا ينبغي ان هذا الكلام مبنى ان الموضوع
جواز التقليد شئين منفردين الحيوة والعقل والكل
وهو في العقل لا شيء واحد بصيغته هو في الخارج وهو جزئيين
وهو في العقل الى العقل وهو الى العقل مثلا
فان لو كان كذلك لم يجز استصحاب احد الجزئين لترتيب
ما هو ان الجزئين ومن هنا استنبه بعض مشايخنا واطلق
عنان اليراع في النقض والابرار على المصنف في المقام وان
لا وجه لنفي الاشكال من التي عن استصحاب الموضوع هنا
لان لا يعرف له وجه حسن فان اراد من استصحاب الحيوة
اثبات العدل كي يترتب عليه ما هو اثر لها اعني جواز التقليد
فبذلك عليه ان غير نافع ولا يصلح كذلك كما اعترف به لان
الشك في العدل ليس من جهة الشك في الموضوع كما هو المعروف
بل موضوعها زيل على تقدير الحيوة وفرض التسليم فهو مثبت
وان اراد اثبات الآثار الثابتة للحيوة والعدل باستصحاب
الموضوع فيرد عليه ان كيف يثبت ما يكون ثابتا لهما مجز
استصحاب احد هما فقط الى غير ذلك من الارادات
التي يشترعها الموقوف على مراد المصنف قد قد يركب لا يقع والله
قوله لكن استصحاب الحكم

هذا هو العدل

لزم ان لا يكون الاستصحاب

كالعدل مثلا لا يحتاج الى ابقاء حيوة زيل الى ان الشك
في العدل لا يوجب الشك في بقاء الموضوع على الحيوة موضوع
استصحاب العدل لان موضوع العدل محرز وهو زيل على
تقدير الحيوة ولا ينبغي ان يجعل المصنف موضوع العدل
هو هذا عرضة الاشارة لما ذكرنا من ان الشك فيها لا يوجب الشك
في بقاء موضوع الاستصحاب ههنا وقد اورد على
جواز تقليد من شك في عدالة وحسنه بل لا يجوز الاستصحاب
من اجل ان لا يجوز باستصحاب العدل على هذا الا انه
عاد على تقدير الحيوة لا يقول مظهر استصحابه واستصحاب
الحيوة ايضا لا يجدى في اوزان التقدير الى على العدل الى اصل
المثبت وهو الاول في موضوعه من ان يكون
وساده يعرف ما ذكرنا من ان زيل على العدل اعني محرز
في توضيح فاده ان استصحاب العدل اعني محرز
عدالة من شك في عدالة مع قطع النظر عن الشك في حيوة
جهة الشك في حيوة بل ولو كانت مشكوك فيها
استصحابه ايضا يقول مظهر من دون تقدير غير محرز بالوجدان
ولا بل الاصل الا على القول بالاصل المثبت كما ذكرنا المورد بل مع الغرض
عن هذا فان الشك في بقاء نفس تلك العدالة القائمة سابقا
بالذات المنصفة بالحيوة وسائر ما هو معتبر في تحقيق العدل
من اللغات فيستصحب بقاءها من زيل مثلا عادل بحكم الاستصحاب
من غير تقدير فان التقدير في مقام الاستصحاب محرز متحقق
بالمعنى الذي يعتبر فيه كما مررنا الاشارة الى انفا

جواز
تقدير
العدل
وعدالة

الارادة
من الحيوة

قوله ان العلم كونه قد يكون في نفسه لا يكون في غيره
الموضوع ان الذي يستفاد من تعاريفهم ونصايف كلامهم في المقام
جواز الاستصحاب في عدم اتفاق الاستصحاب عن التغير في الحد ولو بوضوح حال
صورة العلم او ما اشبهها ما يحتمل مدخلية في الحكم كما ترى ذلك في مثال
ظاهر واما في صورة المتيقن المعروف بينهم ولو ضمنا على ضبط الموضوع بالحد فانه لم
يكن مورد للاستصحاب فمثال قوله نعم لو شك بسبب تغير الزمان
اقول لا اشكال في ان الزمان كمن متعلقات الفعل ومما له دخل
في الحكم في ثبوت الحكم كما هو في اللواتق وقد اعترف المفسر في ذلك
في محله على هذا فالأمر احرار الموضوع حال الاستصحاب بجميع
قيوده المعبرة فيه عن الزمان وغيره ولا يخفى ان احرار ذلك
في غايه الاشكال ولا يلزم به احد ودعوى المفسر ان معنى الاستصحاب
على التقليل انما هو احرار الزمان والقائه في غير سبب لثبات احرار
التقليل على صحة ذلك المعنى وعدم ما يصلح لاجراءه لان
غايه ما يمكن ان يقال هو ان الذي لا بد منه في الاستصحاب
هو ان يكون هناك زمانان متلاحقان كان الشيء في اولهما
والذي هو عبارة عن معلوم في ثابتهما متكررا وعلى هذا فيلحق الزمان
السرا علم الحكم في الاول اذا كان محال مدخلية نعم انما يجب
في موضوع الموضوع لو قلنا بجريان الاستصحاب مطلقا ولو فيما كان الزمان
الاول له خصوصية وهذا هو الكلام بل على ما هو معلوم لا يخفى
بل معتبر فلا بد من ثبوت خصوصية المسألة العرفية امكن اجراءه في المقام
الا انه لا وجه لثباته على اعتبار حكم العقل في احرار الموضوع
العلم ببناء الموضوع

في

وح في حال الزمان حال باقي الموضوعات فيما لو كان الشك في
من جهة مدخلية الزمان الاول في ان احتمال المدخلية مضرب
فلا يجري الاستصحاب الا فيما استند فيه هذا الاحتمال فانه
قوله لا يجري الا في الشك في الرفع او في المدخلية فليكن
فعلنا هذا يخرج الشك في الرفع من تحت القاعدة بدعوى
ان مثله في الشك فيه احتمال طرأ الرفع والمانع
دون الموضوع لان الموضوع في حال الشك
قد بقي فيه الشك على ما هو عليه على تقدير القول باحراره
بالمداق ولا يخفى ان هذا لا يساعد عليه الادلة والبراهين
بل هي على خلافه اذ الموضوع في التقدير هو العلم التام
التي لا تحقق الا بعد وجود المقضي وعدم المانع وح
يكون عدم المانع جزء للموضوع فكيف يمكن احرار الموضوع
بدون احرار تمام اجزائه فمثال قوله الثاني ان يرجع الى
محس يمكن ان يستدل لحد الميزان بالعقل بتقريب ان المفاط
في التبريلات الشرعية التي هي بمنزلة الحقائق الواقعية هو
ما استفيد من نفس الشرع من كيفية الموضوع عليه التي لا
يعبأ بها الا بل ذلك المصلح الجعل الشرعي ويمكن ان
يستدل له ايضا بالنقل بتقريب ان الاخبار ~~في~~ ناظرة
الى الحكم النقيض في النقض في الاحكام المترتبة على موضوع
عاتها التي ثبت موضوعيتها شرعا يجب الادلة
ولا يخفى ان صحة هذا الميزان مبني على جعل الاحكام الشرعية
تابعة للاسماء كما اختاره في القبول على ما نقل عنه صاحب
صاحب

بيان تمييز الموضوع
بالعقل

والمادة الحقيقية
من قبل العقل
المركبة من
العدم والوجود
الوجود لا يقتضي
بشيء من
يقضي انتفاءه
صلا اهل في الاصول
فقد اهل التحقيق في
ادله المعيارية

وغيره في الجدل

والذي يمكن ان يستدل به على هذا المعيار امور احدى ان الخطأ
الشريعة صادرة عن طائفة العرف واللفظ كما يفهم من كلامنا
من قول الامامان قوله ولا ريب ان اهل العرف لا يخلون
بمحقق النقص الذي تضمنته الاجتهاد الا فيما كان الشيء
عين الاول عندهم ولا يقولون بتوجيه التعميم عندهم في الاجتهاد
الا الى الصورة المفروضة فكانت تعرف في اللفاظ يجب
الاجماع اليهم تلك المراتب فلا يفيد قوله لا تنقص اليقين
الا ان المنهي عنه ما سيجب نقضا عنه فانه ظاهر ان صدق
النقص لا يحقق الا بجملة من يكون الشيء عين الاول ثانيا
انما لم نعبر بحكم العرف معيار الزم في هذه الاوصاف
لا اعتبارهم لم في موارد كثيرة منها في مثل الماء المسبوق بالكره
بعد التقصيص منه بل نقل الاجماع ومنها ما لو كانت مسبوقا
بالقصد ومنها ما لو كان الماء مع الحرج به شيء من العطر وفخوه
بحيث يشك في معيار الاطلاق ومنها كل يعظم جريانه في جواز
التم بعد صيرورة المكلف واجدا للماء قالوا انها لو لم يغير
ذلك المعيار لزم ان لا يقهر الاستصحاب فيما هو متفق
عليه من حيث جريانه فيه وما اذا علم الموضوع في الخطأ
الشريعي وشك في بقاء وجه الشك في كون العلة المحدثه هي
علة بغيره ايضا كما لو قال الماء اذا تغير بحسب وبيان ذلك
ان ليس في الادلة الشرعية ما يدل على شمول قوله لا تنقص الصورة
المفروضة تعبد بان يحد من الشيء ما يفيد ان الماء

ادلة اعتبار
العرف في
الاول

الثاني

الثالث

في المثال

في المثال المذكور هو الموضوع المحكوم عليه بالتجارة والتغير
لا قيل للموضوع فلا تفرق بحسب الشرح بين المثال المذكور وبين
ما لو قال الماء المتغير بحسب الشرح في عدم صدق بيان الموضوع
في كل منهما واحتمال الاستصحاب لا تفيد ازدياد النقص عن النقص
فلا يحصل منها ما يفيد الفرق بين التغيرين المذكورين فقد انتفى
المعيار الشريعي فلا بد اما من جعل المعيار
حكم العقل لانه يرى الفرق بين المثالين بمجوز اختلاف
التغير واما ان يجعلوه هو العرف وهو المطلوب لا لا يفي
ما في المثال الاول فان المعلوم المقرر في مباحث اللفاظ
ان اعتبار العرف فيها مشروط بثلاث شروط الاول ان يكون
الا شبيهة بوجهه الوضع او الدلالة لانه لا من جهة الاستنباط
في مصاديق الاشياء والمعلوم وما في ضمنه من
الثاني ان لا يكون بناء العرف من جهة المسامحة والمساواة
كما في مسئلة الكرو والمساحة وكونها عن المقادير والتقدير
الشريعي الذي لو ان يكون فيها البحث هي الجهة العرفية بمعنى
ما نعبر المراد من اللفظ فلو كان هـ جهة البحث في المسئلة
هي الجهة العقلية فلا سبيل للعرف اليه ولذا احققنا في
مسئلة اجتماع الامر والنهي ان المثال في امتناعه في بعض
العرف فاسد ان اردنا ان العرف يفهم من التناقض
بين الامر والنهي واما الثاني وهو الاجماع فالحاصل منه

تزيد تلك
الادلة على اعتبار
العرف

تزيد الثاني

غير حاصل والمنقول غير مقبول فانهم لا يوافقون بالماء
 التعريف على شيوخها ونعارة فيها ~~من بين الناس~~ ويردك
 على ذلك انهم لا يكتفون في المكمل والميزان وسائر
 ويرد على ما يباح فيه اهل العرف في مثل الكفار
 ونصاب الزكات ومائة الصغير ومثل العدو وغير
 ذلك نعم استصحاب الكربة وعدوها اجرائي ولعل نظرهم
 في ذلك الا انه استصحاب هناك عد في يستحب في الاول
 عدم اخذ الماء بمقدار يؤد منه نقص الماء الباقي عن
 الكر في الثاني قدم بلوغه الكر والاستصحاب العد
 لا يعتبر فيه بقاء الموضوع اتفاقا او الى ان الاستصحاب
 من باب الظن ونحن نعلم بالاستصحاب هناك بقاء الجماع
 عليه لا لاندراج تحت القاعدة واما الثالث فانا
 نقسم من المشقة التي ذكرها المستدل اعتبار العرف لكن
 لا في موارد المسألة بل في الموارد التي يحكم فيها بقاء الموضوع
 على التحقيق اذ المسألة الاصلية هي بقاء الموضوع الواقعي
 اما بالوجدان او باخبار الشارع عنه فبحث جعل الموضوع
 هو الماء وقال الماء اذا تغير تغيرا علمنا ان الموضوع
 هو ذلك والتغير علم الحكم للكونه لا يباح
 عليه السلام في بيان الاحكام اذ لا يباح ذلك من غير
 وحكم فيستصحب الحكم عند زوال التغير والعرف مساعد
 على ذلك حيث جعل الموضوع الماء المتغير علمنا ان

الموضوع

بيان وجهه
على وجه حكم
العرف عليها

منه واما
وسان الحكم

لزم ان لا يوافقوا بالمال

الاستصحاب

الموضوع لما عرفت من عدم فطرق المسألة في ظاهرها فلا يبقى غير
 عند زوال التغير فان قلت ان العرف يحكمون هذا ايضا بقاء الموضوع
 واجراء الاستصحاب قلنا اننا لو سلمناهم عن وهم حكمهم بل ذلك
 سمع ان الشارع رتب الحكم على الماء المقيد بالوصف الذي
 قد انتهى قطعا اجابوا بان ذلك من باب المسألة فيحقق لنا
 ان الموضوع الواقعي في قوله هو الماء الموضوع وهو
 وقد انتهى قطعا ما ذكرنا ان التغير المعبر في بقاء الموضوع هو تحقق
 بقاءه بل وجوده او بالخطايات الترتيبية لكونها مثبته عن الواقع
 في حكم الواقع فماله فانه ما يمكن ان يقال او قيل في هذا المحال والله اعلم
~~فلا يزول الحكم بزوال الماء~~ فلو بان الامارة ومعرفة
 ان الموضوع الواقعي هو الكلب لان الموضوع في كونه كلبه الام
 اشارة ومعرفة والحمد لله في كل ما ذكره من هذه الاحكام قد ورد
 في الموارد التي قلنا في الحاصل من غير الحسد وبين
 وفيه التغير الذي ذكره المستدل من احياء الحية في مثل الكلب
 فتبين ان التغير في هذه الحالة قد جحد ان حاله
 في القول وفي تظهير الكلب والخنزير اذا وقع في
 المله نصار لمعاد العند اذا اخرجت بالتراب وتقدم
 عهد حاجتي استحيات ترابا نظر في حاشي المفاصل
 بيان الوجه في نشاء من ان اجزاء الخلصة باقية لم تزل
 وانما تغيرت الصورة وكان النجاسة حكم تزي لا ثبت
 الا بدليل كذا حصول الظاهر وموقوف على الدليل وبين ان
 ولم يثبت

تحقيق الحال
في الكلام الفخر
وما عليه

نقل كلام عن حاشي
المعاصرين في
قوله من الوجه
اولا في التواعد لم يحكم بالنجاسة
لا ملا في

دائمة الغلة

[illegible]

وكن الحال في ابقائها الا ان وقع يمنع مانع فاذا وجد فان ان
 علق الحكم بالنجاسة على الكلب فيكون الظاهر في كونه نجاسة ما وجد
 فيه ~~الوصف~~ الوصف العنواني وبانقضاء النجاسة انقضى عنه
 يرجع الى اصالة الطهارة وبما ذكرنا طهر السرى حكم جازع من
 المناظرين بكون الاستحالة ~~والوصف~~ والانتقال
 من جملة الطهورات والاول عبارة عن تبدل الحقيقة
 كغيره لضرورة الكلب مع والثاني عبارة عن انتقال جزء
 حيوان الى الفرد وانما ارد به لان جزء الحيوان اما ان
 يكون قبل الانتقال وبعد ما يبقا او يكون في المابين يابدا
 او يكون قبل الانتقال ما يبقا ويعد بعد حامل او
 بالعكس والانتقال عبارة عن تبدل حال الشيء و
 صفة وهو من معنى علم مع بقاء الذات كالغلاب الحمر خلا
 بفارق الاول من قبل الوصف دون الذات
 والثاني تبدل الوصف بان تبدل الوصف فيه
 ليس مستلزما لتبدل الحمل ~~فان كان~~ كان هناك ويشترك
 الجميع في تبدل العنوان اما في الاول والاخير فقط واما
 في الثاني فلان الحكم بالنجاسة كان معلقا على عدم اللسان
 مثلا وهو عنوان مغاير لعنوان عدم البق مثلا فهو ليس
 بنفس سائلة بخلاف الحيوان الذي كان جزء منه سابقا و
 جزء ظهور السرى حكمهم بل ذلك ان الحكم بذلك قد
 كان معلقا على عنوان رفعة احد المذكورات ~~فلا يبق~~
 فلا يبق محال للاستصحابها ~~استصحاب~~ انتفاء الموضوع
 ولكن من ذهب باقى الاصحاب الحكم بالنجاسة بالاستصحابها

الاستحالة
 في الفرق بين
 الانتقال ونقد
 البق

لزم ان لا يكون الجازم كالا حقيقى

نظر

الموضوع

نظر انهم الى ان ~~الموضوع~~ انما هو ذات الجسم المكنون بعنوان موضوع
 وامارة عليه فالشرايع بينهما وبينهم انما هو في الموضوع كما يشهد بذلك
 كما تم التذكير المكنون بعضها وسمة منا عين نقل ظاه الحق الثاني
 ونقل كلامها للامامة وولد من المقتنين فتأمل في كلامهم حتى يتضح لك
 الامر والعالم بحقيقة الحال هو الله تعالى ~~كما شئت~~ كما ان العلماء ايقنوا
 ايضا في الاسماء التي هي المتجسسا لا يتحقق على المقتضى الى قول المشهور
 بين الاصحاب بل مقتضى اطلاق معتد الاجماع صريح جامع
 المقاصد وظاهر التذكير بل عن مفتاح الكرامة لعلمه الظاهر
 اطلاق النعمان بل يستفاد من الاجماع ايضا عدم الفرق
~~بين~~ بين الجنس والمتجسس لظهور اولوية المتجسس من عين
 النجاسة والحاصل عدم الفرق على ضرورة ان جنسهم في ذلك
 من حيث الاستحالة وعدمها من مطلقا لا بعض الاجزاء
 الصريح الوارد في الجنس ولذا الاجماع هذا كله بناء على ان
 الموضوع هي الاجزاء الجسمية ويمكن منه ان لم يرد في الكتاب
 او انه ان الجسم الملاقي للمتنجس نعم ورد ان ملاقي
 النجاسة فهو نجس وح يقبل ان يزداد بالموضوع هو الصورة
 النوعية فلا من يدعى ان الموضوع هو الجسم اقامة
 البرهان كيف وقد فهم الاصحاب ان الموضوع هي الصورة
 النوعية فلا اقل من ذلك ومنه فلا يمكن الاستصحاب لغيره
 بل يرجع الى اصالة الطهارة فتأمل في كلام القوم فان هذا

والله اعلم

في رد القائل
 بالاجماع

بالاجماع

والظهور

والصريح

رد الموضوع

الملاقي

بيان مناقشة في كلام

فان هذا هو الذي كان في ذهنه من التوضيح وهذا حاصل ما ذكره بعض افاضل في توضيح التوضيح ويمكن ان يناقش فيه بالنعى كونه جامع بين القاعدتين بمراد اللفظ والبيان والصوت بل لظن المصنف وعدم الاعتناء بالثبوت والبقاء والالتزام على اليقين السابق مقتضاها ~~بجامع الكل من~~ القاعدتين واستفادة كل منهما بمناطها انما هو من لوازم النسبة الى المورد الخارجي لان يكون مراد من اللفظ حتى يقى ان ارادتهما بمناطهما الملتصقان بهما هو موجب للزوم ما ذكر من الخارجي فذهب ~~وكانت حجة~~ وقد انما ان اضلاع الاول والاولى ~~في اللفظ~~ في اللفظ الثاني

اولا في الاول يلزم المحذور كما عرفت به الختم وعلى الثاني ~~لا يلزم المحذور~~ بل هو كونه ~~بما هو~~ بل هو قبل اللفظ ~~فانما~~ فانه يتبين ~~في اللفظ~~ فانه يتبين في اللفظ ~~فانما~~ فانه يتبين في اللفظ ~~فانما~~ فانه يتبين في اللفظ

فان قلت او لهما حكم به عدم الجامع وانها سخا من المصنف كما تقدم وثانيتها ثبوت التضاد بين اليقين والتشكيك ~~فانما~~ فانه يتبين في اللفظ ~~فانما~~ فانه يتبين في اللفظ ~~فانما~~ فانه يتبين في اللفظ

فان قلت او لهما حكم به عدم الجامع وانها سخا من المصنف كما تقدم وثانيتها ثبوت التضاد بين اليقين والتشكيك ~~فانما~~ فانه يتبين في اللفظ ~~فانما~~ فانه يتبين في اللفظ ~~فانما~~ فانه يتبين في اللفظ

فان قلت او لهما حكم به عدم الجامع وانها سخا من المصنف كما تقدم وثانيتها ثبوت التضاد بين اليقين والتشكيك ~~فانما~~ فانه يتبين في اللفظ ~~فانما~~ فانه يتبين في اللفظ ~~فانما~~ فانه يتبين في اللفظ

البيان مناقشة في كلام
 دلالة على ايراد اللفظ
 في اللفظ الثاني
 في اللفظ الثاني
 في اللفظ الثاني

لزم ان لا يكون اللفظ الثاني

البيان ان عدم العام ~~بما هو~~ انما هو بالقياس الى الافراد الواقعة لا اعتبار به عيني انه لو كان هناك شخص خارجي جزئي ولم اعتبارات يتفرع منها امور كثيرة لم يحز ان يقى العام يشمل جميع هذه الامور ضرورة اسمائه ايجاز تعدد الخارج باعتماد الاستنباط فعد الشيء بحسب نفس الامر والواقع والا لزم انقلاب الشيء عما هو عليه بحسب الواقع وهو حال بالضرورة من العقل اذا عرفت ~~بما هو~~ هذه الكلية فتطبيقها على مفادها هو ان ان اخذنا العدالة في المثال المذكور رتبة محصورة مقيدة بعدم الجمع فيحقق من اربعة اليقين وانك المعبرين في قاعدة الشك الى اربعة اخرى مطلقه معروفة عن ملاحظة الزمان حتى يتعلق به اليقين والشك المعبرين ~~في الاستنباط~~ في الاستنباط وهذا لا يوجب تعدد اليقين والشك بحسب نفس الامر والواقع بل الموجود في الواقع هو فرد من اليقين والشك ليس الا ~~بما هو~~ او فرد من اليقين ان سلم تعدد الشك واقفا على لحظة الاعتبارين على ما يتوهم وانك لا تنفقه وحاصل المرد ان تعدد الحاط والاعتبار في اللفظ ~~فانما~~ في شيء واحد شخصي لا يوجب تكرره في الخارج الموجب للتكرره الخارجي وانما يوجب تكرره بحسب الحاط ومن المعلوم ان ارادة المتكلم ليس تابعا له هو الموهوم للموهومات التي لا واقعا

فانما الخارج لها

و من حيث كونه مسبوقا باعتقاده الوجود في زمان تعلق الشك في زمان
 لاحق عليه يكون في القاعده ما لثك في العرض معارض بقوله بين من
 اليقين ~~باعتقاده~~ باعتبار ما عند من الاحتمالين والظرفين ~~من~~
 حيث احتمال الوجود معارض باليقين بالعدم الازلي ومن حيث
 حيث احتمال العدم معارض باليقين بالوجود ~~باعتقاده~~
 فان قلت قد شعرت بعد هذا انه على فرض عاصيه القاعده وتيام
 الدليل عليها تكون مقدمه على الاستصحاب اما من باب الحكمه ~~باعتقاده~~
 كما يقتضيه اعتبارها على احد الوجهين او من باب التخصيص على ما هو مقتضى
 اعتبار ~~باعتقاده~~ اعتبارها على الوجه الاخر فالحكم باعتبار القاعده
 لا يوجب التعارض بينهما وبين الاستصحاب المسقط للقاعده
 عن الاعتبار قلت هذا الكلام لا يفوه به ~~باعتقاده~~ فاصل
 فان الحكم بحكمه القاعده على الاستصحاب او بكونها ~~باعتقاده~~
 مخصصه بمفهوم ما دل على الاخذ بالحال السابقه انما هو
 فيما اذا جعل الدليل على اعتبار القاعده امرا غير
 عموم الاحتمال والتامه ~~باعتقاده~~ من نقض اليقين بالشك ولا
 كما هو المفروض فلا يمكن ان يجعل القاعده حاكمه او مخصصه
 كما هو غير ~~باعتقاده~~ حفي على منزله اذا ربط في الفنى فتد قوله معناه
 سار بما يدعي من ظهور الاحتمال والشك في البقاء اقول هذا الكلام
 شعرا بان قد غير حازه يظهر الاحتمال في الشك في البقاء
 وهو ~~باعتقاده~~ غريب والحاصل ان كلامه في هذه
 المقام ~~باعتقاده~~ غير يمدح الاطراف متنازل ~~باعتقاده~~ حتى ~~باعتقاده~~
 الا ~~باعتقاده~~ في جميع كلماته حتى تقف على حقيقته الامر والظاهر

بيان
 استحلال على المصنف
 وان بناء على ما
 لا يثبت التعارض
 في قول الرواية
 في الجواب عنه

قوله قد

قوله قد ومعنى الحكمه على كذا لا يخفى وضوح الفرق بين هذا ~~باعتقاده~~
 وبين الذي ذكره في باب التعارض والتراجع وان هذا اقل ~~باعتقاده~~
 وحاصل ما ذكره هناك في تعريفها ان يكون الحاكم ناظرا على لوم الحكم عليه
 ومفتر الحجت لو قطع النص عن هذه الملاحظه لكان لغوا
 وانت جدير بما في هذا الكلام الحق فوجبت لفرض عدم ورود الحكم
 عليه لكان لغوا لئلا يكون الحكم من المرد فان اوله اعتبار الاول ~~باعتقاده~~
 باسرها حاكم على اوله اعتبار الاصول الشرعية العمله كما اختاره قد
 مع انه ليس شئ منها ~~باعتقاده~~ بحيث لو فرض عدم الدليل على اعتماد الاصول
 الشرعية العمله لكان لغوا لئلا يغفل عن الفائده بل لها فائده
 اخر غير بيان كذا من اول اوله اعتبار الاصول الشرعية العمله
 وهي ورودها على الاصول العقلية ~~باعتقاده~~ العمله في المورد قبل
 الاصول الشرعية وكان قد زعم ان الحاكم لا بد ان يكون العرض
 من مجرد التفسير والبيان لدليل اخر على خلافه على تقدير
 ذلك الدليل ولو كان العرض منه غير تفسير ذلك الدليل
 ايضا نعم انصافه فلا بد لك القول ان يتوقف على وجود ذلك الدليل
~~باعتقاده~~ ~~باعتقاده~~ والذي يهون الخلف ان
~~باعتقاده~~ ~~باعتقاده~~ مظهره عليه في بعض النسخ التعادل والتراجع
 والحاصل ان هذا القباره احسن من تلك على كل حال ولو باعتبار
 ان هذه اوضح وتلك اخف ~~باعتقاده~~ ~~باعتقاده~~ ~~باعتقاده~~

بيان الفرق بين
 مذهبنا وبين
 مذهبهم في
 المسألة المذكورة
 والله اعلم

وإنما قد استدل العلامة
بأنه لا يمكن أن يكون
المراد من قوله

ثم لا بأس بان تذكر نحن ميزان اللزوم والحق
والتخصيص وبين ذلك وبين التخصيص في أصل الكلام
يتكف من حقيقة الحال ولا يحتاج الى قبل وقال هو ان
مميزان اللزوم ان يكون الطريق الوارد حيث يرفع موضوع
المورد عليه ويخرج مورد حقيقة عن كونه مصداقا لموضوع
المورد عليه وذلك بان يكون بنفسه رافعا لشك حقيقة
واما ميزان الحكم فاهن ما يقال فيه ان يكون الحاكم

ميزان اللزوم

ميزان الحكم

وبالذات وبفسه مفسرا للمراد من الحكم عليه
ومعينا لمعنى مدلوله لكنه غير رافع لموضوعه بل هو
مع وجود الحاكم صادق على المورد ايضا واذا الحاكم اوجب
رفع الحكم المعلق عليه عن المورد والمراد من كونه مفسرا له
اولا ان يكون بحيث لا يفهم التناقض في بینه وبين
الحكم عليه من اول النظر بل يكون كالقارئ المتفهم
لأنه لا يفتقر الى من حيث لا يكون موجبا لظهور الحكم عليه
في دلالة الحاكم في اختصاص الحكم الذي تضمنه بغير مورد
وجيد التام لا يفتقر الى ان يكون ميزانه ان يكون بحيث
لا يفتقر الى ان يكون ميزانه ان يكون بحيث
المراد باصالة الحقيقة بوجوب ظهور الحكم عليه في ارادة اختصاص
به في الحكم لان الحكم المعلن على الموضوع المذكور فيه بغير

ووجه تقديم الحاكم على الحكم
دوره تقديم الحاكم على الحكم
شرحه وتفسيره لا المفروض
انه بهذا الوصف وهو
هو حقيقة في مدلول
كونه مفسرا له
الحكم والمحكم مجتمعة
لأنه لا يفتقر الى
في دلالة الحاكم في اختصاص الحكم الذي تضمنه بغير مورد
وجيد التام لا يفتقر الى ان يكون ميزانه ان يكون بحيث
لا يفتقر الى ان يكون ميزانه ان يكون بحيث

الاصل الحقيقة في نفسه
بعدم ورود البيان من الحكم
وبعد مجيء المفسر لا يفتقر الى ان يكون ميزانه ان يكون بحيث
في مدلول الحاكم في اختصاص الحكم الذي تضمنه بغير مورد

لزم ان لا يكون الحاكم

الحقيقة
فما يتقارن في الحكم
تقارنا في الحكم
والتخصص في الحكم
من الحكم

مورد الحاكم مع صدق ذلك الموضوع على ذلك المورد مع
وذلك بان يكون ذلك الدليل الحاكم بغيره قول المتكلم
اعني غير هذا المورد ومن هنا ظهر الفرق بينه وبين
التخصص المنفصل فانه ليس بحيث يوجب ظهور العام في اختصاصه
الحكم المعلق عليه بغير مورد التخصيص بل العام مع
ايضا ظاهر في فهم الحكم بالنسبة الى ذلك المورد وانما يقدم الخاص
لترجيحه لظهوره على ظهور العام فالعام والخاص متعارضان في الدليل
الا ان الترجيح للخاص فيقدم عليه لذلك بخلاف الحاكم والحكم
فان الحكم عليه لا ظهور له في عموم الحكم بالنسبة الى مورد
الحكم الحاكم حتى يتعارضان بل ظاهر في اختصاصه بغير ذلك المورد
ويظهر الفقرة بينهما في الدليلين انهما يفتقران الى ان يكونا
احدهما حاكما على الاخر فيقدم على الاخر ولو كان من اضعف الظن
الحكم ولا يفتقر الى ان يكونا حاكما على الاخر بل لا يفتقر الى ان
تعارض الحاكم وتزاحم قريته في الحكم غير الحكم عليه
فاذا اراد امر اخر فيلاحظ احكام التعارض بينه وبين ذلك
الاخر لا بينه وبين الحكم الحاكم عليه وهذا خلاف الخاص
في مقام التخصيص فانه لا يقتضي بغيره تقديمه على العام
بل يدور ذلك مدار رجحان ظهوره على ظهور العام فاما
يكون ظهور العام اقوى من ظهور الخاص فيفتكس فيه الامر
والر في هذا ما مر من ان الحاكم مع ظهوره مفسرا للحكم عليه

ووجه تقديم الحاكم على الحكم
دوره تقديم الحاكم على الحكم
شرحه وتفسيره لا المفروض
انه بهذا الوصف وهو
هو حقيقة في مدلول
كونه مفسرا له
الحكم والمحكم مجتمعة
لأنه لا يفتقر الى
في دلالة الحاكم في اختصاص الحكم الذي تضمنه بغير مورد
وجيد التام لا يفتقر الى ان يكون ميزانه ان يكون بحيث
لا يفتقر الى ان يكون ميزانه ان يكون بحيث

بغير

و موجب لظهور الحكم عليه في اختصاص الحكم الذي ~~تضمنه~~
 موارد قبل وقد عده عليه من ابقاء ظهوره من دون ~~توق~~
 على امر اخر ~~تضمنه~~ خلافا لخاص فانه محرم ظهوره
 لا يوجب صرف العام حتى يكون بنفسه مقدما عليه بل مع رجحان
 ظهوره البقي لا يوجب صرفه وانما يوجب ذلك بقدم ظهوره
 على ظهوره هذا وهذا غاية ما يمكن ان يكون في بيان الحكم
 والموضوع تحقيق الكلاية في بيان ميزان الحكم والورد
 قوم وان شئت قلت ان المفروض ان اقول ظاهر كلامه
~~تضمنه~~ الفرق بين ~~الفرق بين~~ عدم الفرق بين
 الاستدلالين وانت حينئذ بوضوح الفرق بينهما لان
 الاول مبني على ان المراد من ذلك في اختيار التعليل المأخوذ
 في موضوع الاستصحاب هو التعليل والى في مبني على ان نقص
 اليقين السابق بالدليل القائم على الخلاف نقصان
 ليقين على حقة دليل اعتباره فافين هذا من سابقه
 وكيف لا يقع ان يقال وان شئت قلت ان المهم الا ان
 يكون مراده به وان شئت ان تستدل بدليل اخر فقل
 هو مبني على الشاع في التعبير بقدر قوله ~~تضمنه~~
 قوله وبني انه لا يرتفع التحريم اقول لا وقع لهذا الجواب
 مع تسليم كرت الموضوع في دليل الاستصحاب ~~لأنه~~
~~لأنه لا يرتفع التحريم~~ بناء على تفسير الشك به
 لانه لا ارتباب في تقديم الدليل الاجتهادي وورود

على الاسماء

اشارة الى عدم الفرق بين التعليلين

تمشي
اشارة الى عدم الجواب على تقدير

لزم ان لا يرتفع التحريم كما لا يخفى

على الاستصحاب ~~تضمنه~~ اخذ دليل اعتباره يقول بعدم اعتباره
 فيما اذا كان في اليقين دليل معتبر فان قلت لم يعلم اعتبار
 الدليل الاجتهادي في مورد الاستصحاب قلت نعم واطلاقه
 معلوم ولا موجب ~~تضمنه~~ لتخصيصه بغير ذلك فتدبر نعم كون
 الدليل منقطع الاعتباره لا يوجب ان يكون نقص اليقين
 اليقين السابق صار نقصا باليقين كما هو المدعى فان
 قوم ولا يمكن ان يقال ان لا يخفى انه لا يمكن ان يقال ~~تضمنه~~
 على كون الموضوع ~~تضمنه~~ بناء على ان المراد من الشك
 هو عدم الدليل والتعليل نعم يمكن على غير هذا البناء
 فلا تغفل قوله لا يخفى من مسامحة الامة لانه لا يكون من مزايا العمل
 بالاستصحاب الا اذا كان معارضا ~~تضمنه~~ لدليل الاستصحاب
~~تضمنه~~ كما في مسئلة البناء على الاثر والشك في الركعات
 وان لم يكن معارضا ~~تضمنه~~ فالدليل على ارتفاع ~~تضمنه~~ الحالة
 السابق ليس من مزايا العمل بالاستصحاب نعم هو من
 مزايا جريان وكذا غرضه عدم الدليل على ~~تضمنه~~ الحالة
 الحالة السابقة في غاية الوضوح لو صحت بالاستصحاب
 وليس من مزايا ~~تضمنه~~ ما يعارض دليله
 الا اصلا تغيب واي قاعده عمليه للشك مثله فتدبر
 قوله انها لا تغيب رضا الاستصحاب ان قبل قد بشكل على
 ما ذكره قد من ~~تضمنه~~ حكومتها اطلاق القول بحكميتها على
 الاستصحاب بعد نكاح في حكمها مع الاستصحاب على

اشارة الى عدم الفرق بين التعليلين

اشارة الى عدم الفرق بين التعليلين

بيان اشكال وترك اولاد وقع من الخط

اليد

اکم فتنہ کا

اليد فكيف يقسم ذلك ان اليد مقدمة على الاستصحاب منه ^{فصل}
 فانما هو في الحقيقة ان دليل اليد لا يثبت ضرورة وهو الوقت
 حتى يقارن الحكم بالكون المفرد منكر ان باب نقل يد الاستصحاب على اليد
 لو انما منع من اعتبار اليد فيما اذا كان في مودها الحواجز لان اليد
 مله هي فانه باقراره تبطل بينه بمقتضى ما دل على نفوذ اقراره
 على انهم جاز ~~ويكون من غير مقتضى كلامه~~ ^{لا يفتقر} لا يفتقر ما بينه وبين اليد ^{فصل}
 فوايسر من نقل يد الاستصحاب بل لاجل ان دعوى الملك الم اقول
 هذا الذي ذكره البعض كونه اعترافا وجب النزاع ما في يد وصار
 مدعيه باقراره وصار المدعي تنكس انما هو لو فيها لو كان
 بثبوت كونه المال الذي اليد السابق باقراره اليد اللاحقة
 كما هو صريح كلامه ^{فصل} قد يؤخذ باقراره الراجع لمك استدامه يد
 السابقة والا لو كان بثبوت بغيره كشهادة عدلين او علم الحاكم
 فيمنع تقديم اليد السابقة خروج المستدعي عن عنوان الادعاء
 والادكار وان كانت كلمات الاصحاب ^{فصل} من غير الحكم بمنى الرقابة
 البينة على الملك السابقة السابق لا يحل من ^{فصل}
 اضطراب وقد عرفت عدم المناخات بين تقديم اليد على
 الاصحاب وجواز الشهادة به دون الحواجز ان يكون ذلك من جهة

من اولاده لا فسد باب السجارات غلبا الكل اذ قل ما ينفع من هذا الا حيا لانت
على النار

فوله مع انه قد يقال ان مع لا يفي انها تكون مدعية اذا لم تكن
بدونها محدودة بعد الزمان الذي اعترفت بكونه لرسول الله
والا لو كانت بدوها محجوزة لكانت مدعية كما عرفت سابقا فلا تغفل

قوله وان شئت قلت ان وليد اخص الم علم اذ يكون مورد البدل مخصصا
في مجرى الاستصحاب نظر الى الغلبة فلا تغفل قوله والغلبة انما توجب
يعني انما اماره حيث لا اماره ~~لضعفها~~ لضعفها ومن يعلم
ووجه تشبيهها باصالة الحقبة عند السبد حيث انما عنده
~~لا اماره على الحقيقة حيث لا اماره غيرهما فلا تغفل~~ لا اماره على الحقيقة حيث لا اماره غيرهما فلا تغفل
ما يمكن ان يكون وجه الفرق بين

ثم قال قد استدلنا الثانية في ان صالة الصلوة في القل بعد الفراغ
منه لا يعارض بها الانتحاب بل نقل من بعض مشايخنا ان الانتحاب
مشاريع العصر ان قدم قاعدة الفراغ على الانتحاب وان كان
الانتحاب بين الامارات والقاعد من الاصول وقال انها
كاملة على الانتحاب لانها واحدة لذلك قلنا فتلك
ليست بشئ وانت حينئذ ان هذا الكلام ليس بشئ ولا يعقل
حكومة الاصل على الدليل الاجتهادي نعم يمكن ان يقال
ان اعتبار الانتحاب مقيد بعدم وجود هذا الاصل
في خروج عن الدلالية في هذه الحالة فيرجع الى القاعد
لانها مقدمة عليه فتدبر وهذا التقييد وهذا التقييد على
تقديره مستفاد من اعتبارنا اذ ادع للقاعدة في موارد
الانتحاب فتدبر قول الموضع الاول ان الشك في التيقظ هو
قال به الانتحاب ام يمكن ان يقال ان القاعدة المستفاد

قوله واما تسمى اليد
على اليد اما كره
من عدم ولا تسمى
اليد على اليد على كره
اليد من الاصول والا ما
لاش في غاية الشك فان
من المعلوم المبين
ان قد يتوصل اليه
والورود ليس
اليد الطين
اجتهاد بين كانه
المقارن بينهما
انما كره في وجه
تسمى اليد على الا
فاليد منه كونه
ورود اليد على
اليد من جهة اعتبارها
من جهة القدر فتد

لزم المثلث الاصل الثاني لا يفتقر ضد

دعوى الاعمى بحسب العرف لا لا يخفى ان بعد ان يكون لللفظ في الخبر التعليق
لا الظرفية الخارجية فيصير معنى الشئ في الشئ المذكور مربوط به اعم
من ان يكون باعتبار صحة او وجوده فتجوز قوله لان ارادة الاعم من ان الشئ
اقول اولاً يمكن ان يقال ان القاعدة اعم ~~بعض~~ وبعض الاحكام ويقيد
بعض مدلولها والبعض الآخر ببعض الاحكام ودعوى ان مقادير كل
خبر عين مقادير اخرى يمكن منعها كما لا يخفى فتم وثانياً لا مانع من ارادة
الاعم اذ المستعمل فيه للفظ الشئ ليس هو الوجود والصواب للماهية
شلاً اذا كان في الركوع والشئ في السورة يمكن ان يقال اذا شئ في
ماهية السورة باعتبار وجودها او صحتها فامض واما لفظ
في الخبر التعليق كما مر واما لفظ الشئ فهو لا دعم من الفردين هذا
ويمكن ان يقال ان مراد المصنف من عدم الجواز ليس للاجل الاستعمال
في معنيين بل من جهة حصول التعارض بينا وعلى ذلك او على ذلك
اذا شئ في آية من الفاتحة وكان في الآية الاخر فيمكن ان يقال ان
شئ في وجود الآية بعد الجواز فيجب المضي ويمكن ان يقال
انه ~~لا~~ ان شئ في الفاتحة باعتبار شرطها فيجب الالتفات
فيحصل التعارض فلا يمكن ارادة الاعم ويؤيد هذا
عدم وجود قوله في استعمال واحد في بعض النسخ فبعد
هذا ولكن الانصاف ~~في الكلام~~ ان كلامه ظاهر بان موجب الاستعمال
اللفظ في معنيين بل يمكن ان يقال كما قيل انه يلزم استعمال
اللفظ في معنيين ~~ولا يمكن~~ ولا يخفى ان ارادة الاعم انما
توجب ذلك لو لم يكن بين المعنيين ~~ما يوجب~~ ما يوجب ان الشئ في وجود

الصحف
التي
في
الكتاب
الذي
في
الكتاب
الذي
في
الكتاب

سبح اسمك يا ذا الجلال والإكرام

مثلا اذا شك في السلام بعد وجوبه في التعقيب لا يلتفت ولو شك
 في اصل الصلوة اذا كان عاده الصلوة اول الوقت مثلا يلتفت
 والوجه في قول الاخبار الاول هو الثاني في مقابل قوله بلاحظه
 التحديد ومقام التوطئة ان يمكن ان يوجد بهجوم القاعدة المذكورة
 في الدليل ويحفل المصدر من باب المثال واختيار المثال
 المتعارف الظاهر كما اخبره في كتاب الطهارة فراجع
 قوله والدقوى اعتبار الدخول في الغيبة في الانصاف ان
 المسند في غاية الاتكال اذ جملته من الاخبار تدل على اعتبار
 الدخول في الغيبة وحملتها على مجرد الفراغ والنجاء
 ولا يمكن ان يقع يؤخذ بكل منهما ويقى ان المدار على الفراغ
 اعم من الدخول وعلى ما لان الظاهر ان كلاهما متساويا
 في مقام التحديد فيكونان متساويين فان قلنا ان
 المسند من قوله اذكر منه حين يشك ان ~~المراد~~ على
 المدار على ذلك يؤخذ بالمطلقات لان اذا كانت
 من الامارات لا الاصول فيدور مدار ~~المراد~~
~~الظن~~ الظن النوعي وهو حاصل غير تجاوز الحيل
 والا فلا بد من الاخذ بالقدر المتيقن من الاخبار
 وهو صورة الدخول في الغيبة لان الحكم ~~لا~~ على
~~المراد~~ ~~المراد~~ خلافا لقاعدة وهذا بناء على
 ان الاخبار شتى لبيان حكم قاعدة الفراغ فقط

واما حكم

زعم ان الامور لا يجوز ان لا يكون فيها

والما حكم كان في الحل يستفاد من الاصول وان قلنا ان المستفاد منها قد بينت احداهما
 قاعدة النجاء والآخرى قاعدة وجوب الانبياء او كان في الحل فيشكل
 الامر اذا لا يعلم ان المقام دخل تحتها ~~فقط~~ ولكن مع ذلك ابغى من الرجوع
 الى الاصول الاخرى

في الوضوء الرابع

نفس المصدر

قوله الا اذا يظهر من رواية ابن ابي عمير رايه حاصل بتعب
 استفادة كون الوضوء على القاعدة من هذه الرواية
 انه ان الطاهر من الغسل الواقع في الدليل الذي
 هو نفس القاعدة انه قليل للغسل المص الذي
 يدل بظاهره ان الظاهر في قوله وقد خلت في غيره
 راجعا الى الوضوء فيصير الحكم ~~المراد~~ ولو
 بقومته الاجماع على ان ذلك في اجزاء الوضوء قبل
 الخروج عنه والدخول في غيره غير ملحق بل لابد من التدارك
 فيحصل الضيق في غيره الى نفس الوضوء لا فلا يكون
 الجز قد نطق بما هو خلاف الاجماع في الوضوء ~~فقط~~
 فيصير حاصل تقدير الجز انك اذا شككت في جزء
 من اجزاء الوضوء وقد دخل في غير الوضوء ~~والدليل~~ مسوق لبيان هذا المعنى صح
 من سائر الافعال فشك ليس بشئ ومفهومه الاعتناء
 بانك في صورة عدم الدخول في غير الوضوء كما اذا
 شك في غسل الوجه بعد الدخول في غسل اليد ~~فقط~~
 الرواية ~~مطابقة~~ ~~للقاعدة~~ فيكون الوضوء ~~واخلا~~ في
 القاعدة بمنقضي هذه الرواية المطابقة صدرها الوجه ~~بمقتضى~~
 لنيلها الصريح في القاعدة وهذا حاصل ما توجه به ~~استفاد~~ ~~المراد~~
 الرواية في استفاد كون الوضوء على طبق القاعدة فيها مثال



بيان للوضع الخامس

فقد تقدم لعقود الشك بعد المعاودة عن اي من الشروط فيكون
 من موارد القاعدة ولا يصدق في جميع القايين قبل الفراغ من
 الشروط لان على احوال الشرط قبل الفراغ عن شروطه
 لا يصدق كالا يفتي ويدل البطلان على ما ذكره من ان مقتضى
 بيعه الفروع عن الشروط ما دل على اعتبار الدخول في البيع
 لمغايرة الشروط للشرط عند التحقيق فلا وجه لما روي عنهم من
 عدم صدق الدخول في البيع هنا بتوهم عدم المغايرة بين الشرط
 والشروط فلا يحكم بعدهم اعتبار الشك في الشرط بعد الدخول
 في الشروط وان المثل على خروج ورثت الشروط لما عرفت
 من صدق المعاودة كالا يفتي قوله واما بالنسبة الى شروط
 اخرى ~~لا يفتي في حكم الشرط~~ حكم الشرط في وجود الشرط بعد الفراغ
 عن الشروط لكن يقتضي على وجه يخص هذا الحكم بغير
 الشروط ولا يفتي في اقراره يقتضي هذا الحكم لموجود الشروط
 بالنسبة الى الشروط التي فرع الشك منه لا يخرج بالنسبة الى غيرها
 وهذا لا يغير عليه بناء على اعتبار القاعدة من باب التعليل كالا يفتي
 ويتوهم الاشكال في بناء على كونها من باب الظني لعدم امكان
 التعليل في حصول الظني بالنسبة الى وجود الشرط لكن
 لا يفتي في ما ذكره بعد اعتبار الدليل ~~اختصاص~~ اختصاص
 اختصاص دلالة الدليل على اعتبار وجود الشرط للشروط
 الذي وقع الفروع عنه بالخصوص يقتضي كشال الذي ذكره
 المنع ~~من الشك في اثناء البيع~~ في فعل الظن فتوان
 ان الظن شرط للمعقل وما ذكرنا ~~فيما تقدم~~ ان مقتضى عدم

في البيع بالشك

العبرة بالشك في ~~الشرط~~ الذي بعده فما وز الحل هو البناء على
 قوله بل لا بد من الفراغ عنه لان نسبة الشرط الى جميع اجزاء الشروط
 نسبة واحدة الى لا يفتي وصدق ذلك فيما لو كان الشرط شرطاً للكل
 في جميع اجزائه ~~فلا يكون كل جزء من شروطه~~ في كل جزء من شروطه
 في ذلك الجزء لا يفتي ~~في احوال~~ في احوال المعاودة الحل ~~بالنسبة~~
 اليه ~~والسالم~~ واما الى سائر الاجزاء الاخر فلا لانه يفتي
 بالنسبة اليها لم يذهب حل بعد في الشروط ~~ومقتضى ان الشرط~~
 واما في الاعتناء في الشك في الشرط في الاثناء ~~فيستلزم~~ فيستلزم
 لا فتلان الشرط بحسب المرتبة والحل عقل ليس يقتضي ما على الشروط
 بل مقدار ناله ~~فلا يفتي~~ بعض الافاضل ~~منه~~ من العقل ونفسه
 قال قال ما في اول ذكره من ان الشرط ما كان حاصله قبل
 الشروط فقد ما عاين بحسب الوجود ليس يجيد لما عرفت
 من ان المؤثر في وجود الشروط هو الحاصل حين وجوده
 لا ما قبله ~~الشرط~~ ~~فلا يفتي~~ ~~في احوال~~ ~~فيستلزم~~ ~~فيستلزم~~
~~من الشرط~~ ~~في احوال~~ ~~فيستلزم~~ ~~فيستلزم~~
 ولا ريب ان الشرط احد اجزائها ~~فيستلزم~~ ~~فيستلزم~~
 العقل يتوقف على الشرط والا لما صح ان يكون جزء منها
 فلو لم تقدم الشرط على شروطه لفتن تقدم العقل وانا على
 معلولها فبطل كون الشرط ~~مقتضى~~ مقتضى مقاسنا فلا بد
 من القول بان الدخول في كل جزء من اجزاء ~~الشرط~~ ~~فيستلزم~~

على من يفتي في الشرط
 والشرط لا يفتي في الشرط
 على من يفتي في الشرط

من اجزاء الشروط انما يحقق التجاوز عن محل الشرط بالنية
 وبقي عليه باعتبار الاجزاء الباقية اخرى ان الظاهر ان مقتضى التوهم
 المذكور ان معنى كونه الشرط مقارنا لا يملكه على الشرط هو ان يكون
 مقارنا في الزمان لا في المكان ~~الشرط في الزمان~~ والعلول ~~الشرط في المكان~~
 اولها مقارنته معلولها لزم انما انما ~~الشرط في الزمان~~ انما انما ~~الشرط في المكان~~
 المقارنته في العلول او وجوبه في الزمان ~~الشرط في الزمان~~ وهو ما لا يمكن
 في الشرط ~~الشرط في الزمان~~ ~~الشرط في المكان~~ ~~الشرط في الزمان~~ ~~الشرط في المكان~~
 في الاعتراف في انك في الشرط في البناء اذا كان الزمان
 شرطاً للركب بجميع اجزائه يظهر الجواب عن ما لا يقال ان الشرط
 وجه عدم الاعتراف بانك في الشرط ~~الشرط في الزمان~~ الذي ليس شرطاً للركب
 بتمام اجزائه كالبني بناء على الاعتراف فيكون في الغاء انك فيها
 جزء الدخول في الشرط كالمقتضى كالاقتضى كالمقتضى ~~الشرط في الزمان~~
 عن ما لا يورد على الفرق في الشرط ~~الشرط في الزمان~~ ~~الشرط في المكان~~
 كالمقتضى ~~الشرط في الزمان~~ ~~الشرط في المكان~~ ~~الشرط في الزمان~~ ~~الشرط في المكان~~
 الشرط علم مقتضى ما طبعاً على الشرط ضرورة انه قد يتوقف
 عليه الشرط في حال اضراره علم قبل الشرط فلا فرق بين ان
 يكون شرطاً للركب بتمام اجزائه او يكون شرطاً في الابداء فقط
 في عدم البناء في انك فيها في الشرط ~~الشرط في الزمان~~ ~~الشرط في المكان~~
 عن الشرط من اجزاء ولا تغفل ~~الشرط في الزمان~~ ~~الشرط في المكان~~
 ثم التحقيق ان الشرط ليس مقتضى ما على الشرط ~~الشرط في الزمان~~ ~~الشرط في المكان~~

هنا

لزم ان الشرط في الزمان لا يكون مقارناً في المكان

فانعم
~~الشرط في الزمان~~ ~~الشرط في المكان~~ ~~الشرط في الزمان~~ ~~الشرط في المكان~~
 قاعدتين احداهما قاعدة التجاوز والآخرى قاعدة وجوب
 الاتيان اذا كان في محل فشكل الامر اولا فليعلم ان المقام دخل
 تحت لهما ولكن مع ذلك ايم لا بد من الرجوع الى الاصول ~~الشرط في الزمان~~ ~~الشرط في المكان~~
 نعم هو مقتضى على المعلوم وانما لا بد من اجزاء العلة انما هي
 الاجزاء فالعلم به ليس هو الشرط ~~الشرط في الزمان~~ ~~الشرط في المكان~~ وهي الشرط
 والشرط مقارناتها ولا يتوقف للاجزاء على الشرط حتى يكون مقارناً
 عليها كما هو مقتضى الدرس بل نسبة الشرط والاجزاء للعلول ~~الشرط في الزمان~~ ~~الشرط في المكان~~
 فها في عرض واحد عرض واحد ولا ترتب بينهما ~~الشرط في الزمان~~ ~~الشرط في المكان~~
~~الشرط في الزمان~~ ~~الشرط في المكان~~ ~~الشرط في الزمان~~ ~~الشرط في المكان~~
 الشرط نسبة واحد ~~الشرط في الزمان~~ ~~الشرط في المكان~~ ~~الشرط في الزمان~~ ~~الشرط في المكان~~
 في الشرط او على هيئة الفاضل او في الاشارة بل يلزم اجزاء
 الشرط بالنية الى ما بقي من العمل ان يمكن ولا يمكن فليعلم
 الصلوة ~~الشرط في الزمان~~ ~~الشرط في المكان~~ ~~الشرط في الزمان~~ ~~الشرط في المكان~~
 المقتضى لا تغفل قوله نعم بما يدعى في مثل الوضوء ان محل اجزائه الى
 نعم قد قيل ذلك في الوضوء والطهارة وهو حسن لعدم ما
 دل على لقضية انك بعد التجاوز عن المحل وقدم ما دل
 على الالفاء بعد الدخول في البعد جلتها بالتقريب المقدم
 ولا يقال في ان محل الوضوء قبل الدخول في الصلوة ~~الشرط في الزمان~~ ~~الشرط في المكان~~

الاشكال في اولى افلاذ بعد اقرار كون غلة قبل الدخول في العمل
 واما الصفة فليس ظاهر في السواء عن عمل الفرض ~~بل ظهورها~~
 وظهر في التبعيل في جهة ~~الاستحباب~~ الطهارة بعد الخطوة لاني
 اتنا ~~في جهة~~ في ذلك وهذا خلاف الاجماع فيعمل في
 وطورها ولا شاهد ~~لعمل~~ على عملها على الشك الساري ولو سلم
 امكان عملها في بمثابة من القطع بحيث لا قوة لها على تحقيق
 عمومات الدخول في الغير والجار على المحل ~~فلا يعمل~~ في
 قولنا ~~عمل~~ الكلام لا يرجع فيه الشك الى الشك في ترك بعض ما يغير
 في الصحة اذ اى ما لا يكون متلا متلا في نفسه مع طمع الشك في
 في صحة بل عمل الكلام ما كان وجوه متدا مع الشك في صحة غير مقار
 في الوجود ~~لكن~~ كالاعراب ~~بالتبعية~~ بالنية او الكلمات
 اوجه او حر كان نفس البنية او غير ذلك فلا يغير الشروط
 في الوجود واما اذا كان الشك في صحة لا يرجع الى الشك
 في ترك ما كان متلا متلا في نفسه الطهارة والسائر والمولات
 والاستنبال فيكون الشك في الصحة ~~مباين~~ في الشك في
 اتيان ما يغير في ذلك التي ولا شك في اجراء القاعده
 بالنسبة الى ذلك الشك السبي فيكون حاكما على الشك في الصحة
 هذه المعنى لانه يكون الشك في الصحة ~~مباين~~ في الصحة
 سبي والسبي حاكم عليه فلا مورد ~~للك~~ في الصحة
 حتى ينافي في ان يطلق في الشك في الايمان اولاد وياخذ

حسان الوضع السوي
 قولنا ان سبي او العدم في وجه الشك
 في ترك ما كان متلا متلا في نفسه مع طمع الشك في
 في صحة بل عمل الكلام ما كان وجوه متدا مع الشك في صحة غير مقار
 في الوجود ~~لكن~~ كالاعراب ~~بالتبعية~~ بالنية او الكلمات
 اوجه او حر كان نفس البنية او غير ذلك فلا يغير الشروط
 في الوجود واما اذا كان الشك في صحة لا يرجع الى الشك
 في ترك ما كان متلا متلا في نفسه الطهارة والسائر والمولات
 والاستنبال فيكون الشك في الصحة ~~مباين~~ في الشك في
 اتيان ما يغير في ذلك التي ولا شك في اجراء القاعده
 بالنسبة الى ذلك الشك السبي فيكون حاكما على الشك في الصحة
 هذه المعنى لانه يكون الشك في الصحة ~~مباين~~ في الصحة
 سبي والسبي حاكم عليه فلا مورد ~~للك~~ في الصحة
 حتى ينافي في ان يطلق في الشك في الايمان اولاد وياخذ

وان قلنا ان عمل الكلام في ما لا
 يكون له وجود مستقل في نفسه سلفا
 اعلم من الحق العرفية والشرعية

لزوم ان لا يكون العمل في الايمان

عمل الكلام في الشك في الصحة ما هو ان يكون الشك في صحة العمل في
 في جهة الشك في صحة ما هو متلا مع الشك في صحة في الوجود الحار
 له فيما يكون من جهة الشك في صحة ما هو في نفسه متلا متلا في الاجراء
 القاعده فيه ~~وللعمل~~ ~~في~~ ~~الاول~~ وعلى الاول
 وان كان الشك في الصحة ابيض مسبا عن الشك في بعض ما هو متلا
 تلقى لا يلقى اجراء القاعده فيه لان المتروك منه من الاسرار التي
 لاستقبال لها في نفسها لا يلزم من الايمان في جبا الحاق حكم
 حكم الشك في الايمان الا الحاق في الثاني اعني ما كان متلا متلا في
 يرد على المعنى ان الشك في الصحة واعنا سبب من عدم اتيان
 بعض ما يغير في التي شرط او شرط افلاذ او لا لعدم
 وقوع الشك في الاس البسيط من جميع الاحتمالات واذ كان مسببا
 كان اجراء القاعده في الشك السبي لا يغير لانه حاكم على السبي
 قال المردف فلا معنى سلف لما ذكره ~~في~~ ~~الاول~~ وانت قد عرفت
 المعنى المصلح بما لم يرد في ترك كلامه قد سوره وان كلامه في كان
 متلا مع التي لا ما كان في نفسه متلا متلا ولا يلزم من الايمان
 في الاول الا الحاق في الثاني فلا تعطل والله اعلم من الزل في
 الا ان يدعي في تلك المناط ان لا يبعد قطع استناد ذلك من عموم
 في اجزاء الباب وان لم يدل عليه كل واحد منسوخا
 عدى موثقه ابن ابي عمير يعقور انظار في الايمان في الوجود والشك

في جهة الشك في صحة ما هو متلا مع الشك في صحة في الوجود الحار
 له فيما يكون من جهة الشك في صحة ما هو في نفسه متلا متلا في الاجراء
 القاعده فيه ~~وللعمل~~ ~~في~~ ~~الاول~~ وعلى الاول
 وان كان الشك في الصحة ابيض مسبا عن الشك في بعض ما هو متلا
 تلقى لا يلقى اجراء القاعده فيه لان المتروك منه من الاسرار التي
 لاستقبال لها في نفسها لا يلزم من الايمان في جبا الحاق حكم
 حكم الشك في الايمان الا الحاق في الثاني اعني ما كان متلا متلا في
 يرد على المعنى ان الشك في الصحة واعنا سبب من عدم اتيان
 بعض ما يغير في التي شرط او شرط افلاذ او لا لعدم
 وقوع الشك في الاس البسيط من جميع الاحتمالات واذ كان مسببا
 كان اجراء القاعده في الشك السبي لا يغير لانه حاكم على السبي
 قال المردف فلا معنى سلف لما ذكره ~~في~~ ~~الاول~~ وانت قد عرفت
 المعنى المصلح بما لم يرد في ترك كلامه قد سوره وان كلامه في كان
 متلا مع التي لا ما كان في نفسه متلا متلا ولا يلزم من الايمان
 في الاول الا الحاق في الثاني فلا تعطل والله اعلم من الزل في
 الا ان يدعي في تلك المناط ان لا يبعد قطع استناد ذلك من عموم
 في اجزاء الباب وان لم يدل عليه كل واحد منسوخا
 عدى موثقه ابن ابي عمير يعقور انظار في الايمان في الوجود والشك

الاشكال

قوله في الحكم بعدم الاعتناء بصفات وجهان في قوله لا بد من
 الاستصحاب الاول قد يتوهم ان قوله لا بد من الوجهين في الاستصحاب
 حلول قوله في الحكم بعدم الاعتناء وجهان الاول قد يتوهم ان قوله لا بد من
 استظهاره الاول وبين ذكره وجهين المسئلة خصوصاً في التفرع
 الظاهر بان الحكم بان المسئلة عند ذات وجهين وهذا مناف لا اختياره
 اولاً احد الوجهين واستظهاره ولكن التنازل في كلامه يعطى
 ان ذكره للوجهين ليس مناف لا اختياره الاول بل للدلالة
 على المسئلة في نفسها ذات وجهين نعم لو كان على الاستصحاب
 نعم لو ظهر الاستصحاب بعد ذكر الوجهين كان التدافع ظاهر وليس
 نلبي بقوله لا بد من وجهين ان يكون الوجهين شيئاً او تركهما
 قد يقدح بعدم دلائل التعليل على التعميم المذكور وظهوره في
 في خصوص الغافل والناس دون القاصد وانت جزي فساد
 بعد احوال كونه في مقام اعتبار ظهور حال العلم بالتقريب المتقدم
 قوله نعم قد يحكى هذا احوال عدم التامل الى قوله لو لم كونه مثبت على الواسطة
 ولم نقل مجتازاً الواسطة فيه كما ادعاه بعض الافاضل نقول انه
 معتبر من باب الظن النوعي لا التبعي ولا يقتض الواسطة كما بنا عليه
 بعض الافاضل ونعم عليه في تعليلته على المقام وهو محسوس
 قوله نعم قد يحكى هذا احوال عدم التامل الى قوله لو لم كونه مثبت على الواسطة
 تقديم ما فيه اشارة الى هذه القاعدة في الجملة

في احوال النوع
 فعل الغير

لا بد من العلم بما في حكمه والمصمم ادعى امكان ارادة ذلك منها
 فما تعلق فيه ~~بما في حكمه~~ واما احوال التي في فعل الفاعل المريد
 من وجهها ~~بما في حكمه~~ والوجه في قوله لا يظهر من المسئلة البناء عليها
 بل في ابداء وجه التعميم لعدم الدليل القاطع عليها واما استنادها
 من قوله التعليل في قوله لو حين يتوصفا اذكر منه حين يشك فلا
 يبعد ذلك ~~بما في حكمه~~ بالتقريب الذي ذكره المحقق
 الا انه لا بد من الاستعداد على كلامه في قوله لو حين يتوصفا اذكر منه حين يشك فلا
 القاعد بما يكون ~~بما في حكمه~~ ملتفتاً الى ان كان اذكر حين العمل كما هو
 الظاهر من التعليل ~~بما في حكمه~~ فلا بد من ادق من هذا
 فانما يظهر من فهمهم القائلين في بقاعدة التراجع فيها اذا
 دخل في العمل بل يقولون باجرتها مع عدم الاستغناء اولاً
 ومن يعلم انهم لم يوسع الاخبار المسئلة على التعليل على بيان فكل
 الحكم لا يبيّن علمه في فعله ~~بما في حكمه~~ بل لا بد من ادق
 انما بان الظاهر هو من الاخبار انما لبيان العلة
 لا الحكم ولا يلزم الادقصار على ما ذكره ولا يلزم منه
 بل يمكن ان يكون ~~بما في حكمه~~ التعليل بعد العمل كما هو
 قال بعض الافاضل ان التعليل بعد العمل على اعتبار ظهوره
 حال ابداء التعليل الى علم مطلقاً سواء تعلق بنفسه او بغيره او
 بغيره ~~بما في حكمه~~ ولا بد من ادق من هذا
 لا بد من العلم بما في حكمه والمصمم ادعى امكان ارادة ذلك منها
 فما تعلق فيه ~~بما في حكمه~~ واما احوال التي في فعل الفاعل المريد
 من وجهها ~~بما في حكمه~~ والوجه في قوله لا يظهر من المسئلة البناء عليها
 بل في ابداء وجه التعميم لعدم الدليل القاطع عليها واما استنادها
 من قوله التعليل في قوله لو حين يتوصفا اذكر منه حين يشك فلا
 يبعد ذلك ~~بما في حكمه~~ بالتقريب الذي ذكره المحقق
 الا انه لا بد من الاستعداد على كلامه في قوله لو حين يتوصفا اذكر منه حين يشك فلا
 القاعد بما يكون ~~بما في حكمه~~ ملتفتاً الى ان كان اذكر حين العمل كما هو
 الظاهر من التعليل ~~بما في حكمه~~ فلا بد من ادق من هذا
 فانما يظهر من فهمهم القائلين في بقاعدة التراجع فيها اذا
 دخل في العمل بل يقولون باجرتها مع عدم الاستغناء اولاً
 ومن يعلم انهم لم يوسع الاخبار المسئلة على التعليل على بيان فكل
 الحكم لا يبيّن علمه في فعله ~~بما في حكمه~~ بل لا بد من ادق
 انما بان الظاهر هو من الاخبار انما لبيان العلة
 لا الحكم ولا يلزم الادقصار على ما ذكره ولا يلزم منه
 بل يمكن ان يكون ~~بما في حكمه~~ التعليل بعد العمل كما هو
 قال بعض الافاضل ان التعليل بعد العمل على اعتبار ظهوره
 حال ابداء التعليل الى علم مطلقاً سواء تعلق بنفسه او بغيره او
 بغيره ~~بما في حكمه~~ ولا بد من ادق من هذا

الموضع الرابع

بسمه عابدين يا الله
 في احوال النوع
 فعل الغير

اقول ومن ذلك الاصل وقد قرره بعض الاطمين في مقدمة
 كتابه بتقرير وذكره بعض المشايخ بتقرير اخر ~~وذكره~~
 في كليهما نص قال الاول الاصل قبا خلف الله تعالى في الدنيا
 في غرض او قوه حيوان او غير حيوان محتمة ولكن لما اوجده
 الانسان الباطن العاقل خالف من اقوال او افعال
 فينبني فيها على وتوحيها على محورها وضعت وعلى وفق الطبيعة
 التي احدثت به من مسلم او من مخالف او كافر فتأني
 او غير فينبني اخباره ووعاويه على الصدق والافعال
 وعقوده وايضا عاونه على البصر في معرفة ما هو على الخلائق
 الا ان يكون على ما يلزمه خصم ~~فان قيل~~ ~~الاصول~~
 وقال ايضا بوجه اخر ان الاصل في جميع الكائنات من
 جمادات او نباتات او حيوانات او عقول او عقود
 او ايقاعات او غيرها من انشاءات او احداثات
 ان تكون على نحو ما غلبت عليه حقيقتها من التام في ذات
 وعدم النقص في الصفات وعلى صور ما وضعت
 له بانيها وعلى وجه يترتب انوارها فيها على معانيها
 من صدق الاقوال وترتيب ~~الاصول~~ ~~على~~ ~~الانوار~~
 على الافعال انتهى موضع الحاجة من كلامه قد

وقال الثاني

وقال الثاني ان الله ن يدين الاسلام ولكن الله
 يدين امر يقتضي في حد ذاته مع قطع النظر عن ~~الاصول~~
 عروضا عارض وحده ومانع وتوقع جميع الكائنات
 والاصول الكائنات على وفق ما اقتضاه ذلك
 الدين فالاصول في مقام الله يدين عروضا
 تلك العوارض وهن بطرما ذكره بعضهم ان الاصل
 في المسلم العدالة والنسك طار عليها وحاصلة
 اقتضاء نفس الاسلام واعتبار احواله القدم
 المانع في الامور العقلية هل ما وقعنا على
 تقرير الاصل في المقام ولا يخفى ما فيها من
 الكلام اما الاول فمحقق القول فيه انه ان اراد
 ايراد احواله الدالة في الاصل على نحو ايراد
 احواله العامة في الاعيان كما هو الظاهر في كلامه قد
 فهو في خلاف من المنع وانما ضرورة ان الاعيان
 الخارجية يجب طباعها بمقتضى ذلك والقبول
 فيها انما هو بحدود عارض خارجي كما هو المشاهد
 بالعيان وعليه سير العلماء الاعيان واما الاصل

التقرير الثاني

في الاصل كمال علم الشرير الاول

لزم ان يكون الاصل كمال علم الشرير الاول

مراد من الحق والصدق ان القول لا يكون الا بالحق
 لا بالباطل فيكون الحق لا يتصور اولا تعقدا
 باحد الا بالحق ثم اذا علم غيره فلا بأس فيكون
 يكون الما يرد من الالباب ظاهرة لا اعتقاد
 اوطن الحسن وحيث انها ليس من الامور الاختيارية
 بنسبها لمصونها فحقها انما في النفس فلا يصدق
 فلا يكون الخطأ بهما عينا لعدم إمكان التباين
 هو غير اختياري فلا بد من قول الالباب على غير نفسها
 بسببها على ترتيب لا تارة هذا الحسن والصدق
 انما في الثاني والحق هو الصواب في الاستدلال
 وليست بهما ويكون ان يبنى الاستدلال على الالباب
 على اوله معنى القول ~~بمعنى~~ على ان يرد من
 القول معنى الحق لا الحق والاعتقاد حيث
 ان القول ~~بمعنى~~ بغير الحق قول غير الحسن
 اذ لا يصدق من ظن السوء فيمنعه فيكون قول الحسن
 والصواب ما يرد به ذلك ولكن غير بقاء الترتيب وان
 المراد من الالباب الترتيب لسر لا الحق عن ظن السوء والالباب

على القول

لزم ان لا يكون الالباب له لا جلي في

بحسن المعاشرة ~~بمعنى~~ بالحكم بالحسن واستقام
 وابن هذا المعنى من الاستدلال بده الذي على ترتيب
 الاحكام الوضعية عند الترتيب ولا يلزم من القول بعدم
 ترتيب الحكم اوصفي على الفعل المدعى الحرام اوطن
 السوء ~~بمعنى~~ ^{وهو} ~~بمعنى~~ ^{الاصح} قوله وسها تولدتم اجتنوا ~~بمعنى~~ ^{الاصح} ذكرها في الالباب
 الظن ان فان ظن السوء ان لم يكن في حق الظن ان بعض
 حاصلا لمادة الالباب على ان بعض الظن ان لا بد
 ان يكون ذلك الالباب هو ظن السوء ~~بمعنى~~ ^{وهو} ~~بمعنى~~ ^{الاصح}
 لا ليس غيره المدعى الحسن فلا يمكن في ذلك ليس بام
 فاذا ثبت ان الظن الذي امر باجتنابه هو ظن
 السوء وهو لا يتم ولم يكن معناه ~~بمعنى~~ ^{الاصح} لا ينفى
 الظن لعدم قابلية ذلك فلا بد من الحد على ترتيب
 لا تارة وهي القسم فاذا لم يكن ترتيبا لا تارة
 لزم ترتيبا انما الحسن لعدم التوافق بين الحسن والصدق
 وبين البقي والفاد وفيه بعد تسليم عدم الواسط
 من الملائمة بين حرمه ترتيبا لا تارة الفاد وبين وجوب
 ترتيب الفاد الحسن كما لا يخفى على المتدبر في السلام

قوله والاستدلال به الى الصبر عائد الى الاربعة التي هي قبل
الاخرى بقرينة الاستدلال عليه اعني لزوم العقد وصحته
قوله ولكن لا يخفى ما يفرضه الضيف على ما هو المختار

من عدم جواز التمسك بالعدم في الشهات المصدقة
في اصالة الصحة انما يجري في الشهات المصدقة
كقاعدة الثلث بعد تجاوز الحمل والما وجه اضعف
في الاستدلال بالاثبتين الاوليتين فلهذا ما سبها
في المقام بوجه من الوجوه وهذا بين الاثبتين لا اقل
نعم عند ما يتكلم بالعدم المطلق في
الشهات المصدقة فيتم على بعض التقادير
واما تلك فلا تتم على تقدير كالا يخفى
وقد عرفت المداد منها على الشرع
لها ما بقا قوله فتشاهد ان الذي عن امر المؤمنين
ضع امر اخيك على احسن الخ وتقريب الاستدلال به
ان ظاهر اللفظ يقتضي الدلالة المصاحبة لزوم
خذ العقل الصادة الاثر من بين الحسن والحسن
على الاحسن فيدل بالاولوية على وجوب حمل

الفضل

العقل الدائر من بين الحسن والحسن على الحسن وهو
عليه التمسك في مقابل ما لا يتكلم عليه الاثر او نقول
ان نفس الامر على ما هو من الامر يحمل العقل الموصوف على
الاحسن والاحسن من عقل المدعي وهو ما يتكلم عليه
الاثر في مقابل ما لا يتكلم عليه ذلك وان كان سبها
وهو الموصوف وفيه على التقرير الذي يقع اعتبار من
هذه الاولوية في مثل المقام والاختيار في غير ذلك
هذا المعنى متلزم لتخصيص الاثر وبعبارة اخرى
لدار الامر بين حمل وجوب الحمل على الاحسن على الحكم بالبحر المعنى
المعنى المدعى هو وبين حمل على عدم الحكم بالبقاء
لا ريب في ترجيح الثاني لان الاول متلزم للعدم
للتخصيص وليس لتخصيص التخصيص المدعى عنه
وهو نقص الاثر وليس في الثاني من ذلك
بل التمسك بابق على عدمه والمعنى الذي حمل عليه مضافا
مطرد في سائر المقامات وفيه على الثاني مطابقا
اي ما ذكره الخصم من ان ذكر الاثر فيها دليل على من طليها
في الحمل المذكور وملا من عليه بها من محض غرض

وعطف ولا تثنى بكلمة على ضم امر جليل طامرا
 العطف التفسير وان المراد منهما واحد وهو
 التثنية عن ضم السوء منه ارادة الحسن من الحسن
 خصوصا الا حسن الخطاف وما ذكره المنص
 فيها طامرا لم اذنا درج بلب نف عليه السلام
 ولا نل فليكن ~~بسم الله الرحمن الرحيم~~ ~~بسم الله الرحمن الرحيم~~ ~~بسم الله الرحمن الرحيم~~
 الا ان على الامس معنى ان الفعل منصوب وان قبله
 في الرواية من بيته على ما ذكره المنص فيها فتبدل
 قوله لم يرضنا انه يلزم من الحسن ترتيب الانذار في انون
 لما في المنص بيان عدم دلالة هذه الاخبار على
 المدعى وانها لا تدل ان فعل الفاعل ضعف بالحسن
 الشرعي كما اوضحناه لك سابقا من عدم دلالتها
 على التثنية عن ضم السوء والاتهام ارادة التزل مع
 المنص والمباشات بانه لو سلمنا دلالة الاخبار
 على انصاف فعل الفاعل بالحسن الزمى لما افاد
 المدعى اسم الحسن من ترتيب الاحكام الوصفية عليه
 لان هذا المعنى لو سلم لم يكن فيه دلالة على ذلك
 لعدم الملازمة بين كون الفعل ~~بسم الله الرحمن الرحيم~~ ~~بسم الله الرحمن الرحيم~~ ~~بسم الله الرحمن الرحيم~~
 عند انفا على محب
 اعتقاده غير مقصود ولا

لزم ان لا يكون الاشارة الى لا جليل فندم

كونه

صحها راتعا بمعنى انه جميع الآثار الترتيبية على الفعل
 الواقي مترتبا على هذا الفعل والذي هو عمل الكلام
 في هذا الوجه هو الذي دون الاطلاق بل لو امكن
 استفادة كون الفعل ~~بسم الله الرحمن الرحيم~~ ~~بسم الله الرحمن الرحيم~~ ~~بسم الله الرحمن الرحيم~~
 المعنى المذكور لما افاد ايضا محروجه عن عمل الزمان
 قوله الا ترى انه لو دار الامر بين كون الكلام المسموع
 من مدعي جليل سلاما او تحية او شيئا يلزم من
 العمل على الحسن وجوب رد الكلام او رد عليه بالتحية
 بان المثال المذكور اجنبيا عن المقام لانه يشترط
 في اجراء اصالة المعنى ان لا يكون اللفظ واللفظ
 اوزن في المثال فيسمى الكلام قارفا المثال بما لو علم
 صدور السلام وكفى شك في صحة سلامه او شيئا
~~بسم الله الرحمن الرحيم~~ ~~بسم الله الرحمن الرحيم~~ ~~بسم الله الرحمن الرحيم~~
 وليس الغرض من هذا المثال الا ان الكلام الدائر
 بين قوله حرميا او غيره لا يلزم منه نفي الوجه عند ترتيب
 بانه لا كلام الوصفية عليه ~~بسم الله الرحمن الرحيم~~ ~~بسم الله الرحمن الرحيم~~ ~~بسم الله الرحمن الرحيم~~
 ليس واجب المصلين فبدل قوله واذا ذكرنا مع الانعام

وتطلق

في رواية ابن النضر القاسم بالفتح كما في القاسم
 وعنه ابن جرير عن أبي يعلى الخف عليه عندهم لعينة
 لعاوله فتكون القاسم في اللفظ مائة مائة قد يق
 بان ما ذكره المصنف من تقريب الجمل لا استظهار فيه
 لان مراده من الثبات كون المقصود من تلبية
 السبع والبصر انهما هما الحكم بصدور الحسن
 المسمى فيكون تقريبه فيكون حسن فاما تقريب
 على صدر الرواية حجاب القريب بطريق الاول
 لو بان ان يراد من دليل الرواية ما ذكره حصل مما قول
 القاسم بفتح القسط بصدور ما انكر قوله المسمى
 واذا كان الامر كذلك فالمناسب عند الرصد يق
 على الصدور ان الواقعي فلهذا هو التفسير
 الواقع مع تصديق القاسم بفتح القاسم
 وبعد ظهور الحديث عا ذكرنا لا يرد لزوم
 التمكن من التصديق والتكثير
 لظهور الحديث فيه فتدبر فيما بان الطاهر كون
 المراد من القريب المذكور بيان حكم القبول
 المظنون البصير من المسلم من بيان
 حكم قول المعلوم الصدور بطريق الاولوية

قولوا

لزم ان يكون الاصل في الرواية كما لا يخفى

اي اطلاق التصديق
 على مقتضى
 الحزم

قوله وما في لفظ القاسم ان هذا الخبر واسناده الذي عن
 حسن الظن ان لا يكون له بطلان في نفسه
 صوابه ورواه يطلع على ما لا ينبغي ان يطع عليه احد
 ولا يكون سوء الظن في من ضروريات الدين وما ووجه
 به المصنف ايضا ادعى خلافه الاجماع ولا دلالة فيه على
 المدعى ان لم يكن على خلاف المدعى فتدبر قوله الثالث
 الاجماع التولي والعلل او لا يخرج من كونه دليلا
 لبيان فلا يعم فيه كي يقع في مقام التمسك
 الحزم في توجيه تسمية القاسم على اصله الصحيح في
 جميع المقامات غاية الامر انهم اختلفوا في تقديرها على
 الاصول او تقدم بعض الاصول عليها وهذا لا يتناقض
 الاعتقاد والاجماع النافع هو ما يتم هذا التوجيه اذا لم
 يقدر اختلاف مثل العلم والحق الثاني في القاسم
 فيما اذا لم يحز المقام اركان العقل كما يستقله المعنى عنها
 قوله الرابع العقل المستقل اورد عليه بانه مختص
 بالحق لا يورثه الا خلافا لما ذكره العقل في صحتها
 باصالة الحق واجب بانه في ترك اختلاف النظام نوعا وهو كان

العلماء
 واختلاف

الفاعل

في ان الحمد لله على كل الصلة
باعتقادنا على كل الصلة
الواقعية

[illegible]

الحمد لله

—

فی عقیق خلاف

في عدد السلاسل الواقعة

في الاشكال في
اخبار اصاله
الصحف في القل
والسفر
الخبث

لزو، ائمه انما اولاد اسلام

23

لم يقع في الخارج على فحينئذ كان باعتبار سببته لرفع الجنب يقع على وجهين
~~الوجه الأول~~ والصحیح منه ما يفيد ~~رفع~~ رفع الجنب والناشد لا لا يفيد
 ذلك موضوع الأصل ~~الوجه الثاني~~ هو الفعل حال كون الفاعل في صدر رفع
 الجنب وهو غير ملازم لرفع الجنب فقد يرتفع وقد لا يرتفع فيجوز
 فيه الأصل المذكور ~~الوجه الثالث~~ ولا لحال الاشتغال في جميع موارد الأصل
 وعند باب الرجوع اليه في أبواب ~~المعاملات~~ ~~لأنه~~ لأنه يفتى أن يبق
 من الأصل أن أصله الصحة في البيع أن لو حصة فيه بالنسبة إلى صبيحة
 البيع هو الآخر والقبول فيكون حاله حال صبيحة الفعل وإن لو حصة
 بالنسبة إلى أثره فيكون حاله حال ~~الفعل~~ رفع الجنب وإن لو حصة
 بالنسبة إلى عنوان نقل الملك ~~فقاله~~ حال التطهير ~~الوجه الرابع~~
 بالحمل التحقيق ما عرفت فتدبر قوله لم يحل على ذلك وذلك لأنه إذا
 لم يحز مقصده لذلك العنوان ~~لا يمكن~~ لا يمكن نسبة الفعل اليه
 لأن الفعل ~~الصادق~~ الصادر عن الفاعل مصداق لعنوان كثره
 وليس المنسوب اليه من تلك العنوان كما ما قصده منها
 وأوجب الفعل في الخارج بذلك العنوان وأما ما يقصده
 من تلك العنوان ~~لا ينبغي~~ فلا ينسب اليه الفعل ~~بذلك~~ بذلك
 العنوان لأنه ~~لا يمكن~~ ^{أن الفعل} بتلك العنوان ليس معناه اختياراً
 وموضوع أصله الصحة فعل ~~الوجه الخامس~~ المسلم الذي يصح نسبته
 اليه إلا ترى لو غسل الثوب قائم التوب حال نومه لا ينسب
 اليه الفعل فيقضي الفعل الثوب ولا يبق غسله فلا
 قوله أو من حيثية إخراج مثل أن الفاعل هو متوهم في عمله
 لكونه ذا اليد ~~الوجه السادس~~ ~~المسلم~~ ~~على~~ في مثل الفعل

وحل قول المسلم على الصفة في مثل مسائل العبادات فتأمل قولنا ان الثابت
 من القاعده المذكوره ان لان المسند من اولها انما يدل على الحكم بوجود
 الموصوف من حيث التصاف بوصف الصفة لا مع خصوصياته ولا يحق
 ان القاعده لا تخلو عن ملاحظة المراتبه الى الواقع في الحكم لانه قد
 لوحظ فيها جهة الكشف عن الواقع والحكم بوجود الموصوف في نفس الامر
 لكن عندنا التصاف بوصف الصفة لا صفتا وراية انه ليس فيها
 جهة كشف اصلا بل يتردد الحكم بالبناء على وصف الصفة ويظهر الفرق
 بين الوجهين في تناقض القاعده للاصطفا - فانها على الاول
 تقدم عليه وعلى الثاني لا تقدم عليه لعدم الشرح لان كل منهما في
 عرضي الاخر من البناء والتقدم والاخرى الوجه الاول ~~الوجه~~
 فلو ادعى احد وقوع البيع على غير معين مثل الف دينار وانكر
 وقوعه على اصل الثمن او على الثمن المذكور محل قول الاول
 على الصفة لكن لا يثبت بذلك كون الثمن الى الف المذكوره المدفوع
 بل هي دعوى اخرى وكذا لو ادعى الواقع بينهما هو عند النكاح على
 وجه الصفة وقالت المدة انه البيع على وجه الفساد فيحل
 قول الرجل على الصفة لكن لا يثبت به وقوع النكاح بل هو
 دعوى اخرى كذلك لو تنازعا في اجاره فقال المالك انا
 احركك فيه من الدار باجرة معلومة وقال المستاجر استاجرتما
 كلها باجرة معلومة فيحل قول المأجر على كون الاجاره قد
 وقعت على وجه الصفة ولا يثبت به الخصوصيات المدفوعة
 والى ما ذكرنا به في القواعد في باب اجاره حيث قال
 لو ادعى المستاجر وقوع الاجاره باجرة معلومة كدينار
 او ثوب مخصوص وانكر المالك الثمين فيها فيقدم
 قول المستاجر بجميعه فيما لا يقتضي دعوى امر اخر
 غير دعوى الصفة وقال الحق الكرمي في ترجمه في المقام

علم ترتيب
 للازم الصفة
 لا يصح

مقام

لزوم ان يكون الاول اجاره لا اجرة فقدم

في الاول

والاخرى عند

والاخرى عند المصنف تقدم قول المستاجر بجميعه فيما لا يقتضي دعوى امر اخر غير الصفة
 على المجر كالوكان العرض الذي ادعاه المستاجر لا يزيد على اجرة المثل
 فان ذلك ثابت على كل تقدير وقال ابن في هذا المقام ان مقتضى القاعده
 الرجوع الى اجرة المثل في امثال ~~المستاجر~~ موقوف على المسئلة وان الزيادة
 على ذلك محتاج الى ابيات ~~في~~ وقال في بيان وجه النظر ~~في~~ قول العلامة
 في تقدم قول المستاجر ~~في~~ الحكم في المتن قال ينشأ من انه يدع للصحة وهي
 موافقة للاصل فيكون هو المكسر فيقدم قوله باليمين من انه مع ذلك يدع الامر زائل
 وهو استجارته بدنيار والمالك ينكره فلا يقدم قوله فيه لان الاصل عدم صحة النسخ
 الا ان الامر الزائل موجود في جميع المقالات حتى في المسئلة المعنوية في كل ما تم
 لو تنازعا في كون المبيع صرا او عبدا خلا او حرا اذ قاعدة الصحة لا يثبت
 الا كون البيع واقعا بعنوان الصحة لا خصوصية كونه عبدا او حرا
 فلا لان بعضهما امر زائل عليهما ولعله ان تصرفه صاحب الكفارة
 كائنه عليه في الجواهر قال ولعله لاعية اصله الصحة من كون المبيع عبدا
 افرغ لكن بعد ما ذكرنا فاقاب المستظهر في المسئلة المذكورة الى الحكم
 فتقدم قول مدعي الصحة بل طاهرهم الحكم به بدفع العند على الصمد
 والحل لا مجرد الحكم بالصحة الان انه يمكن التمسك بذلك بان كلاً منهم
 في المقام سوق لبيان مسئلة التنازع في الصحة والفساد بالنسبة
 الى القيمة وان التي هي منشاء الصحة والفساد مع تسليم
 سائر الجهات ومن الواضح ان القيود التي شأنها
 ذلك تنبها قاعدة الصحة لانها من لوازم توصف الموصوف
 الوجود الخارجي بوصف الصحة وقد قلنا ان هذه القاعده
 تثبت وجود الموصوف عند ر هذه المخصوصه

ص

وَمَا كَانَ
قَوْلُهُمْ
يَعْلَمُونَ مَا لَهُمْ

لزم انك لا تسلم باله لا جنيته

سید احمد رضا

قوله لا بد من تخصيصها بما لا اقول بل لو كانت النسبة بين اوله الاصحاح والقرعة
العدم والغرض المطلق بان تكون اوله الاصحاح اخص مطلقا من اوله القرعة
وليس الامر كذلك لانه اوله الاصحاح عامه للنسبة الحكيم والموضوعي ومناوها
الاخرى لا يقتضي المالة السابقة مطلقا واوله القرعة اخص عامه للمسألة الحكيم لما كان له حاله سابقه ام لم يكن
والموضوعي ومناوها الاخرى بما يقتضيه القرعة سواء كان له حاله سابقه ام لا
فبينهما عموم ومخصوص من وجه فلا بد من الترجيح لا يقال ان الاجماع تأمري
عدم العمل بالقرعة في النسبة الحكيم فالخصم هو موافقها في النسبة الموضوعية
وهي عامه للمشقة المسبوقة بحالة حقيقه وبغيره واوله الاصحاح يقتضي
في غير حاله له حاله سابقه لا يقال ان اوله القرعة اخص عامه للنسبة
في الموضوع والحكم واوله الاصحاح يستصحب تخصيصها في غير ما كان
له حاله سابقه فهو اخص مطلقا منها لا نقول انفسه قد تمام الاجماع
على عدم اجراء القرعة في النسبة الحكيم فنفرم في الموضوع وتكون النسبة
ما ذكرنا لا يقال لا يلاحق النسبة بينهما بعد قيام الاجماع بل يلاحق
قبله واي ترجيح للاخص منها بعد موافقة التقاضي ان يلاحق
كل من الاولين في نفسها لا يلاحق بعد تخصيص احدتها ولا نقول انها
على الاولين في نفسها لا يلاحق بعد تخصيص احدتها ولا نقول انها
فيها اذ كان ان تخصيصي موجبا لعدم بقاء مورد للتقاضي وما
اذا كان بعد التخصيص اخص معارف فلا كما هو الشأن في
المقام فانه بعد مطلقا تخصيص عموم اوله القرعة في غير النسبة في الحكم
بالاجماع تكون معارضه لادله الاستصحاب في لعدمها للنسبة
المسبوقة بحالة سابقه وبغيره مطلقا وفيه اوله الاصحاح والقرعة

قوله ذكرها في موضوع واحد لا بد ان يكون في معنى واحد
لان معاني الاسماء بين بدلتها في كل اصلين لا يمكن ان يكون في معنى واحد
بل لا بد في كل معاني الاسماء من احوالها في كل مورد
من الموارد من حيثها بوصف الشك تحقيقا لشرط جريان الاصل
قوله الا في جهة واحد لا يقال ان ظاهر هذا الكلام قصر في ميزان التقدم
والتاخير في المنزل والمزالية وقد ذكر بعض العلماء في المسئلة ثمانية
اقوال احدها القول بالتوقف وثانيها القول بتقدم الوجود على
العدم وثالثها القول بتقدم ما هو المراد على ما هو اقل
مورد او رابعها القول بتقدم الموضع على الحكم وخامسها
القول بتقدم ما له سرح على ما ليس كذلك والتوقف مع عدم
سرح في البين وسادسها القول بالجمع بين مقتضى الاصلين
في صورة امكن الجمع بان يكونا في علمين مختلفين وسابعها
القول بتقدم المصاحب الثاني على المصاحب الطهارة
وثانيها القول بتقدم المنزل على المزال لاننا نقول
ان القسم في المقام اما هو باعتبار الشك الماخوذ في الاسماء
وهو بهذا الاعتبار ينقسم الى هذين القسمين الذين لا ثالث
لها بحيث يختلف الحكم باختلافه قوله اما ان يكون مسا
حيث يتولد منه نزول بزواله ويبقى ببقائه قوله واما ان يكون في
الشك مسا عن ثالث او يكون كل واحد منهما معلولا
مستقلا ولما كان حكمه في هاتين الصورتين واحدا
لذكرهما المصاحف واقتصر على ذكر الصورة الاولى

من تقارب
الاسماء
الوجودي
في مورد واحد
مع الاصل
العدمي الماخوذ
من حكم العقل
كما عرفت من
الاصول المتفرقة

لزم ان يكون الاسماء في كل واحد من هذه

ما في كلام بعض شافعيين انه اذا لم يكن احدهما المعين سببا بالنسبة
الاخر اعلم من ان يكونا مسا عن امر ثالث او كان احدهما
لا يعينه سببا بالنسبة الى الاخر لا فرق بينهما في الحكم فخصص المصنف
للقسم الثاني بخصوصه ما اذا كانا مسا عن امر ثالث لا يعرف
له وجه فقد عرفت وجهه قوله بغير معقول لزم الدور فاعين بعضهم
من ان اجزاء اصاله عدم التخصيص ويخفى في كل واحد من القسمين
من وجه ينزل العموم عن الاخر فليس مراده على الظاهر المنزل والمزال
بالمعنى المذكورين بل ~~بمعنى~~ من ان بعضهم قال ان ذلك معقول ولم
اشك في كونه لا يحصى منها ما هو القوي اكثر على الماء القليل الخس القاد
تدريجاً فان الشك في بقاء نجاسة الماء سبب من انك في كون
القادر اكثر التدريج من زيلها كما ان الشك في بقاء طهارة الكر سبب
عن الشك في كون نجاسة الماء القليل من زيلها ولا يخفى على
المتأمل وفيه نظر على ما في قتال قوله مثاله اسماء طهارة الخ
هذا اذا كان الماء مسبوفاً بالطهارة ولم يكن مسبوفاً
بالنقل ولا بالكثرة فلو كان مسبوفاً ما حرم اسماءه دون اسماء
الطهارة ومن أسلمه انما اذا غسل الثوب المتنجس وسلق زوال
نجاسته ثم نشرته وطوىه الثوب على الارض الطاهرة فيعبر عن اسماء
نجاسته الثوب مع اسماء طهارة الارض وكان الشك في الثاني
مسا عن الشك في الاول ومثله ما لو نوصنا بآء مسكوك الطهارة
فان اسماء طهارة الطهارة طهارة الماء معاني باسماء بقاء
الاسماء بالطلوع والسماء ~~بمعنى~~ اصل هذا القسم كثر

توہم کافی لار

في نظر الـ

القسم الثاني

[illegible]

زفر الما في السرايا ١٨٠٩٨٨

قوله وانا احدهما
المعبر

[illegible]





بسم الله الرحمن الرحيم
اتقوا الله حذر هذا التائب
كيف سارني طلب المعونة في ضلالي
والله اعلم
و من محسن الجيوش
اسير المومنين وهرق دمار المسلمين
في

مراش به صبا لانتبه تافرش
زمردين بكسرت و عاير ابر
كهاير مرمره ناهنت تبت برا
در مهر سحر سحر